جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

MINISTRY OF FINANCE

البيان المالى

عن مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

القاهرة ٢٠١٢

محتويات البيان المالى
عن
مشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة الماليـــة ٢٠١٢/٢٠١٣

	رقم الصفحة
المقدمـــــة	١
الفصـــل الأول : الموقف الإقتصادى وتحديات المرحلة	٧
أولاً : - الموقف الإقتصادى على الصعيد الخارجى	٧
ثانياً : - الموقف الإقتصادى على الـــصعيد المحلـــى وتحـــديات المرحلة	١٥
الفصل الثانى : الصورة الاجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة :	٢١
أولاً : - تحليل المصروفات	٢٢
ثانياً : - تحليل الايرادات	٢٦
الفصل الثالث : أسس تقديرات استخدامات وموارد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣	٣١
أولاً : - التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣	٣٤
ثانياً : - التقديرات التفصيلية للمصروفات العامـــة لمـــشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣	٤٦
ثالثاً : - التقديرات التفـــصيلية للإيـــرادات العامـــة لمـــشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣	٧٩

رقم الصفحة

الفصل الرابع : البعد الاجتماعى فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ٩٩

الفصل الخامس : التوازنات المالية الأساسية لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ١٠٥

أولاً : - العجز النقدى للموازنة ١٠٦

ثانياً : - صافى الحيازة من الأصول المالية ١٠٧

ثالثاً : - العجز الكلى للموازنة ١٠٩

رابعاً : - إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة ١١١

خامساً: - مركز الدين العام المحلى والخارجى ١١٣

الفصل السادس : مشروع موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ١١٩

الفصل السابع : توجهات السياسة المالية فى الاجل المتوسط ١٢٣

- الإجراءات ذات الأولوية خلال الأجل المتوسط ١٢٤
- تقديرات الموازنة العامة والدين خلال الاعوام الثلاثة القادمة ١٢٧

الفصل الثامن : العلاقات مع الهيئات الاقتصادية ١٢٩

الخاتمة ١٣٤

بيان الجـــــداول

البيـــــــــان	رقم الجدول	رقم الصفحة
تطورات معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى العالمى	١	٨
تطور الأسعار العالمية لمجموعة مختارة من أهم السلع الأولية	٢	١٤
المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكلى	٣	١٩
مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣	٤	٢٨
الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة	٥	٢٩
استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة	٦	٣٥
المصروفات والإيرادات	٧	٣٧
المصروفات	٨	٣٩
حيازة الأصول المالية	٩	٤١
سداد أقساط القروض المحلية والاجنبية	١٠	٤٢
الإيـــرادات العامة	١١	٤٤
الأجور وتعويضات العاملين	١٢	٥٠
شراء السلع والخدمات	١٣	٥٢
الفوائـد	١٤	٥٧
الدعـم والمنح والمزايا الاجتماعيـة	١٥	٦١
دعم السلع التموينية بمشروع السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣	١٦	٦٣
دعم المنتجات البترولية بمشروع السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣	١٧	٦٥
شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات "	١٨	٧٤
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية	١٩	٧٥

البيـــــــــان	رقم الجدول	رقم الصفحة
التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة	٢٠	٧٧
المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى ابواب المصروفات لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣	٢١	٧٨
الإيرادات العامة	٢٢	٨٠
تطور حصيلة الإيرادات الضريبية	٢٣	٨٢
مكونات الإيرادات الضريبية	٢٤	٨٤
الضرائب العامة	٢٥	٨٦
ضرائب المبيعات	٢٦	٨٩
الضرائب والرسوم الجمركية	٢٧	٩١
الإيرادات الضريبية الأخرى	٢٨	٩٤
الإيرادات الأخرى	٢٩	٩٧
البعد الاجتماعى	٣٠	١٠٢
نسب بنود البعد الاجتماعى إلى الإنفاق العام بعد استبعاد سداد أصل وخدمة الدين العام	٣١	١٠٣
صافى حيازة الأصول المالية	٣٢	١٠٨
العجز الكلى	٣٣	١١٠
صافى الاقتراض ومصادر التمويل	٣٤	١١٢
تطور صافى الدين العام	٣٥	١١٤
تطور صافى الدين العام المحلى والخارجى	٣٦	١١٦

البيـــــــــان	رقم الجدول	رقم الصفحة
موازنة الخزانة العامة (الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة)	٣٧	١٢٠
موازنة الخزانة العامة (النتائج العامة للموازنة العامة)	٣٨	١٢١
تقديرات اداء الموازنة العامة للدولة خلال الثلاث سنوات القادمة (٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠١٤/٢٠١٥)	٣٩	١٢٨
بيان إجمالى ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة وما يؤول إليها من مشروع موازنة ٢٠١٢/٢٠١٣	٤٠	١٣١
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة مقارنة بين مشروع العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ وموازنة ٢٠١١/٢٠١٢	٤١	١٣٢
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية مقارنة بين مشروع العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ وموازنة ٢٠١١/٢٠١٢	٤٢	١٣٣

"بسم الله الرحمن الرحيم"

" إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ "

" صدق الله العظيم "

السيد المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

السادة/ أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

أتشرف بأن أتقدم إلى حضراتكم بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية المقبلة ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وبوصف أن الموازنة العامة للدولة هي البرنامج المالي للخطة العامة عن سنة مالية مقبلة تستهدف تحقيق معدلات نمو ترتقي بالإنتاج والناتج المحلي الإجمالي وترفع بمستويات الدخول وتعمل على تنشيط الاستثمار وتزيد من حجم التشغيل وتخفض من حجم البطالة ، وهي في كل الأحوال موازنة مالية في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تسعى إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة في إطار التوازن المطلوب بين تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي.

وتبعا لذلك فإنني أتشرف بان اعرض على حضراتكم البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وهي بالمناسبة تصاحب أولى سنوات الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية عن الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٢ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٦.

وبداية فإننا نشهد وبلا شك أن مصر تمر بمرحلة فارقة من تاريخها السياسي، وتواجه مرحلة دقيقة للغاية على الصعيد الاقتصادي وعليها أن تعمل بكل إمكاناتها على تلبية المتطلبات الاجتماعية في معادلة صعبة توازن بين الممكن والمطلوب ومحاربة الفقر والقضاء على البطالة ولكن يسبق ذلك كله أن العدالة الاجتماعية ينبغي أن تكون مرشدنا في العمل.

ومن ثم فان صياغة البيان المالي الذي تعبر عنه الموازنة العامة للدولة يجب أن يربط السياسة الاقتصادية برؤية عملية قادرة على أن تسهم في إرساء قواعد العدالة الاجتماعية بجانب سيرها في رسم السياسة الاقتصادية لتحقيق معدلات النمو اللازم وان تنعكس النتائج في شكل زيادة حقيقية في دخول المواطنين وتحقيق ثمار العيش الكريم في كل بيت مصري .

والموازنة العامة للدولة للسنة المالية المقبلة ٢٠١٢/٢٠١٣ إنما تأتي بعد ثمانية عشر شهرا واجه الاقتصاد المصري خلالها العديد من التحديات نتيجة للظروف المرتبطة بالفترة الانتقالية التي نمر بها.

فقد شهدت تلك الفترة خاصة في السنة الأولى التي أعقبت ثورة يناير العظيمة تراجعا في معدلات النمو وانخفاضاً وانحساراً في الاحتياطيات الدولية وضغوطا متزايدة على الموازنة العامة للدولة واتساعا في الفجوة التمويلية والتي تعكسها بشكل واضح الارتفاعات المتتابعة في أسعار الفائدة المحلية خاصة مع الانخفاض في السيولة المحلية المتاحة للتمويل وما أدى إلى انحسار ما يطلق عليه "الحيز المالي" أو "المساحة المالية" المتاحة لدى السياسة المالية التي تسمح بالتدخل استثناءا لمواجهة الظروف الطارئة ، هذا بجانب زيادة حالة الترقب بخصوص الأداء الاقتصادي في الأجل المتوسط وقدرته على استعادة عافيته خلال فترة قصيرة في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه.

ويتزامن مع ذلك ما يواجهه الإقتصاد العالمي لواحدة من أسوأ الأزمات - خاصة فى دول الإتحاد الأوروبي الشريك الإقتصادى الرئيسي لمصر – والتي يتطلب علاجها ليس فقط مجرد ضخ لموارد مالية كبيرة أو تطبيق مجموعة إجراءات اقتصادية صعبة، وإنما تحتاج فى الأساس إلى علاج للخلل فى التوازنات المالية والإقتصادية على مستوى المناطق المختلفة فى العالم، وهى قضية تلعب السياسة الدولية فيها الدور الأكبر، وبالتالي سيطول أمد حلها بشكل جذري أو مستدام، ويجب أن نستعد لمواجهة تبعاتها كلما تطلب الأمر ذلك.

وقد أثرت هذه التطورات على تقييم الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصري وتخفيض مؤسسات التقييم السيادي لتصنيف مصر الإئتمانى عدة مرات، بجانب تعرض الجدارة الائتمانية للإستثمارات المصرية ومؤسساتها – بما فى ذلك القطاع المالى والمصرفي – للإنخفاض نتيجة لتراجع التقييم السيادي، وهو ما تطلب مزيداً من الجهد والإصلاحات لإعادة بناء الثقة فى الإقتصاد الوطني مجدداً.

ومن ثم فقد سعت الحكومة الانتقالية الحالية خلال الستة أشهر الماضية إلى تكثيف جهودها بداية لحصر التراجع الاقتصادي ونزيف تدهور الموازنة العامة ، مع الحرص في ذات الوقت على مراعاة متطلبات اجتماعية حتمية رغما عن الضغوط الهائلة على موازنة الدولة وقد أمكن بفضل الله تعالى وبجهود وتكاتف جميع أبناء هذا الوطن المخلصين إلى : -

- تحقيق معدل نمو خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وصل إلى ٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان قد تراجع إلى النمو بالسالب -٤,٣ ٪ خلال الفترة المقارنة ٢٠١١/٢٠١٠.

- ترشيد الإنفاق العام للدولة بموجب المرسوم بقانون ١٨٩ لسنة ٢٠١١ حيث تم تخفيض مصروفات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢/٢٠١١ بمبلغ ١٤,٣ مليار جنيه مرتكزين على تخفيض المصروفات التي لا تمس محدودي الدخل بحال من الأحوال ، كما تبذل جهود أخرى في محاولة لتعظيم حجم هذا الترشيد الى ٢٠ وربما ٢٥ مليار جنيه اذا ما سمحت الظروف بذلك.

- تكثيف الجهود لعودة عجلة النشاط الاقتصادي للدوران خاصة مع التحسن التدريجي في الحالة الأمنية حتى وان بدت غير كافية الا ان ذلك أمر يتطلب بعض الوقت ، ومن ثم فقد بدأت عجلة دوران السياحة ونمو الصناعات التحويلية وبدأ الحركة في قطاع التشييد والبناء ، واستمرار قناة السويس في أدائها المتميز.

- الحد من التراجع المستمر في احتياطيات مصر من النقد الأجنبي بتفعيل أداء النشاط الاقتصادي ولو كان بصورة بطيئة بعض الشئ.

- الاهتمام بالعديد من البرامج الاجتماعية التي كفلت رعاية المزارعين وفك جانب من تشابكاتهم المالية مع بنك التنمية والائتمان الزراعي وتوفير الرعاية الصحية للمرأة المعيلة وللمواليد والأطفال دون السن المدرسى ورفع معاش الضمان الاجتماعي وزيادة أعداد المستفيدين منه وتوفير الاعتمادات اللازمة للتغذية المدرسية واستكمال تنفيذ برنامج دعم إسكان محدودي الدخل ، وزيادة المعاشات بواقع ١٠ ٪ مع مراعاة أصحاب المعاشات البسيطة ووضع حد ادني للزيادة التي تقررت من الإجراءات الاجتماعية .

- رفع دعم الغاز عن الصناعات كثيفة استخدام الغاز ليصب الأمر فى صالح الموازنة العامة للدولة وتخفيض فاتورة دعم المواد البترولية.

- وضع حد أقصى للدخول يرتبط بالحد الأدنى لها عملا على تقليل الفروق بين الفئات التي تستفيد من المال العام وتحقيقا للعدالة الاجتماعية ، مع وضع القواعد التنفيذية والعملية لتطبيق المعايير التى استهدفها المرسوم بقانون الصادر فى هذا الشأن .

- الاستجابة للعديد من المطالب الفئوية رغما عن التزيد فى البعض منها، والسير التدريجي لتثبيت العمالة المؤقتة مع التخطيط لاستبعاد باقي الفئات المتعاقدة لفترات محدودة على أبواب الموازنة خلافا للباب الأول " الأجور وتعويضات العاملين" أو تلك المتعاقدة على الصناديق والحسابات الخاصة تعاقدات مؤقتة وبأجور زهيدة .

وفى ضوء هذه المعطيات فإن تنفيذ السياسة الإقتصادية والمالية خلال مرحلة جديدة من تاريخ مصر يجب أن ترتكز على إعادة بناء الثقة فى اقتصادنا الوطني والتعامل مع مشكلة نقص السيولة المحلية ، والإنطلاق نحو تحقيق نمو شامل ومستدام مبنياً على قواعد مؤسسية قوية ليصل بثماره لجموع المصريين فيما يعرف "بالنمو الشامل" بشقيه الإقتصادى والإجتماعى، وذلك من خلال العمل على مجموعة من المحاور رئيسية تتلخص فى زيادة معدلات النمو التشغيلي، وتعزيز الإستقرار المالى والإقتصادى من خلال تطبيق إجراءات هيكلية تتسم أثارها بالاستدامة، بجانب تدعيم أطر الحوكمة الحصيفة فى المجالات العامة وفى مجالات عمل الشركات، وتدعيم أطر الشفافية والرقابة والمحاسبة والحوار المجتمعي ، وإقرار سياسات وبرامج فاعلة لتدعيم مظلة الحماية الاجتماعية مع تحقيق قدر أكبر من العدالة فيها، وبناء أطر ناجزه للتعاون مع العالم الخارجي تقوم على الندية والتقييم العادل للمصالح المشتركة.

ولا شك فى أن هيكل الإقتصاد المصري قد تغير بصورة كبيرة، وأن القوى الدافعة لتحقيق النمو فيه أصبحت تتسم بقدر واضح من التنوع والديناميكية فى نفس الوقت لتتضمن قطاعات إنتاجية عديدة على رأسها قطاعات الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والإتصالات، والخدمات المالية، وذلك بجانب القطاعات التقليدية والتي كانت تمثل عناصر إنطلاق الإقتصاد المصري فى السابق وتتضمن كل من قطاعي البترول وقناة السويس، وهو التغير الذي أعطى الإقتصاد قدره على الصمود لفترة لا يستهان بها أمام الأزمات الخارجية والداخلية التي واجهته. إلا أن استمرار قدرة الإقتصاد على تجاوز هذه الظروف يتطلب التحرك بشكل حاسم وعاجل لإستعادة هذه القطاعات لنشاطها وقدراتها التشغيلية.

وأعود لأؤكد أن التداعيات الإقتصادية السلبية التي تشهدها البلاد حالياً، هي تداعيات وقتية ومتوقعة، ومرتبطة فى الأساس بتراجع معدلات الثقة فى الإقتصاد المصري أثناء المرحلة الإنتقالية الراهنة، وهى فى نفس الوقت لم تكن مرتبطة بضعف هيكلي فى الإقتصاد المصري ومقوماته، وهو ما يدعو للتفاؤل - أقول التفاؤل الحذر - ويدعو أيضاً لسرعة التكاتف من قبل مختلف القوى السياسية وكافة أطياف المجتمع لإستيعابها قبل أن تتحول إلى مراكز ضعف تؤثر على بنيان الإقتصاد الوطني وهياكله الإنتاجية. وبالتالي فنحن أمام ضرورة للعمل يداً واحدة للنهوض بالإقتصاد المصري مرة أخرى وإستعادة مكانته ومكانة أسواقه بين الإقتصادات الواعدة، وهو ما يمكن تحقيقه خلال سنوات قليلة بإذن الله .

وفى إطار عرض البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ فأنى أتشرف بان أتناول ما يأتي : -

أولا : الموقف الاقتصادى وتحديات المرحلة .

ثانيا : الصورة الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٢/٢٠١٣ .

ثالثاً : أسس تقديرات استخدامات وموارد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ .

رابعا : البعد الاجتماعي فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ .

خامساً: التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ .

سادسا: مشروع موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ .

سابعاً : توجهات السياسة المالية فى الأجل المتوسط .

ثامنا : العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

وزير المالية

ممتاز السعيد

الفصل الأول

الموقف الاقتصادى وتحديات المرحلة

السيد المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

من الأهمية بمكان ونحن نمهد لعرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ أن نتعرض إلى كل من الموقف الاقتصادى على الصعيد العالمي والموقف الاقتصادى على الصعيد المحلى لكى نتعرف على ما نواجهه من تحديات.

أولا : الموقف الإقتصادى على الصعيد الخارجى

١- أداء الإقتصاد العالمي:

شهد الإقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١١ تراجعاً ملحوظاً فى معدلات النمو حيث حقق نمواً بـ٣,٩% مقابل ٥,٣% فى عام ٢٠١٠، وذلك بسبب تراجع أداء اقتصاديات الدول المتقدمة وعلى الأخص الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التراجع النسبي لمعدلات النمو فى الإقتصادات الصاعدة والناشئة عن مستوياتها المرتفعة التي حققتها فى السنوات السابقة.

ويتوقع تقرير آفاق الإقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي فى إبريل ٢٠١٢ أن يستمر تراجع نمو الإقتصاد العالمي ليبلغ ٣,٥٪ فى عام ٢٠١٢، قبل أن يعاود الارتفاع إلى نحو ٤,١٪ فى عام ٢٠١٣ مع التوقع بارتفاع الطلب العالمي غير الحكومي، و فى ظل عودة التحسن للمؤشرات الإقتصادية الكلية مع قيام الحكومات بإتباع سياسات الإصلاح والضبط المالى التي بدأت تطبقها بعض الدول المتقدمة فى الوقت الحالي.

وقد برزت خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١ والربع الأول من عام ٢٠١٢ بعض المؤشرات الإيجابية التي ساهمت فى تحسن التوقعات بشأن أداء الإقتصاد العالمي إلا أنها لا تزال قيد المحاذير كما سيرد تباعاً. فمن ناحية تحسنت مؤشرات الاستهلاك الصناعي فى الدول المتقدمة والناشئة نسبياً، كما تحسنت مؤشرات التوظيف فى الولايات المتحدة مع توقع إنخفاض معدل البطالة من نحو ٩٪ فى عام ٢٠١١ إلى ما بين ٧,٨٪ و ٨٪ فى أواخر عام ٢٠١٢. كما أدى إنتهاء أثر الفيضان فى تايلاند بالإضافة إلى تسارع وتيرة إعادة الإعمار باليابان بعد الزلزال المدمر الذي أجتاحها إلى زيادة الإنتاج الصناعي والتجاري فى مختلف الدول الأسيوية ومع وجود توقعات بزيادة معدلات نمو الناتج الأسيوي.

جدول (١) تطورات معدلات النمو فى الناتج االمحلى الإجمالى العالمى

	التغير السنوى						
			٢٠١٢		٢٠١٣		
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	التوقعات فى يناير ٢٠١٢	التوقعات فى ابريل ٢٠١٢	التوقعات فى يناير ٢٠١٣	التوقعات فى ابريل ٢٠١٣
الاقتصاد العالمى	٢,٨	- ٠,٦	٥,٣	٣,٩	٣,٣	٣,٥	٣,٩	٤,١
الأقتصاديات المتقدمة	٠,٠	- ٣,٦	٣,٢	١,٦	١,٢	١,٤	١,٩	٢,٠
الولايات المتحدة الأمريكية	- ٠,٣	- ٣,٥	٣,٠	١,٧	١,٨	٢,١	٢,٢	٢,٤
منطقة اليورو	٠,٤	- ٤,٣	١,٩	١,٤	- ٠,٥	- ٠,٣	٠,٨	٠,٩
اليابان	- ١,٠	- ٥,٥	٤,٤	- ٠,٧	١,٧	٢,٠	١,٦	١,٧
المملكة المتحدة	- ١,١	- ٤,٤	٢,١	٠,٧	٠,٦	٠,٨	٢,٠	٢,٠
كندا	٠,٧	- ٢,٨	٣,٢	٢,٥	١,٧	٢,١	٢,٠	٢,٢
الاقتصاديات الصاعدة والنامية	٦,٠	٢,٨	٧,٥	٦,٢	٥,٤	٥,٧	٥,٩	٦,٠
وسط وشرق أوروبا	٣,٢	- ٣,٦	٤,٥	٥,٣	١,١	١,٩	٢,٤	٢,٩
كومنولث الدول المستقلة	٥,٤	- ٦,٤	٤,٨	٤,٩	٣,٧	٤,٢	٣,٨	٤,١
إقتصاديات أسيا الناشئة	٧,٨	٧,١	٩,٧	٧,٨	٧,٣	٧,٣	٧,٨	٧,٩
الصين	٩,٦	٩,٢	١٠,٤	٩,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٨	٨,٨
الهند	٦,٢	٦,٦	١٠,٦	٧,٢	٧,٠	٦,٩	٧,٣	٧,٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى	٤,٢	- ١,٦	٦,٢	٤,٥	٣,٦	٣,٧	٣,٩	٤,١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤,٧	٢,٧	٤,٩	٣,٥	٣,٢	٤,٢	٣,٦	٣,٧
مصر /١	٧,٢	٤,٧	٥,١	١,٨		٢,٠		٣,٥
افريقيا جنوب الصحراء	٥,٦	٢,٨	٥,٣	٥,١	٥,٥	٥,٤	٥,٣	٥,٣

المصدر: تقرير آفاق الإقتصاد العالمى - صندوق النقد الدولى، إبريل ٢٠١٢.

/ طبقاً لتقديرات الحكومة المصرية فى ضوء المشاورات مع بعثة صندوق النقد الدولى التى زارت مصر خلال الفترة من ٢٨ مارس إلى ١٠ أبريل ٢٠١٢. وجدير بالذكر أن البيانات التى تخص مصر تعكس التطورات خلال الأعوام المالية وليس الميلادية مثل باقى الدول ، الجدير بالذكر أن معدل البطالة فى أبريل ٢٠١٢ فى الولايات المتحدة كان قد انخفض إلى أدنى مستوى له منذ ثلاثة أعوام محققاً ٨,١%.

وعلى الرغم من دلائل التحسن المشار إليها فى فإن مؤشرات التعافي فى الإقتصاد العالمي تتسم بالهشاشة ولا تزال البيئة الإقتصادية العالمية يحيط بها كثير من المخاطر وفى مقدمتها عدم معالجة الأسباب الجوهرية للأزمة العالمية حتى الآن والمتمثلة فى إختلال التوازنات بين المناطق الرئيسية بالإقتصاد العالمي وكذا المشاكل الهيكلية فى القطاع المالى والأسواق العالمية وتأثر العديد من البلدان بهذه العوامل خاصة فى دول الإتحاد الأوروبى. ويصاحب ذلك عوامل انكماشية من بينها التحول من الحزم المالية المحفزة للنشاط الإقتصادى إلى سياسات تحقيق الانضباط المالى نتيجة ارتفاع معدلات الديون وعجز الموازنة فى أغلب الدول -خاصة البلدان المتقدمة - والتي صاحبها ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، بجانب ارتفاع معدلات التضخم العالمية دفعاً من صعود الأسعار العالمية للبترول وتذبذب أسعار الغذاء. هذا بجانب سعى البنوك العالمية لتخفيض حجم محافظها الائتمانية وتراجع القطاع العائلي عن الإقتراض والخسائر التى لا تزال تسيطر على مجمل سوق العقارات الأمريكية ، وهى عوامل تضع فى مجموعها الكثير من التحديات أمام تعافى الإقتصاد العالمي ، أو استدامة هذا التعافي لمدة طويلة.

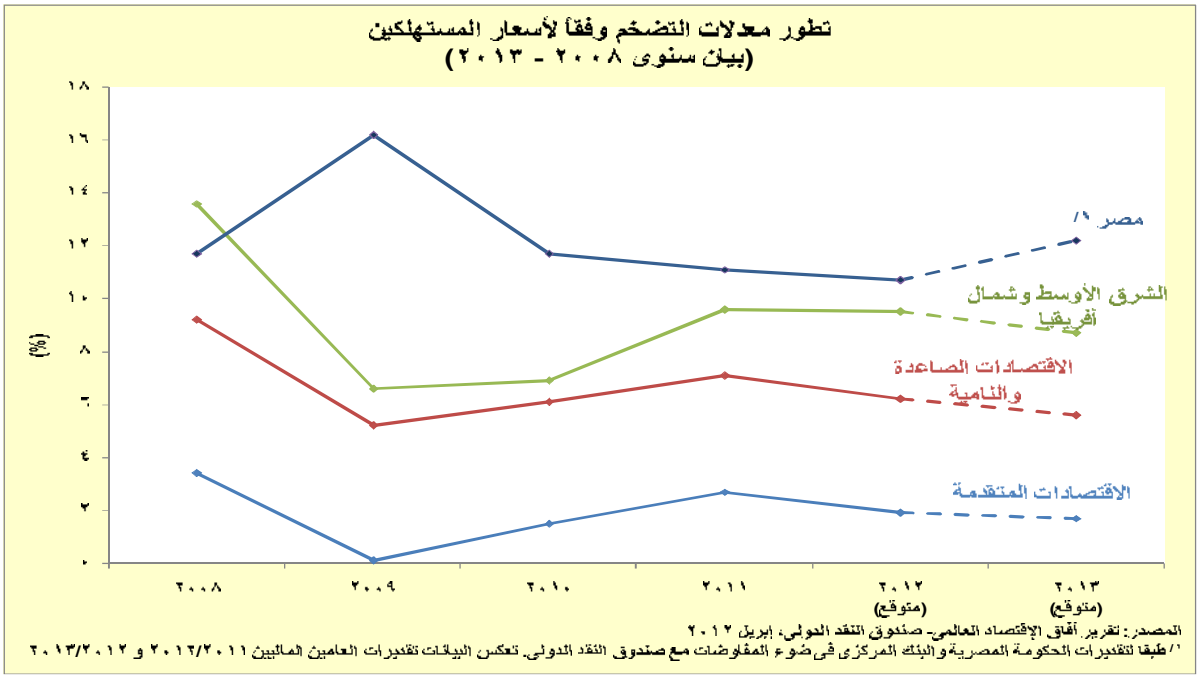

المصدر: تقرير آفاق الإقتصاد العالمي- صندوق النقد الدولى، إبريل ٢٠١٢
/١ طبقا لتقديرات الحكومة المصرية والبنك المركزى فى ضوء المفاوضات مع صندوق النقد الدولى. تعكس البيانات تقديرات العامين المالبين ٢٠١٢/٢٠١١ و ٢٠١٣/٢٠١٢

ففي دول منطقة اليورو من المنتظر تطبيق إجـراءات تقـشفية يقـدر حجمها بنحو ١,٥ نقطة مئوية من الناتج المحلى فـى عـام ٢٠١٢، حيـث تتراوح فى حدتها بين الدول التي تواجه أزمة الديون السيادية مثـل اليونـان والبرتغال واسبانيا وإيطاليا والدول الأخرى التي تتفادى الوقـوع فـى نفـس المصير. ومن المتوقع أن تؤدى هذه السياسات إلى دخول منطقة اليورو فـى حالة ركود خلال عام ٢٠١٢ (نمو سلبي متوقع بنسبة ٠,٣٪ مـن النـاتج)، وبالتالي بقاء معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة والتي تصل إلـى نحـو ٢٥٪ فى أسبانيا على سبيل المثال. وترتفع المخاوف من تزايد حدة التـدهور فى الإقتصاد الأوروبي والمؤسسات المصرفية العالمية بل وتهديد كيان العملة الأوروبية الموحدة نفسه فى حالة ما إذا أسفرت الانتخابات البرلمانية اليونانية فى منتصف يونيو ٢٠١٢ عن نجاح الأحزاب الرافضة لتنفيذ حزمة جديدة من الإجراءات التقشفية تبدأ فى الشهر التالي، وهو ما سـيترتب عليـه خـروج اليونان من منطقة اليورو وإمكانية انتقال الأثر السلبى إلى دول جنوب أوروبا الأخرى بل وتهديد بقائها داخل العملة الأوروبية الموحدة.

ويتسبب ركود منطقة اليورو فى تأثير سلبى على أداء إقتصادات الدول النامية المرتبطة بعلاقات إقتصادية وثيقة مع أوروبا بما فى ذلك مصر وبـاقى دول جنوب المتوسط، حيث تؤثر على حجم التجارة البينية وخاصة صـادرات دول جنوب المتوسط، وكذا حجم تدفق الإستثمارات الأجنبيـة، والمـساعدات المالية، والسياحة الأوروبية، وتحويلات العاملين بالخارج مما يضفى بضغوط إضافية على إقتصادات هذه الدول.

أما بالنسبة للولايات المتحدة فعلى الرغم من التحسن الـذى أوضـحته مؤخراً بعض المؤشرات الإقتصادية كما سبقت الإشـارة، إلا أن عـدم إيجـاد حلول حاسمة واضحة لمشكلة تفاقم الديون وعجز الموازنة - خاصة فى ظـل عام الإنتخابات الرئاسية الأمريكية - يلقى شـكوكاً حـول مـستقبل الإقتـصاد الأمريكى وقدرته على النمو بمعدل أكثر من ١,٩٪ فى عام ٢٠١٢، خاصة فى ضوء ضعف أداء سوق العقارات هناك وكذا الآثار المرتبطة بالأزمة الأوروبية والتى تحد من قدرة الإقتصاد الأمريكى على سرعة التعافى.

ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو فى الصين - ثانى أكبر إقتصاد فى العالم - إلى نحو ٨,٢٪ فى عام ٢٠١٢ بانخفاض ١ نقطة مئوية عن عام ٢٠١١ ومقابل ١٠,٤٪ فى العام السابق. فقد إنخفض الفائض فى ميزان المعاملات الخارجية للصين إلى ٢,٨٪ من الناتج فى عام ٢٠١١ مقابل فائض ١٠,١٪ من الناتج فى عام ٢٠٠٧، وذلك نتيجة إنخفاض الفائض التجارى الذى صاحب إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية، وإرتفاع تكلفة الإنتاج المحلية، وتراجع معدلات الطلب من شركاء التجارة الرئيسيين للصين.

أما بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تراجع معدل النمو إلى متوسط ٣,٥٪ فى عام ٢٠١١ ومن المتوقع أن يرتفع إلى نحو ٤,٢٪ فى عام ٢٠١٢، وكان التراجع بشكل أكبر لدى الدول المستوردة للبترول فى المنطقة حيث بلغ متوسط معدل النمو بها نحو ٢٪ فقط فى عام ٢٠١١ ومتوقع أن يصل إلى نحو ٢,٢٪ فى عام ٢٠١٢. وقد تأثرت إقتصادات دول المنطقة بالتكلفة المصاحبة لعملية التحول السياسى خاصة فى دول شمال إفريقيا، حيث تعانى هذه الدول من إنخفاض فى مواردها بالنقد الأجنبى نتيجة تراجع تدفق السياحة والإستثمارات الأجنبية إليها إرتباطاً بالتداعيات السلبية للتطورات الخارجية مثل ركود الإقتصاد الأوروبى الشريك التجارى الرئيسى لدول المنطقة وإرتفاع أسعار البترول العالمية. كما تواجه دول التحول الديمقراطى تحديات مهمة تتمثل فى عدم قدرة إقتصاداتها على توفير فرص عمل تكفى الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة للشباب، وتلبية المطالب الشعبية المتزايدة، ومدى قدرتها على تطبيق نموذج جديد للنمو الإقتصادى الذى تتشارك فى ثماره كافة أطياف المجتمع. وقد قدرت ورقة عمل فى إجتماع وزراء المالية لدول شراكة دوفيل فى إبريل ٢٠١٢ إحتياجات الدول المستوردة للبترول فى المنطقة لسد فجوة التمويل الخارجى وعجز الموازنات العامة بها بنحو ٩٣ مليار دولار و١٠٣ مليار دولار على التوالى خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

٢- أداء أسواق السلع الرئيسية

من جهة أخرى فإن تطورات أسعار السلع الأولية فى الأسواق العالمية تمثل ضغوطاً إضافية على معدلات التضخم العالمية بجانب تأثيراتها الحادة على الأمن الغذائى فى الدول النامية المستوردة للغذاء. وقد تأثرت أسعار الغذاء العالمية تذبذباً بعدة عوامل من بينها زيادة الطلب من الدول النامية وموجات الجفاف فى بعض الدول المنتجة من ناحية ووجود زيادة فى المخزون العالمى فى بعض السلع نتيجة زيادة إنتاج بعض المحاصيل مثل الحبوب من ناحية أخرى. وعلى الرغم من إرتفاع مستويات المخزون العالمى من الغذاء خلال العام الماضى فإن حجم هذا المخزون يظل أقل من متوسط العقود الأربعة الماضية نسبة لمعدلات الإستهلاك بحسب تقديرات صندوق النقد الدولى. ويمثل التذبذب فى أسعار الغذاء ضغوطاً إضافية على موازنات الدول النامية خاصة المستوردة للغذاء.

وقد شهد متوسط سعر القمح الأمريكى فى البورصات العالمية تراجعاً خلال الفترة يوليو -مارس ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة ٨٪ مقارنة بالشهور التسعة الأولى من العام المالى السابق ليبلغ متوسط ٢٥٢ دولار/طن. نتيجة لقيام المزارعين بزيادة المساحات المزروعة فى العديد من الدول المنتجة للقمح للاستفادة من إرتفاع الأسعار خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، وبالأخص زيادة المحصول فى الولايات المتحدة ثانى أكبر مصدر للقمح عالمياً، مما أدى إلى زيادة التوقعات بارتفاع كميات المخزون العالمى للقمح فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ٢٪ مقارنة بالعام السابق. من جهة أخرى، فقد ساهم إرتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية فى إنخفاض الطلب العالمى على عقود شراء القمح فى الأسواق العالمية.

وفى الوقت نفسه إستمرت أسعار زيت فول الصويا فى الارتفاع خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، حيث بلغت متوسط ١١٧٠ دولار/طن خلال الفترة يوليو -مارس ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة ٨٪ عن الشهور التسعة الأولى من العام المالى السابق. ويرجع ذلك إلى تأثر إنتاج فول الصويا بدول أمريكا اللاتينية - وهى من أكبر الدول المصدرة لزيت فول الصويا على مستوى

العالم - من طقس جاف خلال هذا العام أدى إلى خسارة فى إنتاجية المحاصيل بنسبة وصلت إلى ٣٠٪. كما ساهم ارتفاع أسعار البترول العالمية فى ارتفاع سعر زيت فول الصويا خلال فترة الدراسة فى ضوء علاقة الإرتباط بين إتجاه أسعار السلعتين نتيجة إمكانية إستخدام الزيوت النباتية فى إنتاج وقود حيوى كبديل لمصادر الطاقة التقليدية.

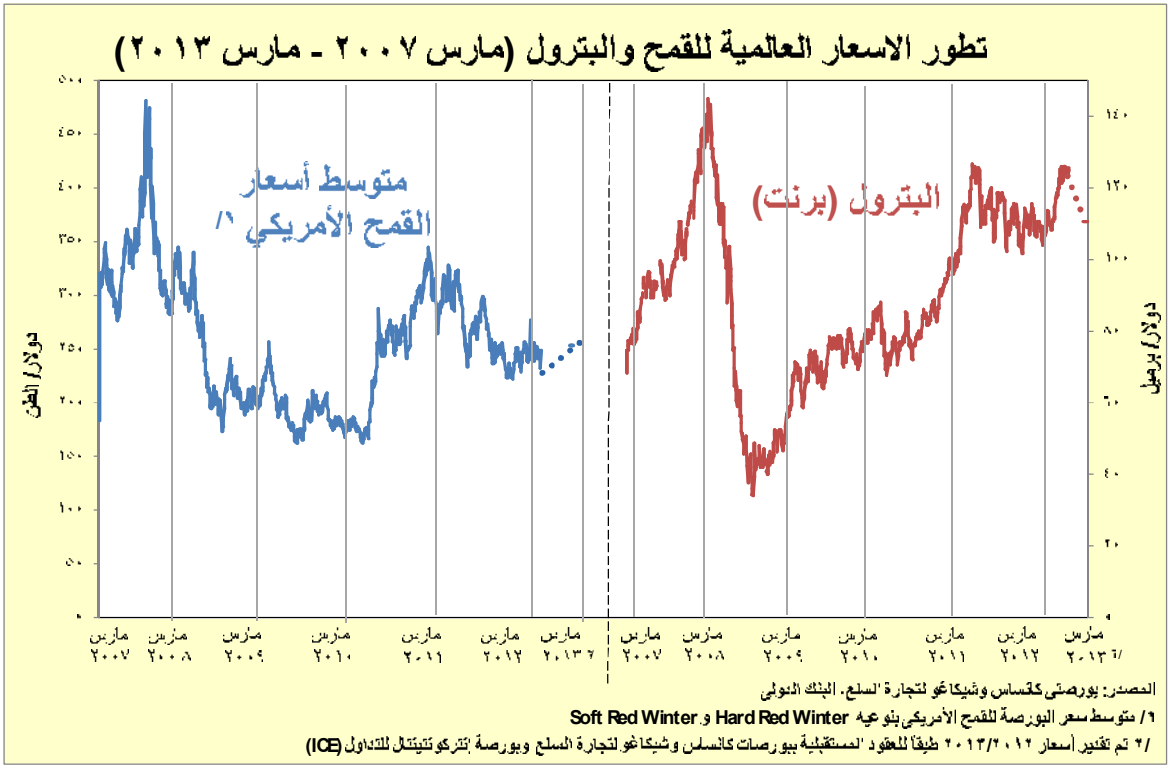

المصدر: بورصتى كانساس وشيكاغو لتجارة السلع، البنك الدولى

١/ متوسط سعر البورصة للقمح الأمريكى بنوعيه Hard Red Winter و Soft Red Winter

٢/ تم تقدير أسعار ٢٠١٢/٢٠١٣ طبقاً للعقود المستقبلية ببورصات كانساس وشيكاغو لتجارة السلع وبورصة إنتركونتينتال للتداول (ICE)

أما بالنسبة لأسعار البترول العالمية فقد تسببت التطورات السياسية فى منطقة الشرق الأوسط فى إرتفاع مستمر فى أسعار البترول بالبورصات العالمية عند معدلات بلغت بالنسبة لسعر برنت أعلى من ١٢٠ دولار/برميل فى أغلب الأوقات خلال الفترة يوليو -مارس ٢٠١١/٢٠١٢، حيث أدى إنخفاض الإنتاج والتصدير من ليبيا فى إنخفاض المعروض العالمى، بالإضافة إلى مخاطر التصعيد مع إيران والذى قد يؤثر ليس فقط على إمدادات إيران من البترول ولكن على إغلاق مضيق هرمز الذى تعبر من خلاله نحو ٤٠٪ من التجارة العالمية للبترول. وتشير التوقعات إلى تراوح سعر البترول بين ١١٠ و١١٣ دولار للبرميل خلال ٢٠١٢.

جدول رقم (٢)

تطور الأسعار العالمية لمجموعة مختارة من أهم السلع الأولية

(دولار/ طن)

السلعة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
	فعليات			تقديرات	
سلع غذائية					
القمح [١]	٢٢٤,١	٢٢٣,٦	٣١٦,٣	٢٩٠	٢٧٠
معدل النمو		-٠,٢٪	٤١,٥٪	-٨,٣٪	-٦,٩٪
الذرة	١٦٥,٥	١٨٥,٩	٢٩١,٧	٢٦٠	٢٣٠
معدل النمو		١٢,٣٪	٥٦,٩٪	-١٠,٩٪	-١١,٥٪
الأرز [٢]	٥٥٥,٠	٤٨٨,٩	٥٤٣,٠	٥٠٠	٤٩٠
معدل النمو		-١١,٩٪	١١,١٪	-٧,٩٪	-٢,٠٪
زيت فول الصويا	٨٤٨,٧	١٠٠٤,٦	١٢٩٩,٣	١١٠٠	١٠٠٠
معدل النمو		١٨,٤٪	٢٩,٣٪	-١٥,٣٪	-٩,١٪
السكر	٤٠,٠	٤٦٩,٣	٥٧٣,٢	٤٨٠	٤٥٠
معدل النمو		١٠٧٣,٣٪	٢٢,١٪	-١٦,٣٪	-٦,٣٪
الكاكاو	٢٨٨٨,٨	٣١٣٣,٠	٢٩٨٠,١	٢٧٠٠	٢٤٠٠
معدل النمو		٨,٥٪	-٤,٩٪	-٩,٤٪	-١١,١٪
الشاى	٢٧٢٤,٠	٢٨٨٤,٩	٢٩٢٠,٥	٢٨١٠	٢٧٦٠
معدل النمو		٥,٩٪	١,٢٪	-٣,٨٪	-١,٨٪
معادن					
الألومنيم	١٦٦٤,٨	٢١٧٣,١	٢٤٠١,٤	٢٣٠٠	٢٤٠٠
معدل النمو		٣٠,٥٪	١٠,٥٪	-٤,٢٪	٤,٣٪
النحاس	٤٧١١,٠	٦٦٧٢,٤	٧١٨١,٣	٨٥٠٠	٩٠٠٠
معدل النمو		٤١,٦٪	٧,٦٪	١٨,٤٪	٥,٩٪
الذهب (دولار/أوقية)	٨٩٠,١	١٠٨٤,٥	١٢٧٥,٧	١٧٥٠	١٦٠٠
معدل النمو		٢١,٨٪	١٧,٦٪	٣٧,٢٪	-٨,٦٪
سلع أولية أخرى					
القطن	١٣٨٢,٠	٢٢٨٣,٤	٣٣٢٧,٩	٢٣٠٠	٢٢٨٠
معدل النمو		٦٥,٢٪	٤٥,٧٪	-٣٠,٩٪	-٠,٩٪
مطاط	١٩٢٠,٧	٣٦٥٣,٩	٤٨٢٣,٢	٣٥٠٠	٣٢٥٠
معدل النمو		٩٠,٢٪	٣٢,٠٪	-٢٧,٤٪	-٧,١٪
البترول برنت (دولار / البرميل)	٦١,٩	٧٩,٦	١١٠,٩	١٠٥,٩	١٠٣,٢
معدل النمو		٢٨,٧٪	٣٩,٣٪	-٤,٥٪	-٢,٥٪

المصدر: تقديرات البنك الدولى بتاريخ ٤ ابريل ٢٠١٢

١/ متوسط سعر القمح الأمريكي أحمر الشتاء الصلب Hard Red Winter

٢/ الأرز التايلاندى ٥٪ Rice Thai

٣/ تم تقدير التوقعات لعامى ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وفقا لأسعار العقود المستقبلية فى بورصة إنتركونتينتال للتداول (ICE)

ثانيا :- الموقف الاقتصادى على الصعيد المحلى وتحديات المرحلة

وبالرغم من إستطاعة الإقتصاد المصري تجاوز أزمة إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ومن بعدها الأزمة المالية العالمية والتي بدأت فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ وذلك دون الدخول فى حالة ركود بالمعنى التقني حتى فى ظل الظروف المحلية الراهنة، إلا أن معدلات النمو التي تحققت منذ ذلك الحين – رغم تحسن مؤشراتها فى الربعين الأخيرين - لا تزال فى إطارها العام أقل من معدلات النمو المطلوبة لتوليد فرص عمل تكفى الداخلين الجدد لسوق العمل أو لتحقيق الفوائض اللازمة لتمويل النشاط الإقتصادى بوجه عام وهو ما نتج عنه إتساع فجوة التمويل والحاجة إلى إستقطاب تدفقات استثمارية أكبر من الخارج؛ والتي توقفت فى واقع الحال، بل تحولت إلى صافى تدفقات للخارج لرؤوس الأموال تزامناً مع المرحلة الإنتقالية الراهنة.

وتشير البيانات المتاحة إلى تحقيق معدلات النمو الإقتصادى ١,٨٪ خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ٥,١٪ فى العام الأسبق تأثراً بالأحداث السابق الإشارة إليها، كما حققت معدلات النمو السنوية خلال النصف الأول من العام المالى الجاري ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٠,٣٪ مقابل ٥,٦٪ خلال الفترة المقابلة من العام الماضي و٥,٢٪ خلال الربع الثالث من العام الجاري، وهى معدلات لا تزال منخفضة، وتمثل تحدياً حقيقياً حيث يأتى ذلك على خلفية تأثر أهم القطاعات الدافعة للنمو بالأحداث المتلاحقة، ومنها قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة وغيرها.

وتشير الدراسات المبدئية إلى توقع حدوث تحسن نسبى فى تقديرات النمو المتوقع خلال العام المالى الجاري ليتراوح بين ٢,٠% إلى ٢,٢٥%، ويمكن أن تتراوح بين ٤,٠ – ٤,٥% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، وعلى أن ترتفع تدريجياً بعد ذلك إلى نحو ٦,٠% خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

إلا أن تحقيق هذه المعدلات يأخذ فى الإعتبار تنفيذ ما يلزم من إجراءات لتوفير السيولة المطلوبة فى الأجل القصير لتخفيف أعباء تكلفة التمويل المطلوب لمختلف مجالات النشاط الإقتصادى، وسرعة إنتهاء المرحلة الانتقالية وإستمرار الجهود لعودة الإستقرار الأمنى، بجانب تطبيق عدد من الإجراءات الهيكلية الملحة والعاجلة لتسهم بدورها فى إعادة بناء الثقة فى الإقتصاد المصرى، وعدم تفاقم الأوضاع الأمنية على الصعيد الإقليمى أو الأوضاع الإقتصادية والمالية على صعيد الإقتصاد العالمى. وبالتالى فإن المخاطر التى تحيط بتحقيق هذه المعدلات تظل موضع اهتمام كبير من جانب مختلف مؤسسات الدولة.

من المتوقع أن تحقق الموازنة عجزاً فى حدود ١٥٠ مليار جنيه خلال العام المالى الجارى (٩,٨% من الناتج المحلى) وهى معدلات مرتفعة تتطلب توفير إحتياجات تمويلية ضخمة وبشكل يتزايد عاماً بعد عام

ومن المتوقع أن تحقق الموازنة العامة للدولة فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ عجزاً فى حدود ١٥٠ مليار جنيه خلال العام المالى الجارى، أى ما يعادل ٩,٨٪ من الناتج المحلى وهو نفس معدل العجز المحقق خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. وتعد هذه المعدلات مرتفعة مما يتطلب إحتياجات تمويلية ضخمة تتزايد عاماً بعد عام، وهو وضع غير قابل للإستمرار دون أن تكون له تبعات إقتصادية ومالية سلبية، ومن ثم يتعين العمل على خفض معدلات العجز بالموازنة ، ومن ثم فان الأمر قد يستدعى النظر فى حزمة من الإجراءات الهيكلية التى تتسم بالإستدامة وتعمل على إعادة توزيع الفوائض التى ينتجها الإقتصاد بشكل أكثر عدالة، ومنها ترشيد دعم الطاقة وتوسيع القاعدة الضريبية وفض التشابكات المالية بين جهات الدولة المختلفة وإستكمال منظومة إصلاح إدارة الخزانة والمالية العامة، وغيرها من الإجراءات الإصلاحية، والتى يمكن دعمها فى ذات الوقت بإجراءات إستثنائية أخرى غير هيكلية مثل برامج بيع الأراضى وطرح الرخص على المستثمرين وغيرها، إلا أن هذه النوعية الأخيرة من الإجراءات الإستثنائية لا يمكن الاعتماد عليها بصورة رئيسية لمعالجة الخلل الهيكلى الموجود فى هيكل الإيرادات والمصروفات العامة.

ويستهدف مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ تحقيق عجز فى حدود ١٣٥ مليار جنيه (٧،٦٪ من الناتج المحلى)، وهو ما سيتطلب النظر فى بعض الإجراءات الترشيدية والى تغيير توزيع المصروفات لصالح محدودى الدخل وتوفير احتياجاتهم الأساسية من سلع وخدمات وتعليم وصحة كما نعمل على تفعيل المنظومة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية بما يتفق مع الإطار العام للبرنامج الاقتصادى والاجتماعى الذى يحقق الأهداف الإصلاحية للمالية العامة للدولة .

وعلى صعيد إدارة السياسة النقدية؛ فسيستمر البنك المركزى المصرى فى إتباع سياسات تسهم فى توفير السيولة المطلوبة للنشاط الاقتصادى ومع الوقاية فى نفس الوقت من تفاقم معدلات التضخم المدفوعة بعوامل الطلب، إلا أن ذلك يتطلب فى نفس الوقت معالجة أسباب التضخم المتولدة على جانب العرض والتي تتمثل بصفة رئيسية فى الحاجة لتدعيم كفاءة الأسواق المحلية والاختناقات الهيكلية في قنوات توزيع السلع الأساسية وخاصة الغذاء. وقد قام البنك المركزى من جانبه مؤخراً بتخفيض معدلات إحتياطى البنوك لديه على مرحلتين لتصل إلى ١٠٪ من قاعدة الودائع المحلية المقومة بالجنيه المصرى بدلاً من ١٤٪ فى السابق. هذا بجانب تدخله فى سوق إعادة الشراء لضخ مزيد من السيولة قصيرة الأجل لمساندة الأسواق، إلا أن هذه الإجراءات يتطلب دعمها معاودة الإقتصاد على النمو وزيادة الإنتاجية، وتحقيق الفوائض المطلوبة لتمويل مختلف الاحتياجات بشكل أكثر استدامة ويخلو من المخاطر التضخمية.

سيستمر البنك المركزى المصرى إتباع سياسات تسهم فى توفير السيولة المطلوبة للنشاط الاقتصادى ومع الوقاية فى نفس الوقت من معدلات التضخم المدفوع بجانب الطلب

وعلى صعيد المعاملات الخارجية، فقد سجل ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ عجزاً قدره ٩,٨ مليار دولار وذلك بالرغم من تحقيق فائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال النصف الأول منه. وكذلك سجل ميزان المدفوعات عجزاً قدره حوالى ٨,٠ مليار دولار خلال الفترة يوليو - ديسمبر من العام المالي الجاري ٢٠١٢/٢٠١١، لتصل بذلك الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري إلى ١٥,٢ مليار دولار في نهاية ابريل ٢٠١٢. وهو بداية تحسن وان كان بسيطا فى هذه الاحتياطيات بعد سلسلة متتالية من الخفض طوال الشهور السابقة على ذلك ، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الانخفاض الذي شهده الإحتياطى الدولي خلال الـ ١٨ شهر الماضية كان نتيجة لتحرك الأموال الساخنة للخارج.

وفى ضوء تلك التطورات فان عجز الموازنة المقدر فى مشروع السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ والمقدر بنحو ١٣٥,٠ مليار جنيه يعنى ان هناك فجوة تمويلية بهذا القدر ، يستدعى الأمر تغطيتها سواء بالاقتراض من المدخرات المحلية القومية مرتكزة أساسا على السندات والأذون من الخزانة العامة أو من خلال الاعتماد على بعض مصادر التمويل الخارجي وهو أمر قد يستوجبه عدم كفاية السيولة المحلية لدى الجهاز المصرفي بوجه خاص ولا ينبغي أن نستبعد حاجاتنا إلى قرض صندوق النقد الدولي والمستهدف له ٣,٢ مليار دولار وبعض القروض الخارجية من البنك الدولي وبنك التنمية الافريقى سواءً لتمويل مشروعاتنا التنمويه أو توفير احتياجاتنا التمويلية بصفة عامة ومع التأكيد على أن قروض صندوق النقد الدولي ليست مشروطة بحال من الأحوال ولكنها شهادة لقدرة الاقتصاد المصري على التعافي والانطلاق .

ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات الرئيسية لاداء الاقتصاد المصري الكلي :

جدول رقم (٣)

المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكلي

	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
	فعلي	فعلي	فعلي	(متوقع)	(مقدر)
مؤشرات القطاع الحقيقي					
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه)	١٠٤٢	١٢٠٧	١٣٧٢	١٥٤٦	١٧٧٨
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٧%	٥,١%	١,٨%	٢,٠%	٤,٥ - ٤ %
نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالجنيه المصري)	١٣٧٠٢	١٥٥١٤	١٧٢٣٣	١٨٦١٣	٢١١٥٧
نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)	٢٤٨٦	٢٨١٤	٢٩٦٦	٣٠٣٠	--
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أمريكي)	٨,١	٦,٨	٢,٢	٠,٣	١,٧
معدل البطالة	٩,٤%	٨,٩%	١١,٨%	--	--
الأسعار المحلية					
متوسط معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، حضر الجمهورية)	١٦,٢%	١١,٧%	١١,٠%	٩,١%	١٢,٥%
متوسط معدل الفائدة على الدين المحلي (%)	٦,٦%	٨,٦%	١٠,٧%	١٠,٥%	١٢,٣%
متوسط معدل الفائدة على أذون الخزانة (٩١ يوم) (%)	١١,٣%	٩,٩%	١٠,٢%	١٢,٩%	١٤,٣%
مؤشرات المالية العامة (نسبة إلى الناتج المحلي)					
العجز الكلي للموازنة العامة	٦,٩%	٨,١%	٩,٨%	٩,٨%	٧,٦%
العجز الأولي للموازنة العامة [١]	١,٨%	٢,١%	٣,٦%	٢,٩%	٠,٠٨%
إجمالي الاحتياجات التمويلية (مليون جنيه)	٣٥٥	٤٥٣	٥٤٩	٦٥٣	٨١٢
صافي الاحتياجات التمويلية (مليون جنيه)	٩٠	١٢٥	١٦٧	٢١٩	٢٢٨
إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة	٨١,٠%	٧٩,٣%	٨٢,٣%	٨٣,٤%	٨٠,٣%
محلي	٦٧,١%	٦٧,٠%	٧٠,٥%	٧٢,٦%	٧٠,٧%
خارجي	١٣,٨%	١٢,٤%	١١,٨%	١٠,٨%	٩,٦%
مؤشرات القطاع الخارجي					
الميزان الجاري (مليون دولار)	٤٤٢٤-	٤٣١٨-	٢٧٦٩-	٨٠٠٠-	٦٨٠٠-
الميزان الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي)	٢,٣%-	٢,٠%-	١,٢%-	٣,٢%-	٢,٧%-
الميزان الكلي (مليون دولار)	٣٣٧٨-	٣٣٥٦	٩٧٥٤-	١٤٤٠٠-	٦٢٠٠-
الاحتياطي الدولي (مليون دولار)	٣١٣١٠	٣٥٢٢١	٢٦٥٦٩	١٦٠٠٠	١٨٢٠٠
عدد أشهر التغطية للواردات (شهر)	٧,٥	٨,٦	٤,٠	٤,٠	٤,٣
مؤشرات الاقتصاد العالمي					
معدل نمو الناتج العالمي [٢]	٠,٣-	٠,٩	٤,٦	٣,٧	٣,٨
معدل نمو التجارة العالمية (الواردات) [٢]	٢,٩	١٢,٩	٩,٤	٤,٩	٤,٨
أسعار النفط (خام البرنت - دولار/البرميل) [٣]	٦٨,٩	٧٤,٧	٩٦,٣	١١٢,٥	١٠٥,٠
متوسط سعر القمح العالمي (دولار/الطن) [٤]	٢٢٩	١٩١	٢٩٤	٢٥٣	٢٦٥
البورصة					
مؤشر EGX-٣٠ (في ٣٠ يونيو)	٥٧٠٣	٦٠٣٣	٥٣٧٣	--	--
رأس المال السوقي (نسبة الى الناتج المحلي)	٤٤,٥%	٣٤,٠%	٢٩,١%	--	--

المصدر: وزارة المالية، البنك امركزي المصري، وزارة التخطيط والتعاون الدولي وصندوق النقد الدولي

١/ العجز الأول يساوي العجز الكلي بعد استبعاد مدفوعات الفوائد.

٢/ بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام متوسط عامين ميلاديين.

٣/ أسعار النفط المستقبلية من بورصة نيويورك التجارية (نايمكس)

٤/ تستند متوسط أسعار القمح على أسعار قمح أحمر الشتاء الصلب وقمح أحمر الشتاء المرن (نايمكس)

-- بيان غير متاح

الفصل الثاني

الصورة الإجمالية
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

السيد المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

اسمحوا لي أن القي لحضراتكم الضوء على أهم جوانب مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ .

	مليار جنيه
• فقد قدرت إجمالى المصروفات بمبلغ	٥٣٣,٧
• وقدرت إجمالى الإيرادات بمبلغ	٣٩٣,٤
• ومن ثم فان العجز النقدي للموازنة قدر بمبلغ	١٤٠,٣
• وباستبعاد اثر صافي حيازة بعض العمليات الرأسمالية التي قدرت بمبلغ	٥,٣-
• فيكون العجز الكلي لمشروع الموازنة	١٣٥,٠

ويشكل العجز الكلي المشار إليه نسبة ٧,٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في السنة المالية المقبلة في ظل معدل نمو حقيقي مستهدف يتراوح ما بين ٤٪ ، ٤,٥٪ .

وبتحليل أهم عناصر المصروفات والإيرادات فى مشروع الموازنة العامة للدولة يتبين ما يأتي :-

أولاً : تحليل المصروفات:

قدرت المصروفات فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٥٣٣,٧ مليار جنيه مقابل ٤٩٠,٦ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٤٣,١ مليار جنيه بمعدل نمو ٨,٨٪، وتشكل هذه المصروفات نسبة ٣٠,٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي.

وتتمثل المصروفات المشار إليها فى كل من :

١- الأجـــور :

قدرت الأجور فى مشروع الموازنة بـ ١٣٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١١٧,٥ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١٩,١ مليار جنيه بمعدل نمو ١٦,٣٪، وهذه الأجور تمثل نسبة ٢٥,٦٪ من إجمالى المصروفات فى مشروع الموازنة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه.

وقد روعى فى هذا الشأن :

- مراعاة كافة التعديلات الحتمية وفقاً للقوانين والقرارات وما يرتبط بذلك من علاوات دورية وتشجيعية وترقيات ومزايا تأمينية وغيرها.
- مراعاة ضم العلاوة الخاصة التى تقررت بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٧ بنسبة ١٥٪ وبمراعاة ضم العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بنسبة ٣٠٪ اعتباراً من أول مايو ٢٠١٣.
- التحسينات التى تقررت على دخول بعض الفئات العاملة بالحكومة سواء فى قطاعات التعليم أو الصحة أو تحسين دخول الأئمة والوعاظ وتحسين كادر هيئة الشرطة.

٢- شراء السلع والخدمات :

قدرت الاعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات والتي تدرج بالباب الثاني للموازنة العامة في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٢٨,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٠,٢ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، بخفض قدره ١,٤ مليار جنيه بنسبة خفض ٤,٦٪.

وهذه المستلزمات تمثل نسبة ٥,٤٪ من إجمالى المصروفات في مشروع الموازنة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه.

وتشمل هذه الاعتمادات متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومي بما في ذلك مستلزمات الأدوية والأغذية للمستشفيات والمدارس كما تحتوي على نفقات الصيانة والمقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً اعتمادات المياه والكهرباء بمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق، وكذلك تكاليف طبع الكتاب المدرسي.

٣- الفوائد :

وقد بلغت تقديرات اعتمادات فوائد القروض المحلية والخارجية في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ١٣٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٦,٣ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، بزيادة قدرها ٢٧,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٥,٧٪ .

وهذه الفوائد تستغرق نحو ٢٥٪ من مصروفات الموازنة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه، وهي فوائد تحتسب على ضوء حجم السندات والأذون والقروض المستحقة محلياً وخارجياً خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢.

٤- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:

وقد بلغت جملة الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ١٤٥,٨ مليار جنيه تمثل نسبة ٢٧,٣% من إجمالى المصروفات البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه وتتركز هذه الاعتمادات أساساً فيما يأتي مقارنة باعتمادات السنة المالية الحالية:

بالمليار جنيه

بيـــان الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	مشروع الموازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	موازنة ٢٠١٢/٢٠١١	التغير
دعم السلع التموينية	٢٦.٦	١٨,٩	٧,٧
دعـــــم البـــترول	٧٠,٠	٩٥,٥	(٢٥,٥)
باقـى عناصـــر الدعم	١٦,٤	١٨,٥	(٢,١)
جملـــة الدعـــم	١١٣,٠	١٣٢,٩	(١٩,٩)
المنح والمزايا الاجتماعية	٣٢,٨	٢٤,٩	٧,٩
الإجمالـــى	١٤٥,٨	١٥٧,٨	(١٢,٠)

- ويتضمن دعم السلع التموينية نحو ١٦,٢ مليار جنيه لدعم رغيـف الخبز سواء من القمح المستورد أو القمح المحلى أو الأذرة الشامية، كما تتضمن اعتمادات السلع التموينيـة نحـو ١٠,٤ لـدعم الـسلع التموينية الأساسية التي تباع على البطاقة من السكر والزيت والأرز.

- أما عن دعم المواد البترولية فقد خصص لها ٧٠,٠ مليار جنيـه لا غير على أساس تنفيذ خطة تتولها وزارة البترول لترشيد اسـتخدام هذه المواد البترولية وضمان وصولها إلـى مـستحقيها الحقيقيـين شاملة أثر القرارات السابق تقريرها بالنسبة لرفـع أسـعار الغـاز المستخدم فى الصناعات كثيفة الطاقة أو ترشيد استخدام البوتاجـاز وتعديل أسلوب توزيعه، واستخدام الكروت الذكية فى توفير المقننات التي تحتاجها القطاعـات الرئيـسية والمـستهلكين مـن الـسولار والمازوت.

- وبالنسبة لباقي عناصر الدعم فقد كفل مشروع الموازنة توفير الدعم اللازم للمزارعين ودعم نقل الركاب والأدوية والتأمين الصحي على الطلاب والمرأة المعيلة والمواليد، فضلاً عن دعم شركات المياه ودعم إسكان محدودي الدخل، كما رصد ٣,١ مليار جنيه لدعم الإنتاج بغرض التصدير، فهو دعم انتاجى وليس دعماً للمصدرين .
- أما عن المنح والمزايا الاجتماعية فقد خصص فى مشروع الموازنة ٣٢,٨ مليار جنيه منها ٢٠,٧ مليار جنيه مساهمات فى صناديق المعاشات، ٢,٥ مليار جنيه لمعاش الضمان الاجتماعي فضلاً عن المزايا الاجتماعية الأخرى.

٥- المصروفات الأخرى:

وقد خصص لهذه المصروفات ٣٣,٣ مليار جنيه مقابل ٣١,٦ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١,٧ مليار جنيه بمعدل نمو ٥,٤٪ لا غير، وتشكل هذه المصروفات الأخرى ٦,٣٪ من إجمالي مصروفات الموازنة وهي في معظمها ترتبط بمتطلبات حتمية.

٦- الاستثمارات:

بلغت اعتمادات الاستثمارات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٥٥,٦ مليار جنيه مقابل ٤٧,٢ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٨,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ١٧,٨٪ وتمثل الاستثمارات نسبة ١٠,٤٪ من إجمالي مصروفات مشروع الموازنة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه، بنسبة ٣,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقابل ٣٪ فى العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١.

والاستثمارات المشار إليها هي الاستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة في الموازنة العامة للدولة حسبما اتفق عليه مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وتعتمد في تمويل الجانب الأكبر منها على الخزانة العامة للدولة التي توفر نحو ٤٣,٠ مليار جنيه، أما الباقي فيعتمد على مصادر رأسمالية متنوعة وبعض المنح والقروض.

ثانياً : تحليل الإيرادات:

قدرت الإيرادات فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بنحو ٣٩٣,٤ مليار جنيه مقابل ٣٤٩,٦ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بزيادة قدرها ٤٣,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ١٢,٥٪، وتشكل هذه الإيرادات نسبة ٢٢,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، كما أنها تغطى نحو ٧٣,٧٪ من مصروفات الموازنة المقدرة بـ ٥٣٣,٧ مليار جنيه.

وتتمثل الإيرادات المشار إليها فى كل من :

١- الإيرادات الضريبية:

وتشمل هذه الإيرادات الضريبية؛ الإيرادات من الضرائب العامة وضرائب المبيعات والجمارك ورسوم تنمية الموارد وغيرها بما جملته ٢٦٦,٩ مليار جنيه وهو ما يمثل نسبة ٦٧,٨٪ من إجمالى الإيرادات البالغ ٣٩٣,٤ مليار جنيه.

أ- الضرائب العامة:

وقد قدرت هذه الضرائب العامة فى مشروع الموازنة بنحو ١٥٠,٠ مليار جنيه مقابل ١٣٠,٧ مليار جنيه في موازنة ٢٠١١/٢٠١٢ بزيادة قدرها ١٩,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ١٤,٨٪ وتشكل الضرائب العامة نسبة ٣٨,١٪ من إجمالي الإيرادات العامة في مشروع الموازنة والبالغ ٣٩٣,٤ مليار جنيه وتشمل هذه الضرائب العامة الضرائب على أرباح شركات الأموال من البترول والشريك الأجنبي وقناة السويس والبنك المركزي والشركات الاستثمارية وشركات قطاع الأعمال العام وكذلك ضريبة المرتبات والنشاط التجاري والصناعي والمهن غير التجارية وضريبة الدمغة.

ب- ضرائب المبيعات:

وقد بلغت تقديرات ضريبة المبيعات فى مشروع الموازنة نحو ٨٣,٤ مليار جنيه مقابل ٧٢,١ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١١,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ١٥,٧٪ وتمثل ضريبة المبيعات نسبة ٢١,٢٪ من إجمالى الإيرادات العامة البالغة ٣٩٣,٤ مليار جنيه فى مشروع الموازنة المعروض.

ج- الجمارك:

قدرت الجمارك فى مشروع الموازنة لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٢٠,٨ مليار جنيه مقابل ١٨,٠ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١١، بزيادة قدرها ٢,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ١٥,٦٪ تقريباً وتشكل الجمارك نسبة ٥,٣٪ من إجمالى الإيرادات العامة فى مشروع الموازنة.

د- باقى الإيرادات الضريبية:

وتشمل رسوم تنمية الموارد وغيرها من الضرائب والرسوم وتقدر فى مشروع الموازنة بنحو ١٢,٧ مليار جنيه مقابل ١١,٤ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ١١,٤٪.

٢- المنـــــح :

قدرت المنح فى مشروع الموازنة بنحو ٩ مليار جنيه مقابل ١٠ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، وتمثل هذه المنح نحو ٢,٣٪ من اجمالى الموارد بمشروع الموازنة .

٣- الإيرادات غير الضريبية:

وتشمل هذه الإيرادات فوائض البترول وقناة السويس وفائض البنك المركزى والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وغيرها من الإيرادات الجارية وتبلغ فى مجملها ١١٧,٥ مليار جنيه مقابل ١٠٧,٤ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١٠,١ مليار جنيه بمعدل نمو ٩,٤٪ وتمثل هذه الإيرادات غير الضريبية نحو ٢٩,٩٪ من إجمالى الإيرادات فى مشروع الموازنة البالغة ٣٩٣,٤ مليار جنيه.

ويوضح الجدولين التاليين الصورة الإجمالية لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

مقارنة بختامى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ وتقديرات السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ونتائجها المتوقعة :

جدول رقم (٤)

مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

بالمليار جنيه

البيان	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢		
	ختامى	موازنة	موازنة معدلة	متوقع	مشروع ٢٠١٣/٢٠١٢	معدل النمو	معدل النمو
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٢/٥) %	(٣/٥) %
# المصروفات :							
– الاجور وتعويضات العاملين	٩٦,٣	١١٧,٥	١١٠,٥	١١٠,٥	١٣٦,٦	١٦,٣	٢٣,٦
– شراء السلع والخدمات	٢٦,١	٣٠,٢	٢٩,٢	٢٩,٢	٢٨,٨	٤,٦-	١,٤-
– الفوائد	٨٥,١	١٠٦,٣	١٠٥,٣	١٠٥,٣	١٣٣,٦	٢٥,٧	٢٦,٩
– الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٢٣,١	١٥٧,٨	١٥٤,٥	١٥٤,٥	١٤٥,٨	٧,٦-	٥,٦-
* دعم السلع التموينية	٣٢,٧	١٨,٩	١٨,٩	٢٥,٢	٢٦,٦	٤٠,٧	٤٠,٧
* دعم البترول	٦٧,٧	٩٥,٥	٩٥,٥	٩٣,٤	٧٠,٠	٢٦,٧-	٢٦,٧-
* باقى عناصر الدعم	١٠,٨	١٨,٥	١٧,٨	١٤,٥	١٦,٤	١١,٤-	٧,٩-
جملة الدعم	١١١,٢	١٣٢,٩	١٣٢,٢	١٣٣,١	١١٣,٠	١٥,٠-	١٤,٥-
* المنح والمزايا الاجتماعية	١١,٩	٢٤,٩	٢٢,٣	٢١,٤	٣٢,٨	٣١,٧	٤٧,١
– المصروفات الأخرى	٣١,٤	٣١,٦	٣١,١	٣١,١	٣٣,٣	٥,٤	٧,١
– شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٩,٩	٤٧,٢	٤٥,٧	٤٣,٩	٥٥,٦	١٧,٨	٢١,٧
اجمالى المصروفات	٤٠١,٩	٤٩٠,٦	٤٧٦,٣	٤٧٤,٥	٥٣٣,٧	٨,٨	١٢,١
# الإيرادات :							
– الإيرادات الضريبية	١٩٢,١	٢٣٢,٢	٢٣٢,٢	٢١٠,٥	٢٦٦,٩	١٤,٩	١٤,٩
* الضرائب العامة	١٠٥,٠	١٣٠,٧	١٣٠,٧	١١٤,٥	١٥٠,٠	١٤,٨	١٤,٨
* ضرائب المبيعات	٦٤,٤	٧٢,١	٧٢,١	٧٢,٨	٨٣,٤	١٥,٧	١٥,٧
* الجمارك	١٤,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٤,٧	٢٠,٨	١٥,٦	١٥,٦
* باقى الموارد الضريبية	٨,٧	١١,٤	١١,٤	٨,٥	١٢,٧	١١,٤	١١,٤
– المنح	٢,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	١٠,٠-	١٠,٠-
– الإيرادات غير الضريبية	٧٠,٩	١٠٧,٤	١٠٧,٤	١٠٢,١	١١٧,٥	٩,٤	٩,٤
* فائض البترول	٢١,٠	٣٧,٨	٣٧,٨	٢٥,٧	٢٦,٠	٣١,٢-	٣١,٢-
* فائض قناة السويس	١٥,٣	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٢	١٨,٦	٩,٤	٩,٤
* فائض البنك المركزى	٠,٥	٢,٦	٢,٦	١٢,٥	١٠,٨	٣١٥,٤	٣١٥,٤
* أخرى	٣٤,١	٥٠,٠	٥٠,٠	٤٦,٧	٦٢,١	٢٤,٢	٢٤,٢
اجمالى الإيرادات	٢٦٥,٣	٣٤٩,٦	٣٤٩,٦	٣٢٢,٦	٣٩٣,٤	١٢,٥	١٢,٥
العجز النقدى	١٣٦,٦	١٤١,٠	١٢٦,٧	١٥١,٩	١٤٠,٣	٠,٥-	١٠,٧
# صافى حيازة الأصول المالية	٢,١-	٦,٦-	٦,٦-	٢,١-	٥,٣-	١٩,٧-	١٩,٧-
العجز الكلى	١٣٤,٥	١٣٤,٤	١٢٠,١	١٤٩,٨	١٣٥,٠	٠,٤	١٢,٤
– الناتج المحلى الإجمالى	١٣٧١,٨	١٥٧٠,٠	١٥٤٦,٢	١٥٤٦,٢	١٧٧٧,٦	١٣,٢	١٥,٠
نسبة المصروفات الى الناتج المحلى	%٢٩,٣	%٣١,٢	%٣٠,٨	%٣٠,٦	%٣٠,٠		
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	%١٩,٣	%٢٢,٣	%٢٢,٦	%٢٠,٨	%٢٢,١		
نسبة العجز النقدى إلى الناتج المحلى	%١٠,٠	%٨,٩	%٨,٢	%٩,٨	%٧,٩		
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى	%٩,٨	%٨,٦	%٧,٨	%٩,٧	%٧,٦		

جدول رقم (٥)

الصـــورة الإجماليـــة للموازنـــة العامـــة

بالمليار جنيه

البيـــان	٢٠١١/٢٠١٠ ختامي	٢٠١١/٢٠١٠ يوليو / إبريل	٢٠١٢/٢٠١١ يوليو / إبريل	٢٠١٢/٢٠١١ موازنة	٢٠١٢/٢٠١١ موازنة معدلة	٢٠١٢/٢٠١١ متوقع	٢٠١٣/٢٠١٢ مشروع موازنة	الأهمية النسبية لمشروع الموازنة
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
# المصروفـــات :								
– الاجـــــــــور	٩٦,٣	٧٢,٤	٩١,٥	١١٧,٥	١١٠,٥	١١٠,٥	١٣٦,٦	٢٥,٦
– شراء السلع والخدمات	٢٦,١	١٥,٤	١٦,٠	٣٠,٢	٢٩,٢	٢٩,٢	٢٨,٨	٥,٤
– الفوائـــــــــد	٨٥,١	٦٦,٩	٨٨,٩	١٠٦,٣	١٠٥,٣	١٠٥,٣	١٣٣,٦	٢٥,٠
– الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٢٣,١	٧٨,١	١٠١,٤	١٥٧,٨	١٥٤,٥	١٥٤,٥	١٤٥,٨	٢٧,٣
* دعم السلع التموينية	٣٢,٧	٢٢,٠	١٨,٤	١٨,٩	١٨,٩	٢٥,٢	٢٦,٦	٥,٠
* دعـــم البتـــرول	٦٧,٧	٣٨,٣	٦٥,٥	٩٥,٥	٩٥,٥	٩٣,٤	٧٠,٠	١٣,١
* باقى عناصر الدعم	١٠,٨	٨,٢	٧,٢	١٨,٥	١٧,٨	١٤,٥	١٦,٤	٣,١
جملة الدعم	١١١,٢	٦٨,٥	٩١,١	١٣٢,٩	١٣٢,٢	١٣٣,١	١١٣,٠	٢١,٢
* المنح والمزايا الاجتماعية	١١,٩	٩,٦	١٠,٣	٢٤,٩	٢٢,٣	٢١,٤	٣٢,٨	٦,١
– المصروفات الأخرى	٣١,٤	٢٤,٢	٢٤,١	٣١,٦	٣١,١	٣١,١	٣٣,٣	٦,٢
– شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٩,٩	٢٦,١	٢٠,٤	٤٧,٢	٤٥,٧	٤٣,٩	٥٥,٦	١٠,٤
اجمالى المصروفات	٤٠١,٩	٢٨٣,١	٣٤٢,٣	٤٩٠,٦	٤٧٦,٣	٤٧٤,٥	٥٣٣,٧	١٠٠,٠
# الإيرادات :								
– الإيرادات الضريبية	١٩٢,١	١٣٨,٨	١٥٢,٧	٢٣٢,٢	٢٣٢,٢	٢١٠,٥	٢٦٦,٩	٦٧,٨
* الضرائب العامة	١٠٥,٠	٧٢,٠	٨١,٥	١٣٠,٧	١٣٠,٧	١١٤,٥	١٥٠,٠	٣٨,١
* ضرائب المبيعات	٦٤,٤	٤٩,٢	٥٢,٤	٧٢,١	٧٢,١	٧٢,٨	٨٣,٤	٢١,٢
* الجمـــــــارك	١٤,٠	١١,٤	١١,٨	١٨,٠	١٨,٠	١٤,٧	٢٠,٨	٥,٣
* باقى الموارد الضريبية	٨,٧	٦,٢	٧,٠	١١,٤	١١,٤	٨,٥	١٢,٧	٣,٢
– المنح	٢,٣	١,٠	٨,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	٢,٣
– الإيرادات غير الضريبية	٧٠,٩	٤٢,٩	٦٢,٩	١٠٧,٤	١٠٧,٤	١٠٢,١	١١٧,٥	٢٩,٩
* فائض البترول	٢١,٠	١١,٢	١٤,٠	٣٧,٨	٣٧,٨	٢٥,٧	٢٦,٠	٦,٦
* فائض قناة السويس	١٥,٣	١٢,٢	١٣,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٢	١٨,٦	٤,٧
* فائض البنك المركزى	٠,٥	٠,٥	١٢,٠	٢,٦	٢,٦	١٢,٥	١٠,٨	٢,٧
* أخـــــــرى	٣٤,١	١٩,٠	٢٣,٩	٥٠,٠	٥٠,٠	٤٦,٧	٦٢,١	١٥,٩
اجمالى الإيرادات	٢٦٥,٣	١٨٢,٧	٢٢٤,٥	٣٤٩,٦	٣٤٩,٦	٣٢٢,٦	٣٩٣,٤	١٠٠,٠
العجز النقدى	١٣٦,٦	١٠٠,٤	١١٧,٨	١٤١,٠	١٢٦,٧	١٥١,٩	١٤٠,٣	٠,٠
# صافى حيازة الأصول المالية	٢,١-	١,٢-	٠,١-	٦,٦-	٦,٦-	٢,١-	٥,٣-	
العجز الكلى	١٣٤,٥	٩٩,٢	١١٧,٧	١٣٤,٤	١٢٠,١	١٤٩,٨	١٣٥,٠	٠,٠
– الناتج المحلى الإجمالى	١٣٧١,٨	١٣٧١,٨	١٥٤٦,٢	١٥٧٠,٠	١٥٤٦,٢	١٥٤٦,٢	١٧٧٧,٦	
نسبة المصروفات الى الناتج المحلى	٢٩,٣٪	٢٠,٦٪	٢٢,١٪	٣١,٢٪	٣٠,٨٪	٣٠,٧٪	٣٠,٠٪	
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	١٩,٣٪	١٣,٣٪	١٤,٥٪	٢٢,٣٪	٢٢,٦٪	٢٠,٨٪	٢٢,١٪	
نسبة العجز النقدى إلى الناتج المحلى	١٠,٠٪	٧,٣٪	٧,٦٪	٨,٩٪	٨,٢٪	٩,٨٪	٧,٩٪	
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى	٩,٨٪	٧,٢٪	٧,٦٪	٨,٦٪	٧,٨٪	٩,٧٪	٧,٦٪	

الفصل الثالث

أسس تقديرات
استخدامات وموارد
مشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

السيد المشير / حسين طنطاوى
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

عرضنا فيما تقدم الصورة الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مع الإشارة إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وإيضاح المؤشرات المستهدفة خلال تلك السنة.

وعلى ضوء ما تقدم ، وبمراعاة أن العام الماضي كان مليئاً بالأحداث السياسية وما صاحبها من تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي ، فقد تم الأخذ في الاعتبار لدى مناقشة وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ دخول مصر في دائرة الاقتصاد المستند على آليات السوق من خلال عدة ضوابط ومعايير أهمها : -

١. التخفيف من حدة الفقر وتحسين المستويات المعيشية .فالمواطن هو محور أجندة مهام الحكومة من خلال إرساء حقوق المواطن في العمل ، والدخل الملائم ، والتحسين الدائم في مستوي المعيشة ، وتأمين دخل المواطن اليوم بوصفه المحرك لدفع عجلة النمو في الاقتصاد المصري ، وضمان معاش المواطن في الغد ، تحقيقا للتأمين اللازم له وتعبير عن الوفاء الاجتماعي.

٢. تقديم إطارا متكاملا للعمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ويطرح خريطة واضحة للسياسات المالية العامة والنقدية والتجارية ، علي نحو يؤمن بيئة عامة داعمة ومتسقة .

٣. تحقيق نمو يتسم بالاستدامة والعدالة، على أن يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو في حدود من ٤٪ - ٤,٥٪ في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ استناداً على زيادة الطلب المحلى وبدء معاودة معدلات الاستثمار إلى الزيادة التدريجية. وقد عزز من استقرار الاقتصاد المصري حقيقة تنوع مصادر النمو والتي تمثلت في قطاعات الصناعة التحويلية، التجارة، التشييد والبناء، الاتصالات، الغاز وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

٤. إجراءات لمعالجة ارتفاع معدلات البطالة ومستوى الفقر ونوعية خدمات الصحة والتعليم، بالإضافة إلى توزيع الثروة والمكاسب بصورة أكثر عدلاً، لمواجهة المخاوف الاجتماعية .

٥. استمرار جهود تحسين أداء القطاع العام وخاصة المشروعات المملوكة للدولة والمضي قدماً في خطة تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخفض الضغوط على الموازنة العامة وإشراك القطاع الخاص في البنية التحتية وبناء القدرات .

٦. خلق مزيد من فرص العمل لدعم النشاط الإنتاجي بغية مساعدة محدودي الدخل على عدم الاعتماد بصفة مستمرة على الدعم، وزيادة الحوافز لخلق فرص العمل وتوجيه مزيد من الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، معالجة الاختناقات بغية سد الفجوة بين العرض والطلب وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب ، بالإضافة إلى العمل على المواءمة بين المدخلات والوظائف المتاحة.

وبناءاً على ذلك فإن مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ يستهدف تحقيق عجز كلى لا يزيد عن ٧,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي مقارنة بـ ٨,٦٪ في موازنة عام ٢٠١١/٢٠١٢ وهو ما يحقق فى ضوء الإجماليات القائمة عجزاً أولياً نسبته ٠,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي مقابل ١,٨٪ فى موازنة ٢٠١١/٢٠١٢.

تقديرات الاستخدامات والموارد فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣:

فى ضوء المؤشرات الاقتصادية المتقدمة، وبمراعاة المتغيرات فى الأسعار العالمية للطاقة وأسعار المواد الغذائية وغيرها – من ناحية – والتأثيرات على حركة التجارة الدولية – من ناحية ثانية – فإن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ قد أتى انعكاساً لذلك كله.

ومن ثم فإننى أتشرف بأن أعرض على حضراتكم الجوانب الرئيسية التالية لمشروع الموازنة العامة:

أولاً : التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة، وتشمل :

(أ) الاستخدامات (الإنفاق العام).

(ب) الموارد العامة.

ثانيا : التقديرات التفصيلية للمصروفات العامة للموازنة العامة للدولة، وتشمل :

(أ) عناصر المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الإقتصادى.

(ب) عناصر المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الوظيفى.

ثالثاً : التقديرات التفصيلية للإيرادات العامة.

أولاً : التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ :

بلغ الحجم الإجمالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٦٣٥,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٩٤,٠ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٤١,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٧,٠ ٪ .

هذا وبمراعاة ما تضمنه المرسوم بقانون رقم (١٨٩) لسنة ٢٠١١ بشأن تخفيض اعتمادات أبواب الموازنة العامة للدولة بمبلغ ١٤,٣ مليار جنيه للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ، فإن الربط المعدل لاستخدامات وموارد الموازنة قد بلغ ٥٧٩,٧ مليار جنيه وبالتالى تبلغ الزيادة بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالربط المعدل للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٥٥,٧ مليار جنيه بنسبة زيادة ٩,٦ ٪ .

ويوضح الجدول التالى استخدامات وموارد مشروع الموازنة شاملة مصادر التمويل المختلفة:

جدول رقم (٦)

استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١٣ مشروع موازنة (١)	٢٠١١/٢٠١٢ الموازنة (٢)	٢٠١١/٢٠١٢ الموازنة المعدلة (٣)	التغير (١-٢)	التغير (١-٣)
الأستخدامات					
* المصروفات العامة وتشمل الأجور ، وشراء السلع والخدمات ، والفوائد ، والدعم والمنح ، والمصروفات الأخرى ، والاستثمارات .	٥٣٣،٧٨٤,٨	٤٩٠،٥٨٩,٧	٤٧٦،٢٨٩,٧	٤٣،١٩٥,١	٥٧،٤٩٥,١
* حيازة الأصول المالية وتشمل المساهمات والإقراض للهيئات الاقتصادية والشركات ومساندة صندوق إعادة الهيكلة .	٨،٠٧٤,١	٤،٣٠٥,٨	٤،٣٠٥,٨	٣،٧٦٨,٣	٣،٧٦٨,٣
* سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٩٣،٥١٧,٤	٩٩،١٤٣,٦	٩٩،١٤٣,٦	٥،٦٢٦,٢-	٥،٦٢٦,٢-
إجمالى الأستخدامات	٦٣٥،٣٧٦,٣	٥٩٤،٠٣٩,١	٥٧٩،٧٣٩,١	٤١،٣٣٧,٢	٥٥،٦٣٧,٢
الموارد					
* الإيرادات العامة وتشمل الإيرادات الضريبية ، والمنح ، والإيرادات غير الضريبية .	٣٩٣،٤٧٥,٨	٣٤٩،٦٤٦,٧	٣٤٩،٦٤٦,٧	٤٣،٨٢٩,٢	٤٣،٨٢٩,٢
* المتحصلات من حيازة الأصول المالية وتشمل المتحصلات من أقساط القروض المباشرة أو المعاد إقراضها وحصيلة الخصخصة .	١٣،٦٣٧,٩	١١،٢١٨,٨	١١،٢١٨,٨	٢،٤١٩,٠	٢،٤١٩,٠
* الإقتراض وإصدار الأوراق المالية وتشمل الإقتراض المحلى بالأذون والسندات والإقتراض الخارجى .	٢٢٨،٢٦٢,٦	٢٣٣،١٧٣,٦	٢١٨،٨٧٣,٦	٤،٩١١,٠-	٩،٣٨٩,٠
إجمالى الموارد	٦٣٥،٣٧٦,٣	٥٩٤،٠٣٩,١	٥٧٩،٧٣٩,١	٤١،٣٣٧,٢	٥٥،٦٣٧,٢

وتجدر الإشارة إلى أن كل من مصروفات التشغيل – من ناحية – والإيرادات – من ناحية أخرى – تبرز متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومى والإيرادات الحقيقية المتاحة لها، ومن ثم فإن الفجوة بين كل من هذه المصروفات والإيرادات توضح العجز النقدى للموازنة العامة.

هذا وإذا ما أضيف لهذه المصروفات متطلبات حيازة الأصول المالية من إقراض ومساهمات (بدون مساهمة صندوق إعادة الهيكلة)، وإذا ما أضيف للإيرادات المتحصلات من حيازة الأصول المالية (بدون حصيلة الخصخصة)، فإن الفجوة بينهما تمثل صافى حيازة الأصول المالية، وهى الفجوة التى إذا ما أضيفت للعجز النقدى للموازنة السابق الإشارة إليه يتم تحديد العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وهو ما يعبر حقيقة عن صافى الاقتراض الجديد أو صافى الزيادة فى الدين العام بعد استبعاد حصيلة الخصخصة إن وجدت.

ويوضح الجدول التالى المصروفات والإيرادات المتاحة لها والعجز وفقاً لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بموازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ والموازنة المعدلة لها والمتوقع منها، ومقارنة أيضاً بالنتائج الفعلية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١:

جدول رقم (٧)

المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
المصروفات العامة	٥٣٣،٧٨٥	٤٩٠،٥٩٠	٤٧٦،٢٩٠	٤٠١،٨٦٦
١ - الأجور وتعويضات العاملين	١٣٦،٦٢٧	١١٧،٤٩٧	١١٠،٤٩٧	٩٦،٢٧١
٢ - شراء السلع والخدمات	٢٨،٧٦٥	٣٠،٢٥٥	٢٩،٢٥٥	٢٦،١٤٨
٣ - الفوائد	١٣٣،٦١٢	١٠٦،٣٠٠	١٠٥،٣٠٠	٨٥،٠٧٧
٤ - الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٤٥،٨٣٨	١٥٧،٧٥٤	١٥٤،٤٥٤	١٢٣،١٢٥
٥ - المصروفات الأخرى	٣٣،٣٢٥	٣١،٦٢٢	٣١،١٢٢	٣١،٣٦٤
٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٥،٦١٨	٤٧،١٦١	٤٥،٦٦١	٣٩،٨٨١
الإيرادات العامة	٣٩٣،٤٧٦	٣٤٩،٦٤٧	٣٤٩،٦٤٧	٢٦٥،٢٨٦
١ - الإيرادات الضريبية	٢٦٦،٩٠٥	٢٣٢،٢٣٢	٢٣٢،٢٣٢	١٩٢،٠٧٢
٢ - المنـــــح	٩،٠٢١	٩،٩٧٤	٩،٩٧٤	٢،٢٨٧
٣ - الإيرادات الأخرى	١١٧،٥٤٩	١٠٧،٤٤١	١٠٧،٤٤١	٧٠،٩٢٨
العجز النقدى (المصروفات - الإيرادات)	١٤٠،٣٠٩	١٤٠،٩٤٣	١٢٦،٦٤٣	١٣٦،٥٨٠
صافى حيازة الأصول المالية	٥،٣١٤-	٦،٦٦٣-	٦،٦٦٣-	٢،١٢٠-
العجز الكلى	١٣٤،٩٩٥	١٣٤،٢٨٠	١١٩،٩٨٠	١٣٤،٤٦٠
العجز الأولى	١،٣٨٣	٢٧،٩٨٠	١٤،٦٨٠	٤٩،٣٨٣
الناتج المحلى الإجمالى	١،٧٧٨،٠٠٠	١،٥٧٠،٠٠٠	١،٥٤٦،٢٠٠	١،٣٧١،٨٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٢٢,١٪	٢٢,٣٪	٢٢,٦٪	١٩,٣٪
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٣٠,٠٪	٣١,٢٪	٣٠,٨٪	٢٩,٣٪
نسبة العجز النقدى إلى الناتج المحلى	٧,٩٪	٨,٩٪	٨,٢٪	١٠,٠٪
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى	٧,٦٪	٨,٦٪	٧,٨٪	٩,٨٪
نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى	٠,١٪	١,٨٪	٠,٩٪	٣,٦٪

(أ) الاستخدامات (الإنفاق العام):

يتضح من الصورة الإجمالية للاستخدامات أو ما يعبر عنه بالإنفاق العام للدولة، أن إجمالى هذه الاستخدامات يصل فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى نحو ٦٣٥,٤ مليار جنيه توزع على ثلاثة مكونات رئيسية هى:

* المصروفات.
* حيازة الأصول المالية.
* سداد أقساط القروض.

١- المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه مقابل نحو ٤٩٠،٥٩٠ مليون جنيه مقدر لها فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، بزيادة قدرها ٤٣،١٩٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ٨,٨٪، كما بلغت هذه الزيادة نحو ٥٧،٤٩٥ مليون جنيه عن الموازنة المعدلة البالغة نحو ٤٧٦،٢٩٠ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ١٢,١ ٪ .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الزيادة المشار إليها فى المصروفات هى زيادة مرجعها فى الأساس الزيادات المرتبطة بارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية المستوردة والمرتبطة فى مجملها بالسلع التموينية ، هذا فضلاً عن متطلبات الزيادات الحتمية فى الأجور وتكاليف تطبيق الحد الأدنى للأجور، وأداء فوائد الدين العام وفقاً لمواعيد استحقاقها وزيادة الأعباء التى تتحملها الخزانة العامة للمساهمة فى صناديق المعاشات .

ويوضح الجدول التالى المصروفات فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بالموازنة المعدلة للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١:

جدول رقم (٨)

المصروفـــــات

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٢/٢٠١١		التغير	
	مشروع موازنة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي	قيمة	نسبة
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الأجور وتعويضات العاملين	١٣٦،٦٢٧	٢٥,٦	١١٠،٤٩٧	٢٣,٢	٢٦،١٣٠	٢٣,٦
* شراء السلع والخدمات	٢٨،٧٦٥	٥,٤	٢٩،٢٥٥	٦,١	٤٩٠-	- ١,٧
* الفوائد	١٣٣،٦١٢	٢٥,٠	١٠٥،٣٠٠	٢٢,١	٢٨،٣١٢	٢٦,٩
* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٤٥،٨٣٨	٢٧,٣	١٥٤،٤٥٤	٣٢,٤	٨،٦١٧-	- ٥,٦
* المصروفات الأخرى	٣٣،٣٢٥	٦,٢	٣١،١٢٢	٦,٥	٢،٢٠٣	٧,١
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٥،٦١٨	١٠,٤	٤٥،٦٦١	٩,٦	٩،٩٥٧	٢١,٨
الإجمالى	٥٣٣،٧٨٥	١٠٠,٠	٤٧٦،٢٩٠	١٠٠,٠	٥٧،٤٩٥	١٢,١

٢ - حيازة الأصول المالية:

تمثل حيازة الأصول المالية؛ مساهمات الخزانة العامة فى بعض الهيئات الاقتصادية التى تعانى خللاً فى هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة لإصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتى تعد التزاماً على الخزانة العامة للدولة.

وتقدر الاعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٨،٠٧٤ مليون جنيه وذلك مقابل ٤،٣٠٦ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، وهو ما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٩)

حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٢/٢٠١١		التغير	
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة المعدلة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* مساهمات للهيئات الاقتصادية	١،٩٨٨	٢٤,٦	١،٤٤٠	٣٣,٤	٥٤٨	٣٨,١
* مساهمات فى شركات	١،٣٣٤	١٦,٥	٩٨٠	٢٢,٨	٣٥٤	٣٦,١
* قروض متنوعة	١٣٥	١,٧	١١٧	٢,٧	١٨	١٥,٠
* مساهمات فى مؤسسات دولية	٣،٠٠٦	٣٧,٢	٩٧	٢,٣	٢،٩٠٩	٢،٩٩٣,٠
* مساهمات فى صندوق الهيكلة	٢٥٠	٣,١	٢٥٠	٥,٨	٠	٠,٠
* أخرى	١،٣٦٢	١٦,٩	١،٤٢٢	٣٣,٠	٦٠-	٤,٢-
الإجمالى	٨،٠٧٤	١٠٠,٠	٤،٣٠٦	١٠٠,٠	٣،٧٦٨	٨٧,٥

٣ - سداد أقساط القروض:

يبلغ المقدر فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ لسداد أقساط القروض المحلية والأجنبية التى حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها نحو ٩٣،٥١٧ مليون جنيه وذلك مقابل ٩٩،١٤٤ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ .

وتتمثل أقساط القروض المقررة فى مشروع الموازنة فيما يأتى:

جدول رقم (١٠)
سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	ربط معدل
* أقساط القروض المحلية	٨١،٨٦٠	٨٢،٣٥٧
* أقساط القروض الأجنبية	١١،٤٩٠	١٦،٦٢٥
* سداد القروض الإجمالية	١٦٧	١٦٢
إجمالي	٩٣،٥١٧	٩٩،١٤٤

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تنطوى على إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يحتسب ضمن مكونات عجز الموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الإلتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد. وذلك لتحديد صافى الزيادة الحقيقية فى الدين العام.

فهذا السداد للقروض والسندات يمثل عامل قوة للموازنة، ويمثل تخفيضاً حقيقياً لحجم الدين العام سواء المحلى أو الاجنبى .

(ب) الموارد العامة:

يتضح من الصورة الإجمالية لاستخدامات وموارد الموازنة بالجدول رقم (٦) أن إجمالى هذه الموارد فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ يبلغ نحو ٦٣٥,٤ مليار جنيه موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هى:

* الإيرادات العامة.
* المتحصلات من حيازة الأصول المالية.
* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية.

١ - الإيرادات العامة:

وتتمثل فى الإيرادات التى يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر للوحدات والجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخول وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية.

كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساسا فى الفوائض والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام فضلا عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وتقدر الإيرادات العامة حسبما سبق إيضاحه بالجدول رقم (٦) بنحو ٣٩٣,٤ مليار جنيه فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٣٤٩,٦ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ .

ويوضح الجدول التالى الإيرادات العامة المشار إليها:

جدول رقم (١١)
الإيرادات العامة

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٢/٢٠١١		التغير	
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة المعدلة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الإيـــرادات الضريبيـــــة :						
- الضرائب العامة	١٥٠،٠٣٩	٣٨,١	١٣٠،٧٢٦	٣٧,٤	١٩،٣١٤	١٤,٨
- ضرائب المبيعات	٨٣،٤٨٥	٢١,٢	٧٢،١١٨	٢٠,٦	١١،٣٦٧	١٥,٨
- الضرائب الجمركية	٢٠،٧٥٩	٥,٣	١٨،٠٠٢	٥,١	٢،٧٥٧	١٥,٣
- باقى الإيرادات الضريبية	١٢،٦٢٢	٣,٢	١١،٣٨٧	٣,٣	١،٢٣٥	١٠,٨
جملة	٢٦٦،٩٠٥	٦٧,٨	٢٣٢،٢٣٣	٦٦,٤	٣٤،٦٧٣	٥٦,٧
* المنـــــــــــح	٩،٠٢١	٢,٣	٩،٩٧٤	٢,٩	٩٥٢-	٩,٥-
* الإيـــرادات غيـــر الضريبيـــة من الفوائـــض والأربـــاح وإيرادات الخدمات وغيرها	١١٧،٥٤٩	٢٩,٩	١٠٧،٤٤١	٣٠,٧	١٠،١٠٩	٩,٤
الإجمالى	٣٩٣،٤٧٦	١٠٠,٠	٣٤٩،٦٤٧	١٠٠,٠	٤٣،٨٢٩	١٢,٥

٢- المتحصلات من حيازة الأصول المالية:

تقدر هذه المتحصلات فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ١٣,٦ مليار جنيه مقابل ١١,٢ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٢,٤ مليار جنيه ويتضمن مشروع الموازنة المعروض مبلغ ٧,٢ مليار جنيه كأقساط سيتم تحصيلها من شركات الكهرباء (المدرج مقابلها بالمصروفات منها مبلغ ١,٥ مليار جنيه ببنود الكهرباء والمياه والإنارة والتليفون بالباب الثانى"شراء السلع والخدمات"، ومبلغ ٥,٠ مليار جنيه كدعم للكهرباء بالباب الرابع "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" وذلك لسداد جزء من مديونية قطاع الكهرباء لقطاع البترول).

٣ - الاقتراض وإصدار الأوراق المالية:

يقدر الاقتراض وإصدار الأوراق المالية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٢٢٨,٣ مليار جنيه، مقابل نحو ٢١٨,٩ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ المعدلة بزيادة قدرها ٩,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٤,٣ ٪.

وهذا الاقتراض يمثل المصدر الأساسى لتمويل عجز الموازنة وتغطية الفجوة بين الإيرادات العامة ومصروفات التشغيل، فضلاً عن تغطية الفجوة بين المتحصلات من الحيازة وحيازة الأصول المالية، بالإضافة إلى تغطية سداد القروض المحلية والخارجية السابق الإشارة إليها والبالغة نحو ٩٣,٥ مليار جنيه.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن سداد هذه القروض يمثل فى حقيقته تخفيضاً لحجم الدين العام، ومن ثم فإن القياس الحقيقى للزيادة فى الدين هو ما يعبر عنه بالعجز الكلى للموازنة أو ما يساوى صافى الاقتراض، أى الاقتراض الجديد مطروحاً منه سداد القروض المحلية والأجنبية.

ثانياً : التقديرات التفصيلية للمصروفات العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

عرضت على حضراتكم فيما تقدم التقديرات الأساسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ حيث بلغ إجمالى هذه الموازنة ٦٣٥,٤ مليار جنيه وحددت فيها أغراضها الرئيسية سواء فى جانب الاستخدامات أو جانب الموارد العامة.

غير أن الموازنة العامة للدولة ينبغى أن تعرض مصروفاتها وفقاً لتصنيفها الإقتصادى وتصنيفها الوظيفى، كما يتعين أن تعرض هذه التصنيفات موزعة على أبواب الإنفاق العام وتفصيلاتها فى إطار من الشفافية والوضوح.

وحيث أن مصروفات الموازنة تمثل الجانب الأعظم من حجم الاستخدامات بالموازنة العامة للدولة حيث تبلغ هذه المصروفات فى مشروع الموازنة المعروض نحو ٥٣٣,٧ مليار جنيه من إجمالى الاستخدامات البالغة ٦٣٥,٤ مليار جنيه.

فإنه من الأهمية بمكان أن أعرض على حضراتكم تقسيم هذه المصروفات وفقاً لكل من:

* التصنيف الإقتصادى للموازنة.

* التصنيف الوظيفى للموازنة.

(أ) أهم عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادى

تتمثل أهم عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادى للموازنـــة العامة للدولة فيما يأتى:

* الأجور وتعويضات العاملين.
* شراء السلع والخدمات.
* الفوائد.
* الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.
* المصروفات الأخرى.
* شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".

الأجور وتعويضات العاملين

يقدر الباب الأول " الأجور وتعويضات العاملين " فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ١٣٦،٦٢٧ مليون جنيه مقابل ١١٠،٤٩٧ مليون جنيه عن الربط المعدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٢٦،١٣٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٣,٦ ٪.

ويلاحظ أن إعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ٢٥,٦٪ من إجمالي مصروفات التشغيل فى مشروع الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ٢١,٥٪ من إجمالي الإنفاق العام لمشروع الموازنة العامة للدولة والمقدر بمبلغ ٦٣٥،٣٧٦ مليون جنيه.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن إلتزام الدولة بتوفير أجور العاملين ومكافآتهم وحوافزهم إنما يبرز اهتمام الدولة ودورها فى تحقيق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التالية:

* استيعاب نحو ٦,٠ مليون موظف وعامل فى القطاع الحكومى كدرجات مشغولة فعلاً (بخلاف ٠,٦ مليون موظف وعامل بالهيئات الاقتصادية) وهو ما يوفر الأمان لنحو ٢٤ مليون مواطن يمثلون هؤلاء العاملين وأسرهم.

* مواصلة منح العلاوات الاجتماعية للعاملين والتى بلغت منذ عام ١٩٨٨/٨٧ وحتى العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ ٣٢٠٪ من المرتبات الأساسية ، شاملة الزيادة التى تقررت اعتباراً من ابريل ٢٠١١ وقدرها ١٥٪ من الأجر الأساسى وفقاً للمرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١١، وبمراعاة أن يتم ضم تلك العلاوات إلى المرتب الأساسى سنوياً بعد مضى خمس سنوات من إقرار كل منها حيث تم فى السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ضم العلاوات التى تقررت حتى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وقدرها ٢٥٠٪ من المرتبات الأساسية.

- أن هناك زيادات متتالية فى حجم الأجور التى تتحملها الموازنة العامة للدولة، فقد كانت الأجور فى الموازنة العامة للدولة عام ١٩٨١/٨٠ نحو ١،٤٥٢,٦ مليون جنيه ثم وصلت فى عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ٧،١١٨,٤ مليون جنيه، ثم بلغت فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ٢٨،٠٦٦,٥ مليون جنيه والآن تقدر فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ١٣٦،٦٢٧ مليون جنيه.

ولا شك أن الصورة المتقدمة تعكس اهتمام الدولة المتزايد بالعاملين بالدولة وأسرهم، وتعبر بحق عن أن قوة العمل فى مصر هى أحد عناصر الإنتاج الرئيسية ... وأن سعى الحكومة لتطوير مفهوم الوظيفة العامة ستظهر آثارها فى الدفع بهذا العنصر الإنتاجى نحو المزيد من التقدم والارتقاء.

* أن الأجور المقدرة فى مشروع الموازنة المعروض توزع على أغراضها الأساسية على النحو الآتى:

جدول رقم (١٢)

الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٢/٢٠١١		التغير	
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة المعدلة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الوظائف الدائمة	٢٣،١٢٣	١٦,٩	٢٠،٦٧٣	١٨,٧	٢،٤٥١	١١,٩
* الوظائف المؤقتة	٢،٠٧٥	١,٥	١،٨٣٢	١,٧	٢٤٤	١٣,٣
* المكافـــــآت	٥٩،٠٠٨	٤٣,٢	٣٦،٢١٤	٣٢,٨	٢٢،٧٩٣	٦٢,٩
* البدلات النوعية	١٠،٥٠٥	٧,٧	٩،٧٠٦	٨,٨	٨٠٠	٨,٢
* المزايا النقدية	١٠،٨٠٨	٧,٩	١٠،٤٧٠	٩,٥	٣٣٨	٣,٢
* المزايا العينية	٢،٦٦٧	٢,٠	٢،٤٧٤	٢,٢	١٩٣	٧,٨
* المزايا التأمينية	١٢،٥٠٨	٩,٢	١٠،٠٩٥	٩,١	٢،٤١٣	٢٣,٩
* باقى أنواع الأجور وإحتياطى	١٥،٩٣٢	١١,٧	١٩،٠٣٤	١٧,٢	٣،١٠١-	١٦,٣-
الإجمالى	١٣٦،٦٢٧	١٠٠,٠	١١٠،٤٩٧	١٠٠,٠	٢٦،١٣٠	٢٣,٦

شراء السلع والخدمات

يتضمن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٢٨،٧٦٥ مليون جنيه مخصصة لشراء السلع والخدمات اللازمة لإدارة دولاب العمل الحكومى مقابل ربط معدل يقدر بنحو ٢٩،٢٥٥ مليون جنيه فى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بخفض يقدر بنحو ٤٩٠ مليون جنيه بنسبة خفض ١,٧ ٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٥,٤٪ تقريباً من إجمالى المصروفات المخصصة للتشغيل فى مشروع الموازنة العامة للدولة والمقدرة بمبلغ ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ٤,٥ ٪ من إجمالى الإنفاق العام بمشروع الموازنة المعروض والمقدر بمبلغ ٦٣٥،٣٧٦ مليون جنيه، وهى فى مجملها إعتمادات أساسية للإنفاق على متطلبات المدارس والمستشفيات وغيرها من أجهزة الدولة وكذلك الصيانة الدورية والإنارة والمياه وغيرها من المتطلبات الحتمية للعمل.

ويوضح الجدول التالى توزيع هذه الإعتمادات على مكوناتها الأساسية فى مشروع الموازنة العامة للدولة؛ مقارنة بالربط المعدل للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢:

جدول رقم (١٣)

شراء السلع والخدمات

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٢/٢٠١١		التغير	
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة المعدلة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الخامات (أدوية وأغذية وغيرها)	٦،٣٦١	٢٢,١	٥،٥١٧	١٨,٩	٨٤٥	١٥,٣
* وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل	٩٧٩	٣,٤	٩٤٤	٣,٢	٣٤	٣,٧
* وقود وزيوت لسيارات الركوب	١٠٥	٠,٤	٩٨	٠,٣	٧	٧,٣
* قطع غيار ومهمات	٩٣٥	٣,٢	٩٠٠	٣,١	٣٤	٣,٨
* الإنارة	٣،٦٩٢	١٢,٨	٣،٨٣٦	١٣,١	١٤٤-	٣,٨-
* المياه	٥٩٨	٢,١	٥٦٨	١,٩	٢٩	٥,٢
* الصيانة	٤،٣٨٤	١٥,٢	٤،١١٧	١٤,١	٢٦٧	٦,٥
* نفقات الطبع	١،٢٢٠	٤,٢	١،١٦٦	٤,٠	٥٤	٤,٦
* النقل والإنتقالات	٢،٤٣١	٨,٥	٢،٢٦٣	٧,٧	١٦٨	٧,٤
* البريد والإتصالات	٣٤٩	١,٢	٣٥٨	١,٢	١٠-	٢,٧-
* نفقات تنفيذ أحكام قضائية	٢٨٧	١,٠	١،٩٨٦	٦,٨	١،٦٩٩-	٨٥,٥-
* شراء سلع وخدمات للصناديق والحسابات الخاصة	١،٩٦٤	٦,٨	١،٩٤٣	٦,٦	٢١	١,١
* باقى بنود الباب الثانى	٣،٩٦٢	١٣,٨	٤،٦٩٩	١٦,١	٧٣٧-	١٥,٧-
* إحتياطيات عامة	١،٥٠٠	٥,٢	٨٥٩	٢,٩	٦٤١	٠,٠
الإجمالى	٢٨،٧٦٥	١٠٠,٠	٢٩،٢٥٥	١٠٠,٠	٤٩٠-	١,٧-

ويلاحظ أن الإعتمادات المقدرة لشراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة المعروض تتمثل أساساً فيما يلى:

* **المواد الخام** :

بلغ المدرج للمواد الخام نحو ٦،٣٦١ مليون جنيه فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٥،٥١٧ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ أى بزيادة قدرها ٨٤٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٥,٣٪ .

والمواد الخام تتمثل فى المتطلبات التالية :

	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	ربط معدل ٢٠١٢/٢٠١١
	مليون جنيه	مليون جنيه
- الأدوية والأمصال والطعوم	٣،١٠٦	٢،٨٢٠
- الأغذية للمدارس والمعاهد والمرضى وبعض فئات العاملين	٢،٠٠٣	١،٦٠٣
- المواد الخام الأخرى لمستلزمات التشغيل	١،٢٥٢	١،٠٩٤
جملة	٦،٣٦١	٥،٥١٧

- **الإنارة:**

قدرت إعتمادات الإنارة فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بمبلغ ٣،٦٩٢ مليون جنيه مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ قدره ٣،٨٣٦ مليون جنيه بخفض قدره ١٤٤مليون جنيه وبنسبة خفض ٣,٨ ٪ ، ويلاحظ أن إعتمادات الإنارة تتضمن ٠,٩٥ مليار جنيه مستحقات طرف قطاع الكهرباء ولها مقابل بالإيرادات على أساس إجراء تسويات بين مستحقات قطاع الكهرباء طرف الأجهزة الحكومية ومستحقات الخزانة العامة طرف قطاع الكهرباء.

- **المياه:**

بلغت إعتمادات المياه فى مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٥٩٨ مليون جنيه مقابل ربط معدل للسنة المالية الحالية ٥٦٨ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ٥,٣٪ لمواجهة تكاليف الإمداد بالمياه وبمراعاة ضوابط الترشيد اللازمة .

- **نفقات الصيانة:**

تتضمن إعتمادات مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٤،٣٨٤ مليون جنيه نفقات الصيانة مقابل ٤،١١٧ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٢٦٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٦,٥٪.

وهذه النفقات تتمثل أساساً فى نفقات الصيانة لتطهير وسائل الرى والصرف، وصيانة وترميم المبانى والإنشاءات، وصيانة الطرق والجسور والكبارى، وصيانة الآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها.

* نفقات الطبع:

يتضمن مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم مبلغ ١،٢٢٠ مليون جنيه لنفقات الطبع مقابل ١،١٦٦ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ أى بزيادة قدرها ٥٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤,٦ ٪ ، ومن الجدير بالذكر أن نفقات الطبع تتمثل أغلبها فى طبع الكتب المدرسية .

* النقل والانتقالات:

تبلغ الإعتمادات المخصصة للنقل والانتقالات فى مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٢،٤٣١ مليون جنيه مقابل ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٢،٢٦٣ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٦٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٤٪ لمواجهة معدلات الزيادة الطبيعية.

وتتمثل الاعتمادات المخصصة لذلك فيما يأتى:

	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	ربط معدل ٢٠١٢/٢٠١١
	مليون جنيه	مليون جنيه
* المقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية	١،٦٩٨	١،٥٥٥
* نقل وإنتقالات وبدل انتقال للسفر بالداخل	٤٨٧	٤٦١
* نقل وإنتقالات وبدل انتقال للسفر بالخارج	١٥٧	١٥٦
* أخرى	٨٩	٩١
جملة	٢،٤٣١	٢،٢٦٣

الفوائـــــد

هى الفوائد المستحقة على الاقتـــراض الحكـــومى باعتبـــاره أحـــد المصادر التى تلجأ إليها الحكومة لتمويـــل أنـــشطتها وهـــى غالبـــاً مـــا تكون فوائد مستحقة علـــى أذون وســـندات ســـواء قـــصيرة أو طويلـــة الأجل، أو على قروض لتمويل مشروعات الخطة العامة للدولة.

تقدر الفوائد المقدر سدادها عن القروض المحلية والأجنبيـــة فـــى مشروع الموازنة العامة للدولة للـــسنة الماليـــة ٢٠١٣/٢٠١٢ بمبلـــغ ١٣٣،٦١٢ مليون جنيه مقابل ١٠٥،٣٠٠ مليـــون جنيـــه ربـــط معـــدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قـــدرها ٢٨،٣١٢ مليـــون جنيه بنسبة زيادة ٢٦,٩٪.

وتـــشكل فوائـــد القـــروض نـــسبة ٢٥,٠ ٪ مـــن إجمـــالي الإعتمادات المخصـــصة لمـــصروفات التـــشغيل فـــى موازنـــة الدولـــة والبالغة ٥٣٣،٧٨٥ مليـــون جنيـــه، كمـــا تمثـــل نـــسبة ٢١,٠٪ مـــن إجمالي الإنفاق العام فى مشروع الموازنة العامة والـــذى يقـــدر بنحـــو ٦٣٥،٣٧٦ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالى توزيع الفوائد المحليـــة والاجنبيـــة علـــى أنواعها الرئيسية مقارنة بالمتوقع فى السنة المالية الحالية:

جدول رقم (١٤)

الفوائـــــــد

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٢/٢٠١١		التغير	
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة المعدلة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
(أ) - الفوائد الخارجية						
* فوائد الدين العام الخارجى	٦،٠٠٣	٤,٥	٤،٥٣٩	٤,٣	١،٤٦٣	٣٢,٢
* فوائد خارجية تسددها الجهات	٨٨	٠,١	١٢٥	٠,١	-٣٧	-٢٩,٥
جملة (أ)	٦،٠٩١	٤,٦	٤،٦٦٤	٤,٤	١،٤٢٧	٣٠,٦
(ب) - الفوائد المحلية						
* فوائد سندات البنك المركزى	١٤،٠٣٢	١٠,٥	١١،١٥٠	١٠,٦	٢،٨٨٢	٢٥,٨
* فوائد الأذون على الخزانة العامة	٥٢،٦٧٢	٣٩,٤	٣٥،٤٦٥	٣٣,٧	١٧،٢٠٧	٤٨,٥
* فوائد سندات الخزانة المصرية	٣٣،١٨٩	٢٤,٨	٢٩،٨٨٧	٢٨,٤	٣،٣٠٢	١١,٠
* فوائد سندات الزيادة فى رؤوس أموال البنوك	٣٢٠	٠,٢	٣٢٠	٠,٣	٠	٠,٠
* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	٧،٨٣٨	٥,٩	٣،٠٠٠	٢,٨	٤،٨٣٨	١٦١,٣
* فوائد صكوك صناديق المعاشات	١٧،٦٠٠	١٣,٢	١٦،١٧٩	١٥,٤	١،٤٢١	٨,٨
* فوائد السندات المحلية	٠	٠,٠	٢٦٣	٠,٢	-٢٦٣	-١٠٠,٠
فوائد أخرى متنوعة	١،٨٧١	١,٤	٤،٣٧٢	٤,٢	-٢،٥٠١	-٥٧,٢
جملة (ب)	١٢٧،٥٢١	٩٥,٤	١٠٠،٦٣٦	٩٥,٦	٢٦،٨٨٦	٢٦,٧
الإجمالى	١٣٣،٦١٢	١٠٠,٠	١٠٥،٣٠٠	١٠٠,٠	٢٨،٣١٢	٢٦,٩

والفوائد المشار إليها فى مجملها فوائد حتمية، ومن الأهمية الإشارة إلى أن هذه الفوائد البالغة نحو ١٣٣،٦١٢ مليون جنيه تمثل نسبة ٧,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وأهمية إبراز ذلك التأكيد على أنه لدى قياس العجز فى الموازنة العامة للدولة يتعين أن يشار أساساً إلى ما يسمى بالعجز الأولى، وهو العجز الكلي قبل حساب فوائد القروض حيث تبلغ نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى مشروع الموازنة العامة ٧,٦٪ بينما يقتصر العجز الأولى (باستبعاد مدفوعات الفوائد) على ٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

كما تجدر الإشارة إلى أن تقديرات مستحقات الفوائد تبنى على أساس كل من أسعار الفائدة الفعلية على السندات والأذون والقروض المستحقة حالياً بمراعاة الافتراضات الخاصة بالاقتراض المتوقع خلال الفترة القادمة والسنة المالية المقبلة ٢٠١٣/٢٠١٢، وعلى أساس سعر العائد الساري والمتوقع فى الاقتصاد القومى وبمراعاة الاستقرار الحادث فى سوق النقد الأجنبى واتجاه البنك المركزى إلى إتباع سياسة نقدية مساندة لعملية التنمية الاقتصادية.

كما يتعين الإشارة إلى أن الفوائد على القروض الاستثمارية توجه فى معظمها لصناديق المعاشات والبالغ قدرها ١٧،٦٠٠ مليون جنيه وذلك إلتزاما من الدولة بمنهجية جديدة قبل هذه الصناديق بأداء حقوق صناديق المعاشات من عائد استثمار أموالها لدى الدولة نقداً بدلاً من رسملتها لدى بنك الاستثمار القومى .

هذا وقد تم بالفعل نقل الجانب الأكبر من إلتزامات بنك الاستثمار القومى لصناديق التأمين والمعاشات إلى الخزانة العامة فى حدود رصيد مديونية الخزانة لبنك الاستثمار القومى، بحيث أصبحت الخزانة العامة هى المسئولة قبل الصناديق عن هذه الأموال، وتم بالفعل فى هذا الاطار إصدار صكوك على الخزانة العامة لصالح صندوقى المعاشات بنحو ٢٠٤,٠ مليار جنيه بسعر فائدة يتناسب مع أسعار السوق، وفى هذا الإجراء تأكيد لحقوق أصحاب المعاشات وحفاظاً على أموال الصناديق.

كذلك فإن قيام الخزانة العامة بالسداد النقدى للفوائد علـــى أمـــوال صناديق المعاشات التى نقلت إليها بموجب الصكوك الصادرة على الخزانة العامة ساعد كثيراً على توفير تدفقات وسيولة نقدية للصناديق مكنتها من أداء كامل المعاشات المستحقة عليها ، خاصة وان الخزانة العامة تـــسدد هذه الفوائد شهرياً إلى صناديق المعاشات وهو ما يعنى ضمنا زيادة معدل العائد الحقيقي الذي تؤديه الخزانة على هذه الصكوك لصناديق المعاشات حيث الأصل ان تسدد الفوائد دفعة واحدة حال استحقاقها بعـــد انقـــضاء (١٢) شهر .

على ان الأهم من ذلك هو المراجعة الدائرة حاليا بين وزارة المالية ووزارة التأمينات لتحديد المستحقات الفعلية لصناديق المعاشـــات طـــرف الخزانة العامة ، حيث تشير المراجعة الحالية تحت التـــسوية إلـــى انـــه يستحق لصناديق المعاشات طرف الخزانـــة حتـــى ٢٠١١/٦/٣٠ نحـــو ١٤٢,٠ مليار جنيه أخرى ، اتفق علـــى ســـدادها لـــصناديق التأمينـــات بصكوك على الخزانة العامة على مدار عشر سنوات بسعر فائدة متميز.

ومن ثم فان وزارة المالية قد سجلت لصناديق المعاشات حقوقهـــا طرف الدولة بنحو ٤٤٥,٠ مليار جنيه على النحو التالي :

	مليار جنيه	مليار جنيه
أ - طرف وزارة المالية		
صكوك على الخزانة العامة	٢٠٤	
صكوك العجز الاكتوارى	٢	
اذون وسندات على الخزانة	٣٣	
مستحقات للصناديق عن سنوات سابقة	١٤٢	
جملة		٣٨١
ب - طرف بنك الاستثمار القومي		٦٤
الاجمالى		٤٤٥

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

بلغت تقديرات الباب الرابع " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ١٤٥،٨٣٨ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ١٥٤،٤٥٤ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، أى بخفض يقدر بنحو ٨،٦١٦ مليون جنيه بنسبة خفض ٥,٦٪ تقريباً.

وهذا الخفض هو عبارة عن محصلة الخفض فى الاعتمادات المخصصة لدعم المواد البترولية فى ضوء الإجراءات المقترحة لترشيد هذا الدعم وكذلك الزيادة فى أغلب بنود وخاصة دعم السلع التموينية وهو ما سيتضح جلياً لدى شرح تفاصيل اعتمادات الدعم .

وعلى ضوء ما تقدم، فإن إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ تتمثل فى الإعتمادات الأساسية التالية:

	مليون جنيه
* الدعم المخصص للسلع والخدمات	١١٢،٩٨٧
* المنح المقدمة لجهات مختلفة	٦،٠١٣
* المزايا والمساعدات الاجتماعية لصناديق المعاشات والضمان الإجتماعى	٢٣،٩٠٨
* إعتمادات واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	٢،٩٣٠
الاجمالى	١٤٥،٨٣٨

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الإعتمادات على بنودها الرئيسية مقارنة بالربط المعدل للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ :

جدول رقم (١٥)

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١٣		٢٠١١/٢٠١٢		التغير	
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة المعدلة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الدعـــــــم :						
- دعم السلع التموينية	٢٦،٦٠٠	١٨,٢	١٨،٨٨٤	١٢,٢	٧،٧١٦	٤٠,٩
- دعم المواد البترولية	٧٠،٠٠٠	٤٨,٠	٩٥،٥٣٥	٦١,٩	٢٥،٥٣٥-	٢٦,٧-
- دعم الكهرباء	٥،٠٠٠	٣,٤	٥،٠٠٠	٣,٢	٠	٠,٠
- دعم تنشيط الصادرات	٣،١٠٠	٢,١	٢،٥٠٠	١,٦	٦٠٠	٢٤,٠
- دعم المزارعين	٥٧٣	٠,٤	٣٣٣	٠,٢	٢٤٠	٧١,٩
- دعم المحاصيل الزراعية	٠	٠,٠	٢،٠٠٠	١,٣	٢،٠٠٠-	١٠٠,٠-
- دعم تنمية الصعيد	٢٠٠	٠,١	٠	٠,٠	٢٠٠	
- دعم المناطق الصناعية	٣٠٠	٠,٢	١٠٠	٠,١	٢٠٠	٢٠٠,٠
- دعم الادوية والبان الاطفال	١٩٢	٠,١	١٩٢	٠,١	٠	٠,٠
- دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	١٢٠	٠,٠	٠	٠,٠	١٢٠	٠,٠
- دعم التأمين الصحى على الاطفال دون السن المدرسي	١٥٦	٠,٠	٠	٠,٠	١٥٦	٠,٠
- دعم التأمين الصحى على الطلاب	٢٣٠	٠,٢	٢٣٠	٠,١	٠	٠,٠
- دعم نقل الركاب	١،٢٢٤	٠,٨	٨٥١	٠,٦	٣٧٣	٤٣,٨
- دعم فائدة القروض الميسرة	٧٩٠	٠,٥	٧٩٠	٠,٥	٠	٠,٠
- دعم إسكان محدودى الدخل	٧٠٠	٠,٥	١،٥٠٠	١,٠	٨٠٠-	٥٣,٣-
- دعم شركات المياه	٧٥٠	٠,٥	٧٥٠	٠,٥	٠	٠,٠
- دعم السينما	٠	٠,٠	٢٠	٠,٠	٢٠-	١٠٠,٠-
- دعم الانتاج الحربى	٨٦٠	٠,٦	٤٦٠	٠,٣	٤٠٠	٨٧,٠
- التدريب	٣٠٠	٠,٢	٥٠	٠,٠	٢٥٠	٥٠٠,٠
- دعم أشتراكات الطلبة	٤٠٠	٠,٣	٢٠٠	٠,١	٢٠٠	١٠٠,٠
- دعم الخطوط غير الاقتصادية	٥٠٠	٠,٣	٤٠٠	٠,٣	١٠٠	٢٥,٠
- صندوق مركبات النقل السريع	٢٤٥	٠,٢	٢٤٤	٠,٢	١	٠,٦
- صندوق دعم نشاط التمويل العقارى	٢٠٥	٠,١	٠	٠,٠	٢٠٥	٠,٠
- بنود أخرى	٥٤٢	٠,٤	٤٣٥	٠,٣	١٠٧	٢٤,٥
جملة الدعم	١١٢،٩٨٦	٧٧,٥	١٣٠،٤٧٤	٨٤,٥	١٧،٤٨٧-	١٣,٤-
* المنـــــــح	٦،٠١٣	٤,١	٦،٣٧٥	٤,١	٣٦٢-	٥,٧-
* مزايا إجتماعية :						
* معاش الضمان الاجتماعى	٢،٥٣٤	١,٧	٢،٤٣٤	١,٦	١٠٠	٤,١
* معاش الطفل	٤٧	٠,٠	٤٤	٠,٠	٣	٦,٨
* مساهمات فى صناديق المعاشات	٢٠،٧٠٠	١٤,٢	١٠،٧٠٠	٦,٩	١٠،٠٠٠	٩٣,٥
* أخرى	٦٢٧	٠,٤	٥٨٨	٠,٤	٣٩	٦,٦
جملة مزايا إجتماعية	٢٣،٩٠٨	١٦,٤	١٣،٧٦٦	٨,٩	١٠،١٤٢	٧٣,٧
* اعتمادات إجمالية مدرج بموازنات الجهات	٤٣٠	٠,٣	٤٠٧	٠,٣	٢٣	٥,٧
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	٢،٥٠٠	١,٧	٣،٤٣٤	٢,٢	٩٣٤-	٢٧,٢-
الإجمالى	١٤٥،٨٣٧	١٠٠,٠	١٥٤،٤٥٥	١٠٠,٠	٨،٦١٨-	٣٣,١

وبتحليل أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية يتبين ما يأتى:

أولاً : الدعـــم

(أ) دعم السلع التموينية:

يقدر دعم السلع التموينية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٢٦،٦٠٠ مليون جنيه وذلك مقابل مبلغ ١٨،٨٨٤ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٧،٧١٦ مليون جنيه بنسبة زيادة ٤٠,٨٪.

ويوضح الجدول التالى الدعم المخصص للسلع التموينية وتوزيعاته على السلع:

جدول رقم (١٦)

دعم السلع التموينية

بمشروع السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٢/٢٠١١		التغير	
	مشروع موازنة	الكميات	موازنة معدلة	الكميات	قيمة	نسبة
	مليون جنيه	ألف طن	مليون جنيه	ألف طن	مليون جنيه	٪
أولاً : السلع الأساسية :						
١ - دعم الخبز						
- القمح المستورد	٨،٤٩٨	٦،٠٠٠	٦،٤٩٨	٤،٣٠٠	٢،٠٠٠	٣٠,٨
- القمح المحلى	٧،٤٦٤	٣،٠٠٠	٤،١٤٦	٣،٠٠٠	٣،٣١٨	٨٠,٠
- الذرة الشامية	٢١٢	١٠٠	١٧٦	١٠٠	٣٦	٢٠,٥
جملة دعم الخبز	١٦،١٧٤		١٠،٨٢٠		٥،٣٥٤	٤٩,٥
٢ - الزيت التموينى	٥،٥١٢	٨٥٥	٥،٠٧٧	٩٠٠	٤٣٥	٨,٦
٣ - السكر	٣،٤٨٨	١،٢٥٠	٢،٩٩٨	١،٢٧٢	٤٩٠	١٦,٣
٣ - الأرز / المكرونة	١،٤٠٠	٦٠٦	١،٢١٦	١،٠٠٠	١٨٤	١٥,١
٤ - الشاى	١	٤	٤	٤	٣-	٧٥,٠-
جملة دعم السلع الأساسية	٢٦،٥٧٥		٢٠،١١٥		٦،٤٦٠	١٤,٥
(يخصم)						
التغير فى المخزون	٠		١،٠٨٣-			
محصلة الإيرادات والمصروفات	٢٥		١٤٨-		١٧٣	١١٧-
صافى دعم السلع التموينية	٢٦،٦٠٠		١٨،٨٨٤		٧،٧١٦	٤٠,٩

(ب) دعم المواد البترولية:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية فى مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم نحو ٧٠،٠٠٠ مليون جنيه مقابل ٩٥،٥٣٥ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ، ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلى سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو استيراد بعضها من الخارج ، وقد تم خفض هذا الدعم بموازنة العام المالى الحالى بمقدار ٢٥،٥٣٥ مليون جنيه فى اطار التوجه العام نحو ترشيد دعم الطاقة وقصره ما أمكن على مستحقيه الحقيقيين من خلال مجموعة من الآليات التى تستهدف ضمان عدم تسريب هذه المواد فى غير قنواتها الشرعية وانتهاج أسلوب مطور للتوزيع عن طريق الكوبونات والكروت الذكية ووفقا لمعدلات معيارية للبوتاجاز والبنزين والسولار والمسارعة بتوصيل الغاز لبعض الصناعات التى تستخدم المازوت او مواد الوقود الأخرى ، مع استكمال منظومة رفع الدعم عن الصناعات كثيفة الاستخدام للغاز .

ويوضح الجدول التالى الدعم المقرر للمواد البترولية فى المشروع المعروض:

جدول رقم (١٧)

دعم المنتجات البترولية

بمشروع السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

أسم المنتج	الكمية	التكاليف	إيرادات البيع	الدعم	الوزن النسبى
غاز طبيعي	مليون م٣ ٥٢٩١٤	٣٢٢٧٧	٢٩٧١٨	٢٥٥٩	٣,٧٪
بوتاجاز	مليون أسطوانة ٣٦٠	٢١٩٦٠	٤١٩٩	١٧٧٦١	٢٥,٤٪
بنزين	مليون لتر ٧٧٧٢	٣١٦٢٠	١٧٨٧٨	١٣٧٤٢	١٩,٦٪
سولار	مليون لتر ١٦،٠٢٢	٦٢١٦٥	٢٦٤٣٦	٣٥٧٢٩	٥١,٠٪
كيروسين	مليون لتر ١٩٠	٥٢٢	٣١٣	٢٠٩	٠,٣٪
مازوت	مليون طن ٩,٤	٢١٦٢٠	٢١٦٢٠	٠	٠,٠٪
الإجمالي		١٧٠١٦٤	١٠٠١٦٤	٧٠٠٠٠	١٠٠,٠٪

(جـ) دعم الكهرباء:

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مبلغ ٥,٠ مليار جنيه لتغطية فروق أسعار المواد البترولية المستخدمة لإنتاج الكهرباء عن سنوات سابقة ويقابلها مبلغ مماثل على جانب الموارد ادرج ضمن الأقساط المستحقة على قطاع الكهرباء للخزانة العامة عن القروض المعاد إقراضها للقطاع المذكور.

(د) دعم تنشيط الصادرات:

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مبلغ ٣،١٠٠ مليون جنيه لدعم الصادرات المصرية مقابل ٢،٥٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١١/٢٠١٢ أي بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه بنسبة ٢٤٪ .

ومن الأهمية بمكان التأكيد على ان هذا الدعم لا يوجه للمصدرين ، وإنما هو دعم للمنتجات التى يتم تصديرها تشجيعا على غزو الأسواق الخارجية .

وتجدر الإشارة إلى أن الدعم المشار إليه يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم الصادرات من كل من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

(هـ) دعم المزارعين:

تمشياً مع أهداف السياسة المالية للدولة في رفع المعاناة عن صغار المزارعين، تقوم الدولة بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات وتتحمل جانب من أعباء مواجهة بعض الآفات الزراعية وتساهم في خفض أسعار التقاوي، وذلك بالإضافة إلى تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك بفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

وتبعاً لذلك فقد بلغت تقديرات دعم المزارعين مبلغ ٥٧٢ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢.

(و) دعم نقل الركاب:

ويتمثل الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية وذلك لتغطية جزء من العجز الجاري المحقق بكل منهما والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية، وذلك مراعاة للفئات محدودة الدخل.

وقد بلغت تقديرات دعم نقل الركاب مبلغ ١،٢٢٣,٨ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل مبلغ ٨٥٠,٨ مليون جنيه بموازنة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٣٧٣,٠ مليون جنيه بنسبة ٤٤٪.

(ز) دعم الأدوية والتأمين الصحى:

تعمل الدولة جاهدة على مضاعفة الجهود لتوفير الخدمات الصحية فى مجالاتها المتكاملة من خلال الارتقاء بمستوى الأداء فى المرافق الأساسية التى ترتبط بالصحة العامة وتعزيز المستشفيات العامة بالأخصائيين، فضلاً عن الجهود المبذولة لتوفير احتياجات المواطنين من الدواء، وقد تضمن القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ فى شأن التأمين الصحى على الطلاب فى مادته الثالثة أن أحد مصادر التمويل هو الاشتراكات السنوية التى تتحملها الخزانة العامة عن كل طالب فى المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية، وهو ما يمثل دعماً مباشراً من الدولة فى هذا الشأن لكل طالب بقيمة ١٢ جنيه سنوياً لعدد حوالى ١٩ مليون طالب.

وبالإضافة إلى ذلك فإن دعم الأدوية وألبان الأطفال يمثل ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة لمواجهة الخسائر الناتجة عن استيراد الأدوية وألبان الأطفال وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهى وزارة الصحة.

وقد بلغت تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال والتأمين الصحى مبلغ ٦٩٨ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل مبلغ ٤٢٢ مليون جنيه بموازنة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٢٧٦ مليون جنيه بنسبة ٦٥٪.

(ج) دعم المناطق الصناعية:

يتم صرف هذا الدعم للهيئة العامة للتنمية الصناعية لمواجهة تكلفة البنية الأساسية للمناطق الصناعية وذلك حتى تتمكن الهيئة من تحقيق أهدافها فى التنمية الصناعية، وبما يؤدى إلى زيادة قدرة المناطق الصناعية على جذب الاستثمارات وتشجيع التنافس فيما بينها.

وقد بلغت تقديرات دعم المناطق الصناعية نحو ٣٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل مبلغ ١٠٠ مليون جنيه بموازنة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ .

(ط) دعم شركات المياه:

ويتمثل دعم مياه الشرب أساساً فى الفرق بين إيرادات واستخدامات شركات المياه لتغطية العجز الجارى فى موازناتها لتغطية الفرق بين السعر الإقتصادى للمياه وسعر البيع لها طبقاً للتعريفة المقررة، وذلك استناداً إلى ما تضمنته قرارات إنشاء تلك الشركات من تحمل الخزانة العامة بقيمة هذا الفرق وذلك لتحقيق سياسة الدولة بتوصيل مياه الشرب النقية لكافة المناطق.

هذا وقد بلغت تقديرات دعم شركات المياه نحو ٧٥٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ وهو نفس المبلغ المعتمد فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

(ى) دعم فائدة القروض الميسرة:

قد بلغت تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٧٩٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، وهو نفس المبلغ المعتمد فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ، ومن ثم تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، الإقراض الميسر للأسر الفقيرة والمشروعات التصديرية وغيرها، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض عن السنوات السابقة .

(ك) دعم إسكان محدودى الدخل:

تستهدف وزارة المالية توفير الاعتمادات المالية لاستكمال وتسليم كافة الوحدات الخاصة بالمشروع القومى لإسكان محدودى الدخل وقد أدرج مبلغ ٧٠٠,٠ مليون جنيه لهذا الغرض فى مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢ وهو المبلغ المقدر لإنهاء كافة الأعمال المتعلقة بهذا المشروع .

(ل) دعم تنمية الصعيد:

فى إطار جهود الدولة المتواصلة لدعم تنميـــة الـــصعيد فقـــد ادرج بمشروع الموازنة المعروض مبلغ ٢٠٠ مليون جنيـــه مخـــصص لهـــذا الغرض .

(م) دعم اشتراكات الطلبة والخطوط غير الاقتصادية بالمحافظات:

فى إطار إصلاح الخلل فى الهيكل التمويلى لهيئة سكك حديد مـــصر نتيجة تحملها بأعباء اشتراكات الطلبة وبعض الفئات الأخرى بأسعار تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، فضلاً عن الخسائر التى تتحملها الهيئة عـــن تشغيل بعض الخطوط غير الاقتصادية بالمحافظات، فقد تقرر أن تـــسهم الخزانة العامة فى تحمل الفرق بين التكلفة الفعليـــة وبـــين الاشـــتراكات المدعمة للطلبة والفئات الأخرى بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيـــه ، بالإضـــافة لمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لمواجهة خسائر الهيئـــة عـــن تـــشغيل بعـــض الخطوط غير الاقتصادية بالمحافظات.

ومـــن ثم فإن مشروع الموازنـــة المعروض على حضراتكم يتضمن ٩٠٠ مليون جنيه لدعم مرفق السكك الحديدية لمعاونـــة هـــذا المرفـــق الحيوى على أداء رسالته فى خدمة المواطنين خاصة محدودى الدخل.

(ش) صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع:

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٧٠) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء صندوق تمويل شراء مركبات النقل السريع حيث يقوم الصندوق بـــإحلال سيارات التاكسي القديمة بسيارات أخرى جديدة مقابل سداد قيمة ضريبة المبيعات والضريبة الجمركية عن كل سيارة بمـــا يعـــادل ٥٠٠٠ جنيـــه و٨٠٠٠ جنيه على التوالى وقد تـــم إدراج مبلـــغ ٢٤٥ مليـــون جنيـــه بالمشروع المعروض.

ثانياً : المنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية

تقدر اعتمادات المنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بنحو ٣٢،٨٥١,٢ مليون جنيه تتمثل أساساً فيما يلى:

١ - المنح والمساعدات المقدمة من الدولة للأغراض الإنسانية والاجتماعية وتبلغ ٦،٠١٣ مليون جنيه موزعة كالآتى:

	مليون جنيه
* علاج المواطنين ومرضى الفشل الكلوى وإعانات الإسعاف وغيرها	٣،٠٥٧
* مساعدات من ريع الأوقاف	٦١٩
* مساعدات الشباب والرياضة	٤٠٧
* مساعدات المهجرين وأسر المقاتلين والمساعدات الشهرية للأسر الفقيرة وغيرها	٢٦١
* إعانات المعاهد الأزهرية وطلاب الابتدائى بالأزهر ومكاتب تحفيظ القرآن والطلبة الوافدين بالأزهر	٧٨
* مكافآت نهاية الخدمة للعاملين بالمؤسسات الصحفية والمساعدات لحل مشاكل المؤسسات الصحفية ومخصصات وكالة أنباء الشرق الاوسط والشركة القومية للتوزيع	١٠٤
* إعانات لصناديق الرعاية الاجتماعية للعاملين ونقابة التجاريين وغيرها	٤١٧
* إعانات العلاقات الثقافية الخارجية وصندوق دعم المعاهد العليا ونقابة المعلمين	١٨
* صندوق التنمية الثقافية	١٣
* صندوق مبانى الخارجية	١٦
* صندوق المعونة للدول الأفريقية	٨٠
* صندوق المعونة لدول الكومنولث	٣٠
* صندوق دعم الطيران	٤٩٦
* جهات أخرى	٤١٧
جملة المنح والمساعدات	٦،٠١٣

ويلاحظ أن جانب من هذه المنح والمساعدات لها مقابل بـــالإيرادات مثل ريع الأوقاف .

٢ - المزايا الاجتماعية لصناديق المعاشات والضمان الاجتماعى وتبلـــغ ٢٠،٧٠٠ مليون جنيه تمثل مساهمات من الدولـــة فـــى صـــناديق المعاشات لمعاونة هذه الصناديق فى صرف المعاشـــات المقـــررة لأصحاب المعاشات، بالاضـــافة إلـــى تـــوفير معاشـــات الـــضمان الاجتماعى للأسر الفقيرة.

٣ - مخصصات لمعاش الضمان الاجتماعى ومعاش الطفل وغيرها حيث قدر لذلك ٢٦٥٨ مليون جنيه .

٤ - مزايا اجتماعية اخرى متنوعة وقدر لها ٥٥٠,٠ مليون جنيه.

هذا بخلاف التقديرات المدرجة للمتطلبات الإضـــافية والاعتمـــادات الإجمالية الأخرى المدرجة بموازنات الجهات والتى تبلـــغ فـــى مـــشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٢،٩٣٠ مليون جنيه لمواجهة ما يستجد من احتياجات خلال عام للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية توزع كما يلى:

	مليون جنيه
• احتياطى عام	٢،٥٠٠
• اعتمادات إجمالية	٤٣٠
جملة	٢،٩٣٠

المصروفات الأخرى

وقد قدر لهذه المصروفات فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مبلغ ٣٣٣٢٤,٩ مليون جنيه مقابل ٣١١٢٢,٣ مليون جنيه كربط معدل للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدها ٢٢٠٢,٦ مليون جنيه بمعدل زيادة ٧,٠ ٪ .

وتمثل هذه الاعتمادات الحتميات المرتبطة بالمتطلبات القومية والتحويلات الجارية والتخصصية والاشتراكات فى الهيئات والمؤسسات والتعويضات والغرامات وما الى ذلك ...

شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات"

بلغت تقديرات شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات " بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٥٥،٦١٨ مليون جنيه مقابل ٤٥،٦٦١ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٩،٩٥٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢١,٨ ٪.

وبصفة عامة فقد تم توزيع إعتمادات شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات" فى السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ على موازنات الأجهزة المعنية على النحو الموضح بالجدول التالى:

جدول رقم (١٨)

شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	
	القيمة	الأهمية النسبية
	مليون جنيه	٪
- الجهاز الإداري	٢٦،٧٣٨	٤٨،١
- الإدارة المحلية	٣،٤٦١	٦,٢
- الهيئات الخدمية	٢٤،٦١٩	٤٤,٣
- تعويضات فروق الأسعار للمقاولين	١٥٠,٠	٠,٣
- احتياطيات	٦٥٠,٠	١,١
إجمالي	٥٥،٦١٨	١٠٠

ويوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (١٩)

الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢ مشروع موازنة (١)	٢٠١٢/٢٠١١ الموازنة (٢)	٢٠١٢/٢٠١١ الموازنة المعدلة (٣)	التغير (١-٢)	التغير (١-٣)
* مبانى وإنشاءات :					
x مبانى سكنية	٧،١٠٣	٥،١٥٠	٥،١٥٠	١،٩٥٤	١،٩٥٤
x مبانى غير سكنية	١٢،٤٥٠	١٠،٥١٤	١٠،٥١٤	١،٩٣٦	١،٩٣٦
x تشييدات	١٧،٦٤٧	١٨،٥١٣	١٧،٦٩٤	-٨٦٦	-٤٨
جملة	٣٧،٢٠٠	٣٤،١٧٦	٣٣،٣٥٨	٣،٠٢٤	٣،٨٤٢
* الات ومعدات ووسائل نقل :					
x وسائل نقل	١،٠٥٨	٤٥٢	٤٥٢	٦٠٥	٦٠٥
x وسائل انتقال	١٥٥	٤٦	٤٦	١١٠	١١٠
x الآت ومعدات	٩،٢٨٤	٦،٧٨٣	٦،٧٨٣	٢،٥٠٠	٢،٥٠٠
x عدد وادوات	١٦٣	١٣٨	١٣٨	٢٥	٢٥
x تجهيزات	١،٣٨١	١،١٧١	١،١٧١	٢١٠	٢١٠
جملة	١٢،٠٤١	٨،٥٩٠	٨،٥٩٠	٣،٤٥٠	٣،٤٥٠
* أصول ثابتة أخرى :					
x ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)	٥٧	٣٥	٣٥	٢١	٢١
جملة	٥٧	٣٥	٣٥	٢١	٢١
إجمالى الأصول الثابتة	٤٩،٢٩٧	٤٢،٨٠٢	٤١،٩٨٤	٦،٤٩٥	٧،٣١٣
* الاصول الطبيعية :					
x شراء أراضى	٩٢٢	٣٥٠	٣٥٠	٥٧٢	٥٧٢
x تمهيد وأستصلاح أراضى	٢٣	٣١٥	٣١٥	-٢٩٢	-٢٩٢
جملة	٩٤٥	٦٦٥	٦٦٥	٢٨٠	٢٨٠
x فوائد سابقة على بدء التشغيل	٦٠	١١	١١	٤٩	٤٩
x البعثات	٧٩٢	٧١٦	٧١٦	٧٧	٧٧
x ابحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية	٢،١٨٥	١،٧٣٧	١،٠٨٥	٤٤٩	١،١٠٠
x دفعات مقدمة	١،٥٣٨	٤٨١	٤٨١	١،٠٥٨	١،٠٥٨
x تعويضات المقاولين عن فروق أسعار	١٥٠	١٥٠	١٥٠	٠	٠
x إحتياطيات عامة	٦٥٠	٦٠٠	٥٧٠	٥٠	٨٠
إجمالى الإستثمارات	٥٥،٦١٨	٤٧،١٦١	٤٥،٦٦١	٨،٤٥٧	٩،٩٥٧

ب – تصنيف المصروفات وفقًا للتصنيف الوظيفى:

تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة – والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإدارى للجهات والوحدات، كما تعرض المصروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة.

وقد عرضت على حضراتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ وجملتها ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة ، ومن ثم فقد تم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور، وشراء سلع وخدمات، وفوائد، ودعم ومنح ومزايا اجتماعية ومصروفات اخرى، وشراء أصول غير مالية (الاستثمارات).

ومن ثم ، والتزاما بالقانون، أتشرف بأن أعرض على حضراتكم مصروفات الموازنة وجملتها ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، ونظام الأمن العام، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق، والصحة، والشباب والثقافة والشئون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

ويوضح الجدول رقم (٢٠) والجدول رقم (٢١) الاعتمادات المخصصة للأنشطة المشار إليها وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة حسبما تضمنه مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بنظيرتها فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

جدول رقم (٢٠)

التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة

وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه)

الأنشطة الوظيفية	٢٠١٢/٢٠١٣ مشروع موازنة (١)	٢٠١١/٢٠١٢ الموازنة (٢)	٢٠١١/٢٠١٢ الموازنة المعدلة (٣)	التغير (١-٢)	التغير (١-٣)
* الخدمات العامة	١٨٣،٠٤١	١٦٣،٢٩٥	١٥٦،٢٠٩	١٩،٧٤٦	٢٦،٨٣٢
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٢٦،٣٣١	٢٢،٧٢٢	٢٢،٠٢٣	٣،٦٠٩	٤،٣٠٨
* الشئون الاقتصادية	٣١،٥٦٢	٢٤،٦١٤	٢٣،٨٨٧	٦،٩٤٨	٧،٦٧٥
* حماية البيئة	١،٢٥٧	١،٢٨٤	١،٢٥١	٢٧-	٦
* الإسكان والمرافق المجتمعية	١٧،١٨٥	١٦،٧٧٣	١٦،٤٤٦	٤١١	٧٣٩
* الصحة	٢٧،٤١٣	٢٣،٧٨٣	٢٣،١٤١	٣،٦٣٠	٤،٢٧٢
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٢٠،٣٦٦	١٥،٨٦٥	١٥،٤٥٣	٤،٥٠١	٤،٩١٣
* التعليم	٦٤،٠٣٤	٥١،٧٧١	٤٩،٨٩٩	١٢،٢٦٣	١٤،١٣٥
* الحماية الإجتماعية	١٣٥،٠٦٨	١٤٥،٠٠٣	١٤٢،٥٠٩	٩،٩٣٥-	٧،٤٤١-
* أنشطة وظيفية متنوعة	٢٧،٥٢٩	٢٥،٤٨٠	٢٥،٤٧٢	٢،٠٤٩	٢،٠٥٧
الإجمالى	٥٣٣،٧٨٥	٤٩٠،٥٩٠	٤٧٦،٢٩٠	٤٣،١٩٦	٥٧،٤٩٥

جدول رقم (٢١)

المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات

لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

(بالمليون جنيه)

الأنشطة الوظيفية	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٠١٢/٢٠١٣ مشروع الموازنة	٢٠١١/٢٠١٢ موازنة	٢٠١١/٢٠١٢ موازنة معدلة	٢٠١٠/٢٠١١ فعلى
* الخدمات العامة	٢٥،٧٩٥	٩،٥٢٧	١٣٣،٣٢٠	٣،٤٢٥	٣،٢٧٤	٧،٧٠٠	١٨٣،٠٤١	١٦٣،٢٩٥	١٥٦،٢٠٩	١١٧،٨٨١
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٢١،٠٤٨	٢،٠٩٨	٠	٣٨٩	٨٧٠	١،٩٢٦	٢٦،٣٣١	٢٢،٧٢٢	٢٢،٠٢٣	٢٠،٧٢٣
* الشئون الاقتصادية	١٠،٤٢٥	٣،٣٧٢	١٤٣	٣،٧١٤	٦٦٦	١٣،٢٤٢	٣١،٥٦٢	٢٤،٦١٤	٢٣،٨٨٧	٢٥،٢٥٣
* حماية البيئة	٤٥٦	٥١٨	٠	٤	١	٢٧٨	١،٢٥٧	١،٢٨٤	١،٢٥١	١،١٥٨
* الإسكان والمرافق المجتمعية	٦٩٢	٢٤٥	٩٤	٢٠٩	٣٣	١٥،٩١٢	١٧،١٨٥	١٦،٧٧٣	١٦،٤٤٦	١٢،٨٠٢
* الصحة	١٣،٣٤٢	٦،١٥١	١٩	٣،١٤٦	٢٣٣	٤،٥٢٢	٢٧،٤١٣	٢٣،٧٨٣	٢٣،١٤١	٢٠،٢٧٨
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	١٢،٥٨٩	١،٥٤١	١	١،٥٦٧	٦٦٦	٤،٠٠٢	٢٠،٣٦٦	١٥،٨٦٥	١٥،٤٥٣	١٤،٩٧٨
* التعليم	٥٠،٥٨٥	٥،٢١٣	٣٥	١٦٠	٢٧٣	٧،٧٦٧	٦٤،٠٣٤	٥١،٧٧١	٤٩،٨٩٩	٤٨،٢١٤
* الحماية الإجتماعية	١،٦١٣	٦٦	١	١٣٣،٢٢٤	١	١٦٤	١٣٥،٠٦٨	١٤٥،٠٠٣	١٤٢،٥٠٩	١١٣،٨٥٦
* أنشطة وظيفية متنوعة	٨٣	٣٣	٠	٠	٢٧،٣٠٨	١٠٥	٢٧،٥٢٩	٢٥،٤٨٠	٢٥،٤٧٢	٢٦،٧٢٤
الإجمالى	١٣٦،٦٢٨	٢٨،٧٦٤	١٣٣،٦١٢	١٤٥،٨٣٨	٣٣،٣٢٥	٥٥،٦١٨	٥٣٣،٧٨٥	٤٩٠،٥٩٠	٤٧٦،٧٩٠	٤٠١،٨٦٧

ثالثاً : التقديرات التفصيلية للإيرادات العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

قدرت الإيرادات العامة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٣٩٣،٤٧٦ مليون جنيه ، مقابل ٣٤٩،٦٤٧ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، أي بزيادة قدرها ٤٣،٨٢٩ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٢,٥٪ ، في ضوء التحسن التدريجي في النشاط الاقتصادي وخاصة بعد استقرار الأوضاع السياسية.

وبصفة عامة تتمثل الإيرادات العامة أساساً فيما يلى:

جدول رقم (٢٢)

الإيرادات العامة

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٢/٢٠١١		التغير	
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة المعدلة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الإيرادات الضريبية	٢٦٦،٩٠٥	٦٧,٨	٢٣٢،٢٣٢	٦٦,٤	٣٤،٦٧٣	١٤,٩
*المنـــــــــــح	٩،٠٢١	٢,٣	٩،٩٧٤	٢,٩	٩٥٢-	٩,٥-
* الإيرادات الأخرى	١١٧،٥٤٩	٢٩,٩	١٠٧،٤٤١	٣٠,٧	١٠،١٠٩	٩,٤
الإجمالى	٣٩٣،٤٧٦	١٠٠,٠	٣٤٩،٦٤٧	١٠٠,٠	٤٣،٨٢٩	١٢,٥

وسنتناول فيما يلى العناصر الثلاثة أو الأبواب الثلاثة التى تتكــون منهــا الإيرادات العامة وهى :

- الضرائـــــــــب.
- المنـــــــــــح.
- الإيرادات الأخرى.

والإيرادات العامة المشار إليها وقدرها ٣٩٣،٤٧٦ مليون جنيــه تغطــى نسبة ٧٣,٧٪ من حجم المصروفات العامة للموازنة البالغة ٥٣٣،٧٨٥ مليــون جنيه.

(أ) الإيرادات الضريبية:

تعد الضرائب أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من مورد حقيقى يسهم فى تمويل الإنفاق الحكومى المتنامى والذى تضطلع به الدولة فــى مختلف المجالات، ويساعد هذا المصدر على تخفيض الاعباء التمويليــة علــى الخزانة العامة للدولة، ومن ناحية أخرى فإن الضرائب تعــد مــن أهــم أدوات السياسة المالية التى تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتــصادية والاجتماعية فى إطار مراعاة البعد الاجتماعى.

تتمثل الإيرادات الضريبية فى كافة ما تحصله الدولة من إيرادات ضــريبية حددتها القوانين والتشريعات الملزمة بهذه الضرائب سواء كانت ضرائب عامــة أو ضرائب مبيعات أو ضرائب ورســوم جمركيــة أو غيرهــا مــن الإيــرادات الضريبية.

وقد بلغت تقديرات هذه الضرائب فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٢٦٦،٩٠٥ مليون جنيه، مقابل ٢٣٢،٢٣٢ مليون جنيــه فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢.

ومن ثم فإن تقديرات مشروع الموازنة من هذه الضرائب تزيد عن موازنة السنة المالية الحالية بنحو ٣٤،٦٧٣ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٤,٩٪.

ويوضح الجدول التالى تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنه بتقديراتها فى مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ :

جدول رقم (٢٣)

تطور حصيلة الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه)

السنوات المالية	التقديرات	الفعليات	معدل النمو عن السنة السابقة (تقديرات) ٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٩،٨٤٢	٧٥،٧٥٩	٢٠,٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨١،٦٠٧	٩٧،٧٧٩	٢,٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٥،٦٤٥	١١٤،٣٢٦	٢٩,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٢٠،٨٢٤	١٣٧،١٩٥	١٤,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٦٦،٥٧٠	١٦٣،٢٢٢	٣٧,٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤٥،٥٤٤	١٧٠،٤٩٤	١٢,٦-
٢٠١١/٢٠١٠	٢٠٠،٤٢٤	١٩٢،٠٧٢	٣٧,٧
٢٠١٢/٢٠١١	٢٣٢،٢٣٢		١٥,٩
مشروع ٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦٦،٩٠٥		١٤,٩

فى هذا الصدد يمكن تقسيم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة وذلك على النحو التالى:

* **الضرائب المباشرة:**

وهى التى تفرض على اكتساب الدخل ولا يمكن نقل عبئها إلى الآخرين ويتأثر بها أصحاب الدخول فقط، وتتمثل أهمها فى الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية والتى تشمل الضرائب على دخول الأفراد، والضرائب على أرباح المؤسسات (الشركات).

* **الضرائب غير المباشرة :**

وهى الضرائب التى تفرض على التصرف فى الدخل – أى طريقة استخدامه – ويتحملها المستهلك النهائى للسلعة أو الخدمة ويتمثل أهمها فى الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة العامة على المبيعات والخدمات – الضرائب على السلع المحلية والسلع المستوردة – ضرائب الدمغة – رسم تنمية الموارد – ضرائب التضامن الاجتماعى – ضريبة الملاهى – ضرائب التجارة الدولية والجمارك).

والبيان المتقدم يوضح تطور التحسن فى أداء التحصيل الضريبى حيث يتضح أن التحصيل قد بدأ فى التحسن كانعكاس لتحسين الأداء الضريبى اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

وبصفة عامة فإن تقديرات الإيرادات الضريبية فى مشروع الموازنة توزع على المكونات الأساسية التالية:

جدول رقم (٢٤)

مكونات الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
- الضرائب العامة	١٥٠،٠٣٩	١٣٠،٧٢٦	١٣٠،٧٢٦	١٠٤،٩١٤
- ضرائب المبيعات	٨٣،٤٨٥	٧٢،١١٨	٧٢،١١٨	٦٤،٤٤٠
- الضرائب الجمركية	٢٠،٧٥٩	١٨،٠٠٢	١٨،٠٠٢	١٣،٨٥٨
- باقى الإيرادات الضريبية	١٢،٦٢٢	١١،٣٨٧	١١،٣٨٧	٨،٨٦٠
الإجمالى	٢٦٦،٩٠٥	٢٣٢،٢٣٢	٢٣٢،٢٣٢	١٩٢،٠٧٢

وباستعراض مكونات الإيرادات الضريبية المشار إليها يتضح ما يأتى:

1- الضرائب على الدخول والأرباح والدمغة:

تشكل الضرائب العامة على الدخول والأرباح وضريبة الدمغة العنصر الأساسى فى الإيرادات الضريبية، إذ تقدر بنحو ١٥٠،٠٣٩ مليون جنيه وهو ما يمثل نسبة ٥٦,٢ ٪ من الإيرادات الضريبية الكلية والبالغة ٢٦٦،٩٠٥ مليون جنيه .

ومن ناحية أخرى، فإن الضرائب على الدخول والأرباح وضريبة الدمغة تمثل نسبة ٣٨,١٪ من إجمالى الإيرادات العامة البالغة ٣٩٣،٤٧٦ مليون جنيه، والأهم من ذلك أن هذه الضرائب البالغة ١٥٠،٠٣٩ مليون جنيه تغطى نحو ٢٨,١٪ من إجمالى المصروفات العامة البالغة ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه.

وتوزع الضرائب على الدخول والأرباح وضريبة الدمغة (الضرائب العامة) على مكوناتها على النحو الموضح بالجدول التالى:

جدول رقم (٢٥)

الضرائب العامة

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :				
- ضريبة المرتبات وما فى حكمها	١٨،٣٢١	١٥،٠٠٠	١٥،٠٠٠	١١،٢٤٧
- ضريبة النشاط التجارى والصناعى	٨،٥٠٠	٧،٦٥١	٧،٦٥١	٥،١٦٣
- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى	٥٨١	٤٢٩	٤٢٩	٣١٤
- ضريبة الثروة العقارية	٩٨	٩٣	٩٣	١٧٧
جملة	٢٧،٥٠٠	٢٣،١٧٣	٢٣،١٧٣	١٦،٩٠١
ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الأعتبارية :				
- ضرائب البترول	٤٥،٨١٦	٥٠،٥٦٩	٥٠،٥٦٩	٣٤،٣٠٨
- ضرائب قناة السويس	١٤،٠٩٥	١٢،٨٠٥	١٢،٨٠٥	١٠،٩٠٠
- ضرائب باقى الشركات	٢٩،٨٢٩	٢٠،٥٥٤	٢٠،٥٥٤	٢٥،٣٣٠
جملة	٨٩،٧٤٠	٨٣،٩٢٩	٨٣،٩٢٩	٧٠،٥٣٨
ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :				
- من البنك المركزى	٤،٣٢٣	٣،٥٦٨	٣،٥٦٨	٣،٠٩٣
- من البنوك التجارية	٦٦	٦٦	٦٦	٩
جملة	٤،٣٨٩	٣،٦٣٤	٣،٦٣٤	٣،١٠٢
رابعاً : ضريبة الدمغة :				
- الدمغة على المرتبات	٢،٥١٤	٢،٤٧٠	٢،٤٧٠	٢،١٤٦
- الدمغة النوعية	٨،٥٦٨	٥،٨١٠	٥،٨١٠	٥،٠٦٥
جملة	١١،٠٨٢	٨،٢٨٠	٨،٢٨٠	٧،٢١١
خامساً : باقى الضرائب :				
- ضريبة التضامن الإجتماعى	٣١٩	٣١٠	٣١٠	١٩٥
- الضرائب على الأذون والسندات	١٤،٨٥٤	١٠،٤٩٧	١٠،٤٩٧	٦،٧١١
- ضرائب الارباح الراسمالية	٠	٧٥٠	٧٥٠	٠
- أخرى	٢،١٥٦	١٥٣	١٥٣	٢٥٧
جملة	١٧،٣٢٩	١١،٧١٠	١١،٧١٠	٧،١٦٣
إجمالى الضرائب العامة	١٥٠،٠٣٩	١٣٠،٧٢٦	١٣٠،٧٢٦	١٠٤،٩١٤

ومن الجدول المتقدم يلاحظ ما يأتى:

- أن الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين والمتمثلة فى ضـــريبة المرتبـــات وضرائب النشاط التجاري والصناعي وضرائب النشاط المهنى وضريبة الثـــروة العقارية تبلغ نحو ٢٧،٥٠٠ مليون جنيه، وهو ما يمثل نـــسبة ١٨,٣ ٪ مـــن إجمالى المقدر تحصيله من الضرائب العامة البالغة ١٥٠،٠٣٩ مليون جنيه.

- أن الضرائب على أرباح الشركات (الأشخاص الاعتبارية) والبالغة ٨٩،٧٤٠ مليون جنيه تمثل نسبة ٥٩,٨ ٪ من إجمالى المقدر تحصيله من الـــضرائب العامة البالغة ١٥٠،٠٣٩ مليون جنيه.
وتتضمن ضرائب الشركات الضرائب من البترول ومن قناة السويس فـــضلاً عن باقى الشركات العامة والخاصة.

- أن ضرائب الدمغة سواء دمغة المرتبات أو الدمغة النوعيـــة تقـــدر بنحـــو ١١،٠٨٢ مليون جنيه، وهو ما يشكل نسبة ٧,٤ ٪ مـــن إجمـــالى المقـــدر تحصيله من الضرائب العامة البالغة ١٥٠،٠٣٩ مليون جنيه.

- أن الحصيلة الضريبية تتضمن ١٤،٨٥٤ مليون جنيه تمثل الـــضريبة علـــى عوائد سندات وأذون الخزانة وفقاً لأحكام القانون، وهى فوائد محصلة ضمن الإيرادات الضريبية وقد تم استحداث هذه الضريبة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.

٢- الضرائب على المبيعات:

بلغــت تقديرات الضرائب على المبيعات فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٨٣،٤٨٥ مليون جنيه مقابل ٧٢،١١٨ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

والضريبة على المبيعات المستهدف لها فــى مــشروع الموازنــة نحــو ٨٣،٤٨٥ مليون جنيه، إنما تمثل ٣١,٣ ٪ من إجمــالى الإيــرادات الــضريبية المقدرة بـــ ٢٦٦،٩٠٥ مليون جنيه.

كما تمثل هذه الضريبة نسبة ٢١,٢ ٪ من إجمالى الإيرادات العامة البالغة ٣٩٣،٤٧٦ مليون جنيه ، والأهم من ذلك أنها تغطى نحو ١٥,٦٪ من إجمــالى المصروفات العامة البالغة ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه.

والجدول التالى يوضح أهم أنواع الضرائب على المبيعات:

جدول رقم (٢٦)

ضرائب المبيعات

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
* الضريبة العامة على المبيعات:				
- الضريبة على السلع المحلية	١٩،٦٣٨	١٥،٢٩٧	١٥،٢٩٧	١٢،٩٢٣
- الضريبة على السلع المستوردة	٢٣،٩٢٣	٢١،٨٣٨	٢١،٨٣٨	١٨،٩٥٠
جملة	٤٣،٥٦١	٣٧،١٣٥	٣٧،١٣٥	٣١،٨٧٣
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):				
(محلي ومستورد)				
- السجائر والتبغ	١٨،٩٠٥	١٦،٠١٥	١٦،٠١٥	١٤،١٠٥
- المنتجات البترولية	٧،٢٧٠	٦،٦٨٩	٦،٦٨٩	٨،٠٩٣
- أخــرى	١،٢٣٦	٨٦٤	٨٦٤	٩٧٩
جملة	٢٧،٤١١	٢٣،٥٦٨	٢٣،٥٦٨	٢٣،١٧٧
* الضريبة على الخدمات:				
- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	٥،٢٤٥	٤،٦٠٢	٤،٦٠٢	٣،٨٨٢
- خدمات التشغيل للغير	٤،٦٠٧	٣،٥٩٥	٣،٥٩٥	٣،٠٢٠
- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	٢،١٤٣	٢،٧٢٢	٢،٧٢٢	٢،٠٨٢
- خدمات أخرى	٥١٨	٤٩٧	٤٩٧	٤٠٨
جملة	١٢،٥١٣	١١،٤١٦	١١،٤١٦	٩،٣٩١
إجمالى ضرائب المبيعات	٨٣،٤٨٥	٧٢،١١٨	٧٢،١١٨	٦٤،٤٤٠

٣- الضرائب والرسوم الجمركية:

قدرت الضرائب والرسوم الجمركية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٢٠،٧٥٩ مليون جنيه مقابل ١٨،٠٠٢ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

أى أن تقديرات مشروع الموازنة ستزيد عن الربط المعدل فى السنة المالية الحالية بنحو ٢،٧٥٧ مليون جنيه، بنسبة زيادة ١٥,٣٪ تقريباً.

ولكن بصفة عامة، فإن الضرائب والرسوم الجمركية فى مشروع الموازنة والبالغة ٢٠،٧٥٩ مليون جنيه إنما تمثل نحو ٧,٨ ٪ من إجمالى الإيرادات الضريبية البالغة ٢٦٦،٩٠٥ مليون جنيه.

كما تمثل الضرائب والرسوم الجمركية نسبة ٥,٣ ٪ من إجمالى الإيرادات العامة البالغة ٣٩٣،٤٧٦ مليون جنيه والاهم من ذلك أنها تغطى نحو نسبة ٣,٩ ٪ من إجمالى المصروفات العامة البالغة ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالى تقديرات الضرائب والرسوم الجمركية:

جدول رقم (٢٧)

الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
* الضريبة على الواردات :				
- الضرائب الجمركية القيمية (بخلاف البترول)	١٦،٩١١	١٥،١٣٨	١٥،١٣٨	١١،٣٩٧
- رسوم جمركية على المنتجات البترول	٢،٧٩٩	١،٧١٧	١،٧١٧	١،٦٠٠
جملة	١٩،٧١٠	١٦،٨٥٥	١٦،٨٥٥	١٢،٩٩٧
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٥٩٠	٥٤٩	٥٤٩	٤٥٨
جملة الضرائب على الواردات	٢٠،٣٠٠	١٧،٤٠٤	١٧،٤٠٤	١٣،٤٥٥
* الضرائب على التجارة الدولية :				
- الضرائب على الصادر	٣٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٢٨٩
- الضرائب الجمركية المخصصة لدعم النقل البحرى	٢٨	٢٨	٢٨	٠
- إيرادات الغرامات	١٠٠	١١٠	١١٠	٩٠
- إيرادات المضبوطات	٣١	٦٠	٦٠	٢٤
جملة الضرائب على التجارة الدولية	٤٥٩	٥٩٨	٥٩٨	٤٠٣
إجمالى الضرائب الجمركية	٢٠،٧٥٩	١٨،٠٠٢	١٨،٠٠٢	١٣،٨٥٨

وعند النظر إلى الضريبة الجمركية، فإننا لا يجب أن نقف منها عند موقف الحصيلة لا غير، فهى وإن كانت تشكل نسبة قليلة من الإيرادات العامة أو فى اسهامها فى تغطية المصروفات العامة، إلا أن النظرة لهذه الضريبة ينبغى أن تمتد إلى أثرها الاقتصادى، فهى واحدة من أهم أدوات السياسة المالية التى تستخدم فى إدارة الاقتصاد القومى وكأداء هامة تسهم فى زيادة الإنتاج وتدعيم الصناعات الوطنية وتحقيق الحماية التنافسية العادلة.

ومن ثم فإن ما أتخذ من خطوات لإصلاح الضريبة الجمركية وهيكلة التعريفة الجمركية إعتباراً من عام ٢٠٠٤ وأخرها التعديلات التى صدرت بموجب القرار الجمهورى رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٩، قد أعادت هيكلة التعريفة الجمركية للمساعدة فى توفير جانب من الأعباء التى يتحملها المنتجون والمصدرون مستخدمى السلع الوسيطة الداخلة فى إنتاجهم وتنشيط الصادرات من ناحية، وضبط وتنظيم حركة الواردات من ناحية أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم توقيع بروتوكول التعاون مع الصين حول تبادل المعلومات عن قيم السلع الحقيقية وما يستتبع ذلك من تحجيم مشكلة تزوير الفواتير.

٤- الإيرادات الضريبية الأخرى:

تستكمل الإيرادات الضريبية الأخرى باقى المنظومة الضريبية السابق الإشارة إليها والتى تتكون من الضرائب على الدخول والأرباح وضريبة الدمغة والضرائب على المبيعات، والضرائب والرسوم الجمركية على نحو ما سلفت الاشاره إليه وتتمثل هذه الإيرادات الضريبية أساسا فى رسوم تنمية الموارد والضريبة العقارية على الاراضى والمباني ورسوم الإجراءات القنصلية وغيرها.

وتقدر الإيرادات الضريبية الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ١٢،٦٢٢ مليون جنيه وذلك مقابل ١١،٣٨٦ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

ومن ثم فإن تقديرات الإيرادات الضريبية الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ والبالغة ١٢،٦٢٢ مليون جنيه تزيد بنحو ١،٢٣٦ مليون جنيه عن الربط المعدل فى السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة زيادة ١٠,٩ ٪.

وتمثل الإيرادات الضريبية الأخرى فى مشروع الموازنة نسبة ٤,٧٪ من إجمالى الإيرادات الضريبية البالغة ٢٦٦،٩٠٥ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ٣,٢٪ من إجمالي الإيرادات العامة بمشروع الموازنة والبالغة ٣٩٣،٤٧٦ مليون جنيه.

أما عن تغطية هذه الإيرادات الضريبية الأخرى للمصروفات العامة البالغة ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه، فإن نسبة هذه التغطية تقتصر على ٢,٤٪.

ويوضح الجدول التالى توزيع الإيرادات الضريبية الأخرى:

جدول رقم (٢٨)

الإيرادات الضريبية الأخرى

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
* رسوم تنمية الموارد	٥،٣١١	٣،٨٢٣	٣،٨٢٣	٣،٤٣٤
* إتاوة قناة السويس	١،٨٧٦	١،٦٩١	١،٦٩١	١،٤٠٢
* رسوم الإجراءات القنصلية	١،٢٥٠	١،١٠٠	١،١٠٠	٧٣٢
* رسوم الموانى والمنائر	٩٥١	٩٤٥	٩٤٥	٨١٦
* ضريبة الأراضى	٢٥٢	٤٧٤	٤٧٤	١٧٨
* ضريبة المبانى	٧٥٢	١،١٨٠	١،١٨٠	١٣٩
* رسوم نقل الملكية	٧٠٠	٦٤٩	٦٤٩	٦١٢
* رسوم العبور (سوميد)	٣٠٠	٢٣٦	٢٣٦	٤٠٠
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	٤١٨	٤١٨	٤١٨	٤٥٦
* رسوم تصاريح العمل	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٢٤
* إيرادات ضريبية أخرى	٦٦٣	٧٢١	٧٢١	٥٦٦
الإجمالى	١٢،٦٢٢	١١،٣٨٧	١١،٣٨٧	٨،٨٦٠

(ب) المنـــح:

هى تحويلات غير إلزامية تتلقاها وحدات حكومية من ثلاثة مصادر رئيسية هى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والوحـدات الحكوميـة فـى قطـاع الحكومة العامة. وتصنف المنح حسب طبيعة النشاط الذى تموله إلى منح جارية ومنح رأسمالية.

تبلغ تقديرات المـنح فـى مـشروع الموازنـة العامـة للـسنة الماليـة ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٩،٠٢١ مليون جنيه موزعة بين مـنح جاريـة وأخـرى استثمارية ورأسمالية، وذلك مقابل ٩،٩٧٤ مليون جنيه مقدرة فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢.

ومن ثم فإن تقديرات المنح فى مشروع الموازنة والمقـدر لهـا ٩،٠٢١ مليون جنيه تنخفض عن الربط المعدل فى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بنحـو ٩٥٣ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٩,٦٪.

وهذه المنح تشكل نسبة ٢,٣ ٪ من إجمـالى الإيـرادات العامـة البالغـة ٣٩٣،٤٧٦ مليون جنيه كما أنها تغطى نسبة ١,٧ ٪ من إجمالى المـصروفات العامة البالغة ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه.

(ج) الإيرادات الأخرى:

بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى (بخلاف الإيرادات الضريبية والمنح) فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ١١٧،٥٤٩ مليون جنيه، وذلك بالمقارنة بـ ١٠٧،٤٤١ مليون جنيه فى الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١٠،١٠٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٩,٤ ٪.

والإيرادات الأخرى البالغة فى مشروع الموازنة ١١٧،٥٤٩ مليون جنيه تمثل نسبة ٢٩,٩ ٪ من حجم الإيرادات العامة البالغة ٣٩٣،٤٧٦ مليون جنيه، كما أنها تغطى نحو ٢٢,٠ ٪ من حجم المصروفات العامة البالغة ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه.

وبصفة عامة، فإن الإيرادات الأخرى تتركز أساساً فى فوائض البترول وقناة السويس وفوائض الهيئات الاقتصادية الأخرى، وكذلك أرباح الشركات العامة فضلاً عن بعض الإيرادات غير الضريبية الأخرى على النحو الموضح بالجدول التالى:

جدول رقم (٢٩)

الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢		٢٠١٠/٢٠١١
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
* فائض البترول	٢٥،٩٨٦	٣٧،٧٧٠	٣٧،٧٧٠	٢١،٠١٠
* فائض قناة السويس	١٨،٦٣٦	١٦،٩٥١	١٦،٩٥١	١٥،٢٥٢
* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	٢،٩٠٨	١،٩١٩	١،٩١٩	١،٢٨٧
* أرباح الشركات	٦،٠٤٦	٥،٥١٤	٥،٥١٤	٣،٢٦٦
* فائض البنك المركزى	١٠،٨٠٠	٢،٥٧٠	٢،٥٧٠	٤٩٨
* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات	٩،٨٥٦	١٤،٠٠٢	١٤،٠٠٢	٨،٣٥٥
* موارد الصناديق والحسابات الخاصة ☆	١١،٩٢٤	١٠،٣٧٦	١٠،٣٧٦	١٣،٧٤١
* رسوم قضائية وغرامات	١،٦٨٠	١،٦٦٣	١،٦٦٣	١،٠٥٠
* مقابل الخدمات الحكومية	٣،٤٧٨	٣،١٣٧	٣،١٣٧	٢،٤٨٩
* الفوائد المحصلة	١،٧٨٤	١،٦٥٣	١،٦٥٣	١،١٣٠
* إتاوة البترول	٢،٩٣٣	٣،١٥٥	٣،١٥٥	١،٤٦٥
* فروق أسعار الغاز	٠	١،٢٠٠	١،٢٠٠	١٠٠
* مقابل تراخيص التليفون المحمول	٠	٠	٠	٢،٩١٢-
* مقابل تراخيص الأسمنت والحديد	٤٠٠	٢٦٤	٢٦٤	٠
* حصيلة بيع أراضى المجتمعات العمرانية	٨،٢٢٠	٩٦	٩٦	١٦٧
* اتاوات الذهب	١٢٠	٣٨	٣٨	٠
* تعويضات وغرامات	٨،٠٠٢	٦٣٠	٦٣٠	٦٤٠
* أخرى	٤،٧٧٧	٦،٥٠٣	٦،٥٠٣	٣،٣٩٠
الإجمالى	١١٧،٥٤٩	١٠٧،٤٤١	١٠٧،٤٤١	٧٠،٩٢٨

☆ لها مقابل بابواب المصروفات المختلفة

الفصل الرابع

البعد الاجتماعى
فى مشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

السيد المشير / حسين طنطاوى
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

تعكس تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ اهتمام الدولة بالجوانب الاجتماعية التى تمس حياة الغالبية الكبرى من المواطنين خاصة فى مجالات التعليم والصحة والدعم ومساندة نظم المعاشات والضمان الاجتماعى وغيرها من الخدمات الاجتماعية المختلفة.

وقد رصدت الموازنة الجديدة لمتطلبات البعد الاجتماعى نحو ٢٨٤,٧ مليار جنيه مقابل ٢٦٨,٩ مليار جنيه فى السنة المالية الحالية ، بزيادة قدرها ١٥,٨ مليار جنيه بمعدل زيادة ٥,٩٪ .

وتمثل الاعتمادات التى خصصت للجوانب الاجتماعية والبالغة ٢٨٤,٧ مليار جنيه نحو ٥٣,٣٪ من مصروفات مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه.

<u>التعليم</u> :

أن مشروع الموازنة العامة قد تضمن نحو ٦٤,٥ مليار جنيه للتعليم مقارنة بـ ٥١,٣ مليار جنيه فى السنة الحالية ٢٠١١/٢٠١٢ ، بزيادة ١٣,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٥,٧% ومن ثم فإن هذا القطاع يستوعب ١٢% من حجم المصروفات فى الموازنة العامة للدولة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه ، كما يشكل نسبة ٣,٦% من الناتج المحلى الاجمالى ، وهو ما يبرز اهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوى ، مع أهمية التنويه إلى أن ما ساعد على توفير هذه الزيادة لقطاع التعليم أساساً هو الترشيد الذى استهدفه مشروع الموازنة على دعم المواد البترولية .

الصحة :

وقد تضمن مشروع الموازنة نحو ٢٨,٦ مليار جنيه لقطاع الصحة مقابل ٢٤,٢ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ، بزيادة قدرها ٤,٤ مليار جنيه بمعدل نحو ١٨,٢٪ .

ومن ثم فإن هذا القطاع يستوعب ٥,٤٪ من حجم المصروفات فى مشروع الموازنة البالغ ٥٣٣,٧ مليار جنيه كما يمثل ١,٦٪ من حجم الناتج المحلى الاجمالى.

الدعم :

فى إطار الحماية الاجتماعية لمحدودى الدخل وتوفير متطلبات الدعم اللازم للمواطنين من سلع تموينية ومواد بترولية ودعم الإسكان لمحدودى الدخل وتنشيط الصادرات ودعم التنمية الصناعية وغيرها ، فقد تضمن مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ١١٣,٠ مليار جنيه لهذا الغرض ، تمثل نسبة ٢١,٢٪ من اجمالى المصروفات البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه ، كما يمثل الدعم نسبة ٦,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

مساندة نظم المعاشات والضمان الاجتماعى وغيرها :

وقد تضمن مشروع الموازنة نحو ٥٠,٤ مليار جنيه لمساندة نظم المعاشات والضمان الاجتماعى وغيرها من المساعدات مقابل ٤٠,١ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٠,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٥,٧٪ .

وتشكل هذه الاعتمادات نسبة ٩,٤٪ من اجمالى المصروفات البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه ، كما تمثل نسبة ٢,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

الخدمات الاجتماعية الأخرى :

وقد رصدت لها الموازنة مبلغ ٢٨,٢ مليار جنيه مقابل ٢٢,٩ مليار جنيه فى السنة المالية الحالية بزيادة قدرها ٥,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٣,١٪ .

وتتضمن هذه الاعتمادات أساساً ٧,٨ مليار جنيه مخصصة لبرنامج الإسكان الاجتماعى ، كما تتضمن الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية للشباب والثقافة والشئون الدينية .

وتشكل هذه الاعتمادات ٥,٣٪ من اجمالى مصروفات الموازنة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه ، كما تمثل ١,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

ويوضح الجدول رقم (٣٠) الاعتمادات التى خصصت للبعد الاجتماعى المشار إليه .

كما يوضح الجدول رقم (٣١) حجم الاعتمادات المخصصة للبعد الاجتماعى منسوبة لإجمالي الإنفاق العام فى مشروع الموازنة بعد تحييد أثر الفوائد والأقساط المرتبطة بالدين العام من هذه المصروفات .

جدول رقم (٣٠)

ويوضح الجدول التالى الإعتمادات التى رصدت فى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ لتحقيق البعد الإجتماعى فى إطار السياسة المالية والإجتماعية للدولة ٠

(بالمليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢		موازنة معدلة ٢٠١٢/٢٠١١	
	جزئى	كلى	جزئى	كلى
التعليم : توفير متطلبات العملية التعليمية سواء التعليم الاساسى أو التعليم قبل الجامعى أو التعليم الجامعى ، وتأكيداً من الدولة على أن التعليم حق للجميع وإيماناً منها أن التعليم هو المدخل الاساسى للإنتاج والتنمية وكذلك توفير متطلبات تطبيق كادر المعلمين وأعضاء هيئة التدريس بكل من الجامعات المصرية وجامعة الأزهر ٠		٦٤٤٨٤,٠		٥١٢٦٤,٠
الصحة : توفير الخدمات الصحية للمواطنين ومتطلبات علاجهم بالمستشفيات والوحدات الصحية ، مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين أحوال الأطباء وهيئة التمريض بالاضافة إلى ما تم تخصيصه كدعم للطلاب بموازنة الهيئة العامة للتأمين الصحى بمبلغ ٢٣٠ مليون جنيه ، دعم للأدوية بمبلغ ١٩٢ مليون جنيه ودعم التامين الصحى على المرأة المعيلة بمبلغ ١٢٠,٠ مليون جنيه ودعم الأطفال دون السن المدرسى بمبلغ ١٥٦,٠ مليون جنيه		٢٨٦١١,٠		٢٤١٧١,٠
الدعم : لدعم السلع التموينية الأساسية والإضافية ودعم المواد البترولية من سولار وبوتاجاز وغاز طبيعى وبنزين وكيروسين ومازوت ، ودعم الكهرباء فى إطار السياسة العامة لإظهار دعم الطاقة بالموازنة العامة للدولة ، فضلاً عن دعم إسكان محدودى الدخل والقروض الميسرة وتنشيط الصادرات ودعم متطلبات التنمية الصناعية ٠		١١٢٩٨٦,٥		١٣٠٤٧٣,٤
مساندة وتدعيم نظم المعاشات والضمان الاجتماعى وغيرها : توفير متطلبات مساندة وتدعيم نظم المعاشات وإعادة هيكلتها وتشمل: • تقرير فوائد على أموال صناديق المعاشات المستخدمة فى تمويل الاستثمارات الحكومية ٠ • مساهمات الخزانة لدعم صناديق المعاشات ٠ • معاش الضمان الاجتماعى للأسر الفقيرة٠ • معاش الطفل ٠ • مساعدات اجتماعية متنوعة ٠	١٧٦٠٠,٢ ٢٠٧٠٠,٠ ٣٣٣٣,٥ ٤٧,٠ ٨٧٧٠,٧	٥٠٤٥١,٤	١٦١٧٨,٩ ١٠٧٠٠,٠ ٢٤٣٣,٥ ٤٤,٠ ١٠٨٠٣,٥	٤٠١١٥,٩
خدمات اجتماعية أخرى : برنامج الإسكان الاجتماعى خدمات الشباب والثقافة والشئون الدينية ٠	٧٨٠٠,٠ ٢٠٣٦٦,٠	٢٨١٦٦,٠	٧٠٠٠,٠ ١٥٨٦٥,٠	٢٢٨٦٥,٠
الإجمالي العام		٢٨٤٦٩٨,٩		٢٦٨٨٨٩,٣

جدول رقم (٣١)

نسب بنود البعد الاجتماعى

إلى الانفاق العام بعد استبعاد سداد أصل وخدمة الدين العام

مليون جنيه

البيـــــان	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	موازنة ٢٠١٢/٢٠١١
قطاع التعليم	٦٤،٤٨٤,٠	٥١،٢٦٤,٠
نسبته لصافى الإنفاق العام	٪١٥,٨	٪١٣,٧
قطاع الصحة	٢٨،٦١١,٠	١٧١,٠،٢٤
نسبته لصافى الإنفاق العام	٪٧,٠	٪٦,٤
الدعم	١١٢٩٨٦,٥	١٣٠٤٧٣,٤
نسبته لصافى الإنفاق العام	٪٢٧,٧	٪٣٤,٨
مساندة وتدعيم نظم المعاشات والضمان الاجتماعى وغيرها	٥٠،٤٥١,٤	٤٠،١١٥,٩
نسبته لصافى الإنفاق العام	٪١٢,٣	٪١٠,٧
خدمات اجتماعية أخرى	٢٨،١٦٦,٠	٢٢،٨٦٥,٠
نسبته لصافى الإنفاق العام	٪٦,٩	٪٦,١
الجملة	٢٨٤،٦٩٨,٩	٢٦٨،٨٨٩,٣
نسبته لصافى الإنفاق العام	٪٦٩,٧	٪٧١,٧

الفصل الخامس

التوازنات المالية الأساسية
لمشروع موازنة السنة المالية
٢٠١٣/٢٠١٢

السيد المشير / حسين طنطاوى
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من المصروفات والإيـــرادات لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ تتـــضح الـــصورة الآتية التى تبين كيفية تحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة:

	مليون جنيه
* المصروفات: ..... وتتمثل المصروفات فى الموازنة العامة للدولة فى الأجور، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، وفوائـــد القـــروض، والـــدعم والمـــنح والمزايـــا الاجتماعيـــة، والمصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".	٥٣٣،٧٨٥
* الإيرادات: ..... وتتمثل الإيرادات فى الموازنة العامة للدولة فى الإيـــرادات الـــضريبية، والمـــنح المتاحة، والإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، وإيرادات الخدمات التـــى تقدمها الدولة وغيرها.	٣٩٣،٤٧٦
* العجز النقدى للموازنة: ..... أنه يترتب على عدم مقدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المـــصروفات العامـــة، وجود فجوة تمثل العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة.	١٤٠،٣٠٩
* صافى حيازة الأصول المالية: ..... وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو ما تؤديه من اقـــراض مطروحـــاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القـــروض.	٥،٣١٤(-)
* العجز الكلى للموازنة : ..... ويمثل العجز النقدى للموازنة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافى حيازة الأصـــول المالية، وهو العجز الذى يتطلب الأمر البحث عن مصادر تمويله.	١٣٤،٩٩٥

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغى تحليل باقى العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل: -

* العجز النقدى للموازنة.
* صافى حيازة الأصول المالية.
* العجز الكلى للموازنة.
* إجراءات تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة.
* مركز الدين العام.

أولاً : العجز النقدى للموازنة:

يمثل العجز النقدى الظاهر فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

وهذه الفجوة البالغة فى مشروع الموازنة نحو ١٤٠،٣٠٩ مليون جنيه تمثل نسبة ٧,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس القصور الحادث فى الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التى تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الاجور، والدعم، والمزايا الاجتماعية، ونفقات التعليم، والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه لابد من البحث عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدى أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته، وكلها أمور لها محاذيرها، وإن كانت ضرورية للتخفيف من الحاجة إلى الاقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

ثانياً : صافى الحيازة من الأصول المالية:

وفقاً للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة فى مساهمات الدولة فى رؤوس الأموال للهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، فكل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدى للموازنة العامة للدولة.

وعلى الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدى.

ومن محصلة الحيازة من الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يسمى بصافى الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بمبلغ (٥،٣١٤) مليون جنيه مقابل (٦،٦٦٣) مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

ويوضح الجدول التالى عناصر صافى الحيازة من الأصول المالية والتى يراعى فيها استبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء الموارد الناجمة عن تلك الخصخصة والتى تعتبر من عناصر التمويل وفقاً للمفاهيم الدولية، وما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذى يعالج أيضاً وفقاً لذات المنظور:

جدول رقم (٣٢)

صافى حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١		التغير	
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	الموازنة المعدلة (٣)	(١ - ٢)	(١ - ٣)
حيازة الأصول المالية :					
* وتتمثل أساساً فى المساهمات فى الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات .	٨،٠٧٤	٤،٣٠٦	٤،٣٠٦	٣،٧٦٨	٣،٧٦٨
يستبعد :					
* المساهمة فى صندوق إعادة الهيكلة	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٠	٠
الصافى	٧،٨٢٤	٤،٠٥٦	٤،٠٥٦	٣،٧٦٨	٣،٧٦٨
المتحصلات من حيازة الأصول المالية :					
* وتتمثل أساساً فى الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية .	١٣،٦٣٨	١١،٢١٩	١١،٢١٩	٢،٤١٩	٢،٤١٩
يستبعد :					
* حصيلة الخصخصة	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠
الصافى	١٣،١٣٨	١٠،٧١٩	١٠،٧١٩	٢،٤١٩	٢،٤١٩
صافى الحيازة	٥،٣١٤-	٦،٦٦٣-	٦،٦٦٣-	١،٣٤٩	١،٣٤٩

ثالثاً : العجز الكلى للموازنة:

وعلى ضوء ما تقدم، فإنه وبإضافة نتيجة صافى الحيازة من الأصول المالية إلى العجز النقدى للموازنة العامة للدولة نصل الى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، والذى يقدر فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ١٣٤،٩٩٥ مليون جنيه مقابل ١١٩،٩٨٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١٥،٠١٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٢,٥٪ وإن كان هذا العجز الكلى فى مشروع الموازنة المعروض يمثل نسبة ٧,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهو أقل من قرينة فى الموازنة المعدلة للسنة المالية الحالية ٢٠١٢/٢٠١١ والذى بلغ ٧,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى وفقاً لما يوضحه الجدول التالى: -

جدول رقم (٣٣)

العجز الكلى

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
* المصروفات العامة	٥٣٣،٧٨٥	٤٩٠،٥٩٠	٤٧٦،٢٩٠	٤٠١،٨٦٦
* الإيرادات العامة	٣٩٣،٤٧٦	٣٤٩،٦٤٧	٣٤٩،٦٤٧	٢٦٥،٢٨٦
العجز النقدى	١٤٠،٣٠٩	١٤٠،٩٤٣	١٢٦،٦٤٣	١٣٦،٥٨٠
صافى حيازة الأصول المالية	٥،٣١٤-	٦،٦٦٣-	٦،٦٦٣-	٢،١٢٠-
العجز الكلى	١٣٤،٩٩٥	١٣٤،٢٨٠	١١٩،٩٨٠	١٣٤،٤٦٠
الناتج المحلى الإجمالى	١،٧٧٧،٦٠٠	١،٥٧٠،٠٠٠	١،٥٤٦،٢٠٠	١،٣٧١،٨٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٢٢,١٪	٢٢,٣٪	٢٢,٦٪	١٩,٣٪
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٣٠,٠٪	٣١,٢٪	٣٠,٨٪	٢٩,٣٪
نسبة العجز النقدى إلى الناتج المحلى	٧,٩٪	٨,٩٪	٨,٢٪	١٠,٠٪
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى	٧,٦٪	٨,٦٪	٧,٨٪	٩,٨٪

رابعاً : إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة ومواردها مضافاً إليها صافى الحيازة من الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز سيستدعى البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

وفى هذا الشأن يتعين التفرقة بين أمرين هامين:

الأول : إن إجمالى التمويل الذى تحتاجه الموازنة العامة لا يقف عند حدود العجز الكلى للموازنة العامة للدولة المقدر فى مشروع الموازنة العامة بمبلغ ١٣٤،٩٩٥ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية والمقدر لها فى مشروع الموازنة المعروض ٩٣،٥١٧ مليون جنيه.

الثانى : أن صافى الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجى، حيث ينبغى أن يستبعد من الاحتياجات التمويلية الجديدة كل من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها انتقاص وتخفيض لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك يكون صافى الاقتراض الذى تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ١٣٤،٧٤٥ مليون جنيه مقابل مبلغ ١١٩،٧٣٠ مليون جنيه بالربط المعدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١٥،٠١٥ مليون جنيه كما هو موضح بالجدول التالى:

جدول رقم (٣٤)

صافى الإقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
العجز الكلى	١٣٤،٩٩٥	١٣٤،٢٨٠	١١٩،٩٨٠	١٣٤،٤٦٠
يضاف				
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٩٣،٥١٧	٩٩،١٤٤	٩٩،١٤٤	٣٢،١٧٤
إجمالى التمويل	٢٢٨،٥١٢	٢٣٣،٤٢٤	٢١٩،١٢٤	١٦٦،٦٣٤
(يستبعد)				
الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	٩٣،٥١٧	٩٩،١٤٤	٩٩،١٤٤	٣٢،١٧٤
صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٢
صافى الإقتراض	١٣٤،٧٤٥	١٣٤،٠٣٠	١١٩،٧٣٠	١٣٤،٤٣٨

هذا وقد روعى فى مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة سواء لتغطية العجز الكلى أولسداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية :

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
- التمويل بإصدار أذون وسندات	٢٢٦،٥١٢	٢١٨،٨٠٠	٢٠٤،٥٠٠	١٤٦،٩٨٢
- القروض من المصادر الخارجية	١،٧٥٠	٩٤	٩٤	١،٣٧٤
- الإقتراض من مصادر أخرى	٠	١٤،٢٨٠	١٤،٢٨٠	١٨،٢٥٧
- صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٢
إجمالى مصادر التمويل	٢٢٨،٥١٢	٢٣٣،٤٢٤	٢١٩،١٢٤	١٦٦،٦٣٤

ومن الطبيعى أنه اذا ما توافرت مصادر تمويل بديلة للاذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محل الاذون والسنـــدات كأن تتوافر قروض من صندوق النقـــد الدولى والمستهدف لها ٣,٢ مليار دولار اى ١٩,٢ مليار جنيه ، أو غيرها من المصادر التمويلية .

خامساً : مركز الدين العام المحلى والخارجى:

لاشك أن العجز فى الموازنة العامة للدولة يعد من الأسباب الرئيسية لزيادة حجم الدين العام، فمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ المعروض يتضمن عجزا كليا بنحو ١٣٥,٠ مليار جنيه وهو ما يستدعى الاقتراض لتغطيته ويؤدى بالتالى الى زيادة الدين العام.

لذلك وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التى تواجه اقتصادنا القومى، خاصة مع تداعيات الأحداث الجارية وتأثيرها على مواردنا العامة وعلى الدخل القومى فانه يبقى التحدى الأكبر للسياسة المالية فى المقدرة على تحجيم الدين العام المحلى والخارجى منسوبا إلى الناتج المحلى الاجمالى، خاصة مع الصعوبات التى تواجهها الحكومة فى تخفيض حجم الإنفاق العام والذى يرتبط عادة بمتطلبات جماهيرية حتمية سواء بالنسبة للأجور أو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية أو الاستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وعلى الرغم من أن الدين العام يقاس اقتصادياً من خلال ثلاث مستويات وهى دين أجهزة الموازنة العامة، والدين الحكومى، والدين العام للدولة. إلا أن العنصر الأول وهو دين أجهزة الموازنة العامة للدولة يظل صاحب التأثير الأساسى فى قياسات الدين العام.

ومن ثم فقد حرصت السياسة المالية التى تنفذها وزارة المالية على الحد من التزايد النسبى فى هذا الدين درءا لآثاره على الدخل القومى وتحجيما للأعباء المترتبة على خدمة هذا الدين، وتقليلاً لنصيب الأجيال الحالية والمقبلة من هذا الدين.

والجدول التالى يوضح تطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة (أى إجمالى دين هذه الأجهزة مطروحاً منه ودائعها بالبنوك) منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى:

جدول رقم (٣٥)
تطور صافى الدين العام

السنوات المالية	صافى الدين العام لأجهزة الموازنة			الناتج المحلى الإجمالى	نسبة صافى الدين إلى الناتج المحلى		
	الدين المحلى	الدين الخارجى	إجمالى		نسبة الدين المحلى	نسبة الدين الخارجى	نسبة الدين المحلى والخارجى
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	٪	٪	٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٧٨١٧٢	٧١٥٧٥	٥٤٩٧٤٧	٧٤٤٨٠٠	٪٦٤,٢	٪٩,٦	٪٧٣,٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٧٨٦٩٩	١٤٥٧٥٢	٦٢٤٤٥١	٨٩٥٥٠٠	٪٥٣,٥	٪١٦,٣	٪٦٩,٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٦٢٣٢٦	١٤٣١٤٥	٧٠٥٤٧١	١٠٤٢٢٠٠	٪٥٤,١	٪١٣,٧	٪٦٧,٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٦٣٨١٨	١٤٦٧١٧	٨١٠٥٣٤	١٢٠٦٧٠٠	٪٥٥,٠	٪١٢,٢	٪٦٧,٢
٢٠١١/٢٠١٠	٨٠٨١١٢	١٥٨٧٣٤	٩٦٦٨٤٦	١٣٧١٨٠٠	٪٥٨,٩	٪١١,٦	٪٧٠,٥
٢٠١٢/٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١١	٨٩٤٥٧٣	١٥٤٨٧١	١٠٤٩٤٤٤	١٥٢٩٩٤٧	٪٥٨,٤	٪١٠,١	٪٦٨,٥

ومن ثم – وعلى ضوء البيان المتقدم – يتضح أن حجم الدين المحلى والخارجى لأجهزة الموازنة العامة للدولة يتناقص سنة بعد أخرى، إذ بعد أن كانت نسبته إلى الناتج المحلى ٧٣,٨٪ فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ فإنه تدرج فى الخفض وقد بلغ فى نهاية العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ نسبة ٧٠,٥٪ منه ٥٨,٩٪ للدين المحلى و ١١,٦٪ للدين الخارجى ، كما بلغ حجم الدين المحلى والخارجى لاجهزة الموازنة فى نهاية ديسمبر ٢٠١١ نحو ٦٨,٥ ٪من الناتج المحلى الاحمالى .

هذا وإذا انطلقنا ليس فقط إلى المستوى الأول من قياس الدين المحلى (دين أجهزة الموازنة العامة) وإنما إلى المستوى الثانى والذى يعبر عنه بدين الحكومة العامة (تشمل بالإضافة إلى أجهزة الموازنة العامة دين بنك الاستثمار القومي) ثم إلى المستوى الثالث والذى يعبر عنه بالدين العام والذى يشمل بالإضافة إلى ما تقدم دين الهيئات الاقتصادية، فإننا سنلاحظ الانخفاض النسبى فى حجم هذا الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى بعد مراعاة استبعاد العلاقات المتداخلة بين هذه الأجهزة بعضها البعض من ناحية للوصول إلى إجماليات هذا الدين ثم خصم الودائع الخاصة بكل من هذه الأجهزة من ناحية أخرى للوصول إلى صافى هذا الدين المحلى.

إن الدين العام الخارجى الحكومى الذى يدخل فى مسئولية وزارة المالية وتلتزم بأعباء خدمته وصل فى نهاية يونيو ٢٠١١ لنحو ٢٦,٢مليار دولار (ما يعادل ١٥٨،٧٣٤ مليون جنيه مصري) وبإضافته إلى صافى الدين العام المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١١ يصبح صافى الدين العام المحلى والخارجى فى نهاية يونيو ٢٠١١ نحو ١٢١٩١٧٥ مليون جنيه بنسبة ٨٨,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى وإن كان هذا الدين قد وصل فى نهاية ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٣٠٢٦٢٥ مليون جنيه بنسبة ٨٥,١٪ وهو ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٣٦)

تطور صافى الدين العام المحلى والخارجى

(بالمليون جنيه)

البيان	حتى ٢٠١١/٦/٣٠	حتى ٢٠١١/١٢/٣١
الدين العام المحلى:		
دين أجهزة الموازنة العامة	٨٠٨،١١٣	٨٩٤،٥٧٣
دين الهيئات الاقتصادية	٦٦،٨١٨	٦٦،٥٢٩
دين بنك الاستثمار القومى	١٨٥،٥١٠	١٨٦،٦٥٢
جملة	١،٠٦٠،٤٤١	١،١٤٧،٧٥٤
الدين الخارجى الحكومى	١٥٨،٧٣٤	١٥٤،٨٧١
الاجمالى	١،٢١٩،١٧٥	١،٣٠٢،٦٢٥
الناتج المحلى الإجمالى	١،٣٧١،٨٠٠	١،٥٤٦،٢٠٠
نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى	٧٧,٣٪	٧٤,٢٪
نسبة الدين الخارجى الحكومى إلى الناتج المحلى	١١,٦٪	١٠,٠٪
نسبة إجمالى الدين العام إلى الناتج المحلى	٨٨,٩٪	٨٤,٢٪

ويتبين من البيان المتقدم ان الدين العام الذى تلتزم به الحكومة سواء فى صورته الإجمالية أو فى صورته الصافية، سواء كان يقتصر على أجهزة الموازنة العامة أو على الدين الحكومى أو الدين العام للدولة، فإنه وإن كان يتزايد كرقم مطلق، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى تتناقص سنة بعد أخرى، وهو ما يؤكد أن الدين العام فى إطاره الطبيعى وان عبئه على المستوى القومى يتناقص سنة بعد أخرى منسوباً للناتج المحلى الإجمالى، فليست هناك دولة لا تقترض ولكن العبرة هى فى عدم تجاوز هذا الاقتراض لمعدل الزيادة فى الناتج المحلى وطالما أن هناك خفض نسبى فى الدين إلى هذا الناتج، فإن ذلك يعطى اطمئنانا لصحة المسار.

الفصل السادس

مشروع موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

السيد المشير / حسين طنطاوى
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته، تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية يعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدى.
- العجز أو الفائض الكلـــى.
- مصادر تمويل العجز الكلى.
- تمويل العجز فى موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة ويـــؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدولين التاليين ما يأتى:

١ – الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدى وعجز كلى ومصادر التمويل والعجز الذى سيمول من الخزانة العامة.

٢ – النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٣٧)

موازنة الخزانة العامة

الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣				موازنة السنة المالية معدلة ٢٠١١/٢٠١٢
	الجهاز الادارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	إجمالى	
# الايرادات					
- الضرائب	٢٦٥،٢١٣	٨٦٠	٨٣٢	٢٦٦،٩٠٥	٢٣٢،٢٣٢
- المنح	٨،٦٠٢	٠	٤١٩	٩،٠٢١	٩،٩٧٤
- الإيرادات الاخرى	٩٦،٠٧٤	٥،٠٢٣	١٦،٤٥٣	١١٧،٥٤٩	١٠٧،٤٤١
جملة الإيرادات	٣٦٩،٨٨٩	٥،٨٨٣	١٧،٧٠٤	٣٩٣،٤٧٦	٣٤٩،٦٤٧
# المصروفات					
- الاجور وتعويضات العاملين	٥٥،٤٠٢	٦٥،٧٥٣	١٥،٤٧٢	١٣٦،٦٢٧	١١٠،٤٩٧
- شراء السلع والخدمات	١٣،٤٨١	٨،٥٢٨	٦،٧٥٥	٢٨،٧٦٥	٢٩،٢٥٥
- الفوائد	١٣٣،٢٥٩	٢١٤	١٣٨	١٣٣،٦١٢	١٠٠،٨٠٠
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٤٠،٤٤٧	٣٥٦	٥،٠٣٤	١٤٥،٨٣٨	١٥٤،٤٥٤
- المصروفات الاخرى	٣١،٦١١	١٢٦	١،٥٨٨	٣٣،٣٢٥	٣٥،٦٢٢
- شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٧،٥٣٨	٣،٤٦١	٢٤،٦٢٠	٥٥،٦١٨	٤٥،٦٦١
جملة المصروفات	٤٠١،٧٣٨	٧٨،٤٤٠	٥٣،٦٠٧	٥٣٣،٧٨٥	٤٧٦،٢٩٠
العجز (الفائض) النقدى	٣١،٨٤٩	٧٢،٥٥٧	٣٥،٩٠٢	١٤٠،٣٠٩	١٢٦،٦٤٣
# صافى حيازة الاصول المالية					
- المتحصلات من الاقراض ومبيعات الاصول (بدون الخصخصة)	١٣،١٣٨	٠	٠	١٣،١٣٨	١٠،٧١٩
- حيازة الاصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٧،٧٤٢	٠	٨٢	٧،٨٢٤	٤،٠٥٦
صافى حيازة الاصول المالية	٥،٣٩٥-	٠	٨٢	٥،٣١٤-	٦،٦٦٣-
العجز (الفائض) الكلى	٢٦،٤٥٤	٧٢،٥٥٧	٣٥،٩٨٤	١٣٤،٩٩٥	١١٩،٩٨٠
# مصادر التمويل للعجز الكلي					
= الاقتراض واصدار الاوراق المالية المحلية	١١٨،٥١٣	٧٢،٧٤٣	٣٥،٢٥٥	٢٢٦،٥١٢	٢٠٤،٥٠٠
* اصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم لتمويل عجز الموازنات	٠	٠	٠	٠	١٤،٢٨٠
. أقتراض من مصادر أخرى	١١٨،٥١٣	٧٢،٧٤٣	٣٥،٢٥٥	٢٢٦،٥١٢	٢١٨،٧٨٠
جملة الاقتراض واصدار الاوراق المالية المحلية					
= الاقتراض واصدار الاوراق المالية الاجنبية	٥٧٤	٠	١،١٧٧	١،٧٥١	٩٤
. لتمويل الاستثمارات	٠	٠	٠	٠	٠
x لتمويل عجز الموازنات	٥٧٤	٠	١،١٧٧	١،٧٥١	٩٤
جملة الاقتراض واصدار الاوراق المالية الاجنبية	١١٩،٠٨٨	٧٢،٧٤٣	٣٦،٤٣٢	٢٢٨،٢٦٣	٢١٨،٨٧٤
اجمالي الاقتراض واصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم	٩٢،٨٨٤	١٨٦	٤٤٨	٩٣،٥١٧	٩٩،١٤٤
- يستبعد سداد القروض المحلية والاجنبية	٢٦،٢٠٤	٧٢،٥٥٧	٣٥،٩٨٤	١٣٤،٧٤٥	١١٩،٧٣٠
صافي الاقتراض واصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم	٢٥٠	٠	٠	٢٥٠	٢٥٠
- يضاف صافي حصيلة الخصخصة					
صافى مصادر تمويل العجز الكلى	٢٦،٤٥٤	٧٢،٥٥٧	٣٥،٩٨٤	١٣٤،٩٩٥	١١٩،٩٨٠

جدول رقم (٣٨)

موازنة الخزانة العامة

النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه)

الإستخدامات			الموارد			النتائج		
البيان	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١	البيان	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١	البيان	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١
إجمالى المصروفات	٥٣٣،٧٨٥	٤٧٦،٢٨٩	إجمالى الإيرادات	٣٩٣،٤٧٦	٣٤٩،٦٤٦	العجز النقدى	١٤٠،٣٠٩	١٢٦،٦٤٣
حيازة الاصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٧،٨٢٤	٤،٠٥٦	متحصلات من الاقراض ومبيعات الاصول (بدون حصيلة الخصخصة)	١٣،١٣٨	١٠،٧١٩	صافى حيازة الأصول المالية	٥،٣١٤-	٦،٦٦٣-
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول المالية	٥٤١،٦٠٩	٤٨٠،٣٤٥	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الأقراض	٤٠٦،٦١٤	٣٦٠،٣٦٥	العجز الكلى	١٣٤،٩٩٥	١١٩،٩٨٠
سداد القروض المحلية والإجنبية	٩٣،٥١٧	٩٩،١٤٤	الأقتراض	٢٢٨،٢٦٣	٢١٨،٨٧٤	صافى الأقتراض	١٣٤،٧٤٥	١١٩،٧٣٠
مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٢٥٠	٢٥٠	حصيلة الخصخصة	٥٠٠	٥٠٠	صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠	٢٥٠
الإجمالى	٦،٣٥٠،٣٧٦	٥،٧٩٩،٧٣٩	الإجمالى	٦٣٥،٣٧٦	٥،٧٩٩،٧٣٩			

الفصل السابع

توجهات السياسة المالية
فى الاجل المتوسط

السيد المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

لقد بات الأمر يتطلب نهجاً جديداً للسياسات المالية يعمل على خفض معدلات الدين العام وتنمية الموارد العامة ليتسنى لها مقابلة المصروفات المتزايدة التى تلتزم بها الدولة مع أهمية ترشيد هذه المصروفات إلى الحدود المقبولة والتى لا تخل بالاحتياجات الأساسية للمواطنين .

ولقد بات الأمر يقتضى ايضاً تحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى للبلاد خلال الأجل المتوسط ، مع ما يتطلبه ذلك من اتخاذ ما يلزم من إجراءات هيكلية على رأسها ترشيد دعم الطاقة وقصره على المحتاجين من محدودى الدخل - بجانب الحاجة الملحة إلى توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز القدرات المؤسسية للعمل الضريبى بما يوازن بين العبء الضريبى على الممولين المكلفين بالضريبة الحالية - من ناحية – وعدم التأثير السلبى على النشاط الاقتصادى من ناحية أخرى .

وتبعاً لذلك فانه من الأهمية بمكان الإشارة إلى الإجراءات المالية التي يتعين العمل بمقتضاها فى الأجل المتوسط بدءاً من السنة المالية الحالية :

الاجراءات ذات الاولوية خلال الاجل المتوسط :

١. استكمال إصلاحات منظومة ضريبة المبيعات إستكمالاً للمرحلة الأولى المقترح تطبيقها خلال العام المالى القادم وصولا إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة . وتتضمن هذه الإصلاحات توحيد سعر الضريبة، ومراجعة حد التسجيل، وترشيد الإعفاءات وقصرها على السلع ذات البعد الإجتماعى، وتقليص عدد السلع المدرجة على الجدول (ضريبة الإنتاج)، وتبسيط إجراءات وآليات خصم الضريبة وردها، وخفض الغرامات مع توحيدها مع الإجراءات الضريبية المتبعة فى قانون الضريبة على الدخل أينما أمكن.

٢. تنشيط الإدارة الضريبية بما يضمن مكافحة التهرب الضريبى وذلك من خلال: تفعيل مواد القانون الخاصة بتجريم عدم إصدار الفواتير، ورفع القدرات المؤسسية لتحجيم مخاطر تسعير المعاملات (Transfer Pricing) ، ومتابعة واستيداء المتأخرات الضريبية المستحقة.

٣. إدخال بعض التعديلات على قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتى أوضحت التطبيقات العملية أهميتها، بما فى ذلك إدخال تعديلات على نصوص بعض المواد لضبط الصياغة القانونية ومنع الثغرات التى تسمح بالتجنب الضريبى فى بعض الحالات ، بالإضافة إلى توسيع نطاق سريان الضريبة ليشمل معظم الأنشطة الاقتصادية والدخول المتولدة منها . وتجدر الإشارة إلى أن الإعفاءات الضريبية المعمول بها فى النظام الضريبى المصرى لا تمثل عنصراً مؤثراً لجذب الإستثمارات خاصة وأن المستثمر الأجنبى يظل خاضعاً لسداد الضريبة فى بلده الأصلى بالرغم من إعفائه في مصر، وهو ما يعنى ضمنياً إن أى إعفاء يتقرر في مصر يعنى دعماً لخزينة أجنبية ولا يستفيد منه المستثمر الأجنبى.

٤. تحديث قانون الجمارك ومراعاة ترشيد الإعفاءات الجمركية وإستكمال مشروعات تطوير الإدارة الجمركية وآليات الفحص وتقليل مخاطر التهريب، بجانب تعزيز التعاون مع الإدارات الجمركية المختلفة بما فى ذلك مجالات تبادل المعلومات والخبرات الجمركية.

٥. تفعيل قانون الضريبة العقارية بما يحقق مزيد من العدالة فى المنظومة الضريبية وسوف يتم تخصيص نحو ٢٥٪ من الحصيلة لخدمة المحليات، و٢٥٪ أخرى لتطوير العشوائيات .

٦. تطوير إطار حساب الخزانة الموحد فى ضوء ما أسفرت عنه التطبيقات الفعلية، مع إعادة النظر فى استخدامات الصناديق والحسابات الخاصة بما يخدم الإقتصاد القومى بصورة أكثر فاعلية .

٧. استكمال مشروع ميكنة نظام المتحصلات والمدفوعات الحكومية بما فيها أجور العاملين، وهو ما يسمح بزيادة كفاءة إدارة التدفقات النقدية وخفض تكاليف إدارة أموال الدولة .

٨. التوسع فى برامج المشاركة مع القطاع الخاص لتمويل المشروعات الاستثمارية وإتاحة الخدمات العامة، لما فى ذلك من إتاحة مساحات مالية وطاقات إقتصادية إضافية تسمح بالتعجيل بتنفيذ مشروعات متعددة فى البنية التحتية والخدمات العامة دون التأثير على إستقرار المؤشرات المالية للعجز والدين .

٩. استمرار الجهود المبذولة لمبادلة أكبر جزء ممكن من الديون مع الدول الصديقة، وذلك ضمن آليات توفير مساحة مالية لتنفيذ المشروعات التنموية المختلفة.

١٠. فض التشابكات المالية المعقدة بين الكيانات الحكومية المختلفة (خزانة عامة – هيئات اقتصادية – بنك الاستثمار القومى– صناديق التأمينات) مع اتخاذ إجراءات محددة لزيادة الكفاءة المالية والاقتصادية داخل الهيئات الاقتصادية، خاصة البترول، والكهرباء، والسكك الحديدية، واتحاد الإذاعة والتليفزيون، وغيرها.

١١. إصلاح نظام التأمين الصحى والعمل على زيادة أعداد المستفيدين منه.

١٢. الإهتمام ببرامج التدريب التحويلى وذلك ضمن منظومة جديدة لتحفيز الصناعات المتوسطة والصغيرة وتنمية معدلات التوظف.

١٣. المضى قدما فى إصلاح منظومة دعم الطاقة تدريجياً من خلال استهداف آليات أكثر فاعلية فى الرقابة والتسعير وإدارة أصول قطاع البترول. ومما لا شك فيه أن ملف دعم الطاقة وتسرب جزء كبير من هذه الموارد لغير مستحقيها يمثل جانب رئيسى فى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومى لصالح المجالات ذات المكون الإجتماعى المرتفع مثل الصحة والتعليم ومد المرافق الأساسية. كما ان هناك شبه إجماع مجتمعى على ضرورة فتح هذا الملف، ولكن مع مراعاة وجود مظلة ضمان إجتماعى فاعلة لحماية الفئات الأولى بالرعاية.

١٤. ويتواكب مع ذلك إستخدام جزء من الفوائض المحققة من هذه البرامج لإعادة تدويرها فى صورة زيادة مخصصات الصحة والتعليم وبرامج البعد الإجتماعى الأخرى مثل توسيع قاعدة المستفيدين من مظلة معاش الضمان الإجتماعى وزيادة مخصصات الإسكان منخفض التكاليف، وغيرها.

تقديرات الموازنة العامة والدين خلال الأعوام الثلاث القادمة:

وتشير التقديرات إلى بدء تعافى الإقتصاد تدريجياً مع إستعادة الإستقرار الأمنى والسياسى من جانب، وتطبيق إجراءات هيكلية تبعث بالثقة مرة أخرى فى إستقرار الإقتصاد المصرى وبالتالى تحفيز الإستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. وفى ضوء ذلك فإنه من المتوقع أن تسجل معدلات النمو ما بين ٤٪ – ٤,٥٪ خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢٪ تقريباً خلال العام المالى الجارى؛ ثم تستمر معدلات النمو فى الزيادة التدريجية لتسجل ٥,٤٪ فى عام ٢٠١٤/٢٠١٣، ثم ٥,٨٪ فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤، وهو ما سيتواكب معه تراجع معدلات البطالة ووضعها على مسار نزولى خلال الأعوام المقبلة.

وفى ضوء ما تقدم فإن العجز المتوقع تحقيقه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ سيبلغ نحو ١٣٥ مليار جنيه (٧,٦٪ من الناتج المحلى)، وينخفض خلال العام التالى الى ما بين ٧٪ - ٧,٢٪ من الناتج المحلى، وصولاً الى ٦٪ من الناتج المحلى فى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وجدير بالذكر إن إستكمال الإصلاحات الهيكلية سيؤدى إلى إستمرار تراجع معدلات العجز الكلى لتصل إلى ٣,٨٪ من الناتج المحلى فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

ويتصل بذلك تراجع معدلات إجمالى الدين (محلى وأجنبى) لأجهزة الموازنة العامة للدولة (جهاز إدارى – إدارة محلية – هيئات خدمية) ليصل إلى ٨٠,٣٪ من الناتج المحلى فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢، ويستمر فى الإنخفاض ليسجل ٧٧,٣٪ من الناتج المحلى فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤، ثم ٦٣٪ من الناتج المحلى فى ٢٠١٧/٢٠١٦، وهو ما يعنى تنامى قدرة الإقتصاد على خدمة الدين والوفاء بإلتزاماته دون أن يكون ذلك عائقاً أمام تحقيق الأهداف التنموية.

جدول رقم (٣٩)

تقديرات أداء الموازنة العامة للدولة خلال الثلاث سنوات القادمة

(٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠١٥/٢٠١٤)

(بالمليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة	متوقع	
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤
الإيرادات العامة	٣٩٣،٤٧٥	٤٥١،١٥٨	٤٩٣،٢٠٥
معدل النمو	٪١٢,٥	٪١٤,٧	٪٩,٣
الإيرادات الضريبية	٢٦٦،٩٠٥	٣٢٧،٥٩٧	٣٧٠،٠٥٨
المنح	٩،٠٢١	٣،٢١٩	٣،٠١٨
الإيرادات الأخرى	١١٧،٥٤٩	١٢٠،٣٤٢	١٢٠،١٢٩
المصروفات العامة	٥٣٣،٧٨٤	٦٠٠،٢١٦	٦٣٦،٥١٤
معدل النمو	٪١٢,١	٪١٢,٤	٪٦,٠
الأجور وتعويضات العاملين	١٣٦،٦٢٧	١٤٨،٨٠١	١٦١،٢٠٥
شراء السلع والخدمات	٢٨،٧٦٥	٣٣،٥٦٤	٣٨،٥٩٦
الفوائد	١٣٣،٦١٢	١٥٠،٨٥٣	١٥٥،٠٨٥
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٤٥،٨٣٨	١٧١،٧٠٩	١٧٨،٣١١
المصروفات الأخرى	٣٣،٣٢٥	٣٧،٦٥١	٤١،٠٦٤
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٥،٦١٨	٥٧،٦٣٨	٦٢،٢٥٣
صافى الحيازة من الأصول المالية	٥،٣١٤-	٨٦٠	٢٤
العجز الكلى	١٣٤،٩٩٥	١٤٩،٩١٩	١٤٣،٣٣٤
ملاحظات: (نسبة إلى الناتج المحلى)			
العجز الكلى	٪٧,٦	٪٧,٣	٪٦,٠
العجز النقدى	٪٧,٩	٪٧,٢	٪٦,٠
العجز الأولى	٪٠,١	٪٠,٠	-٪٠,٥
إجمالى الدين العام	٪٨٠,٣	٪٧٧,٤	٪٧٣,٣
الدين المحلى	٪٧٠,٧	٪٦٨,٩	٪٦٥,٨
الدين الخارجى	٪٩,٦	٪٨,٥	٪٧,٥
معدلات النمو الاقتصادى	٪٤- ٤,٥٪	٪٥,٤	٪٥,٨
معدلات نمو نصيب الفرد فى الناتج المحلى (بالجنيه المصرى)	٪١٤,٠	٪١٣,٣	٪١٣,٢

الفصل الثامن

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيد المشير / حسين طنطاوى
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

تقضى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ، بأن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الاستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التى يقوم بها كل من الجهاز الإدارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وصناديق التمويل .

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادى التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذى يؤول للدولة ، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات .

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى حضراتكم للتفضل بالنظر.

ولكن ما يهم فى هذا المقام هو الإشارة إلى العلاقات بين الخزانة العامة وبين الهيئات الاقتصادية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ والتى تسفر عن :

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	ربط ٢٠١٢/٢٠١١	التغير
	مليار جنيه	مليار جنيه	
ما يؤول للخزانة العامة من الهيئات الاقتصادية	١١٩,٨	١٣١,٢	(١١,٤)
ما تدفعه الخزانة العامة للهيئات الاقتصادية	١٢١,٦	١٢٩,٥	(٧,٩)
الصافى	(١,٨)	١,٧	(٣,٥)

أى أن المقد أن يؤول من الهيئات الاقتصادية فى السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ لحساب الخزانة العامة (١١٩,٨ مليار جنيه) يقل عما تتحمله الخزانة العامة لتلك الهيئات (١٢١,٦ مليار جنيه) بنحو ١,٨ مليار جنيه.

وتوضح الجداول أرقام (٤٠) ، (٤١) ، (٤٢)

جدول رقم (٤٠)

بيان اجمالى مايؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

وما يؤول إليها بمشروع موازنة ٢٠١٢ / ٢٠١٣

بالالف جنيه

ما يؤول للموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠١٣/٢٠١٢	ربط ٢٠١٢/٢٠١١	التغير +	التغير -	ما يؤول من الموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠١٣/٢٠١٢	ربط ٢٠١٢/٢٠١١	التغير +	التغير -
من الهيئات الاقتصادية					الى الهيئات الاقتصادية				
١- فائض الحكومة	٤٧،٥٢٩،٨٧١	٥٦،٦٣٩،٧٧٠	٠	٩،١٠٩،٨٩٩	١- الدعم (الأعانات)	١١٨،٦٣٣،٣٧١	١٢٧،٢٤٨،٣٥٠	٠	٨،٦١٤،٩٧٩
٢- الضرائب الدخلية	٦٠،٧٥٧،١٨٢	٦٣،٩٧٣،٧٣٠	٠	٣،٢١٦،٥٤٨	٢- المساهمات	١،٩٨٨،٠٠٠	١،٤٤٠،٠٠٠	٥٤٨،٠٠٠	٠
٣- الأتاوات (قناة السويس ، هيئة البترول)	٤،٨٠٨،٩٠٧	٤،٨٤٦،٢٥٠	٠	٣٧،٣٤٣	٣-اتحاد الأذاعة والتليفزيون (خدمات مؤداة لأجهزة الدولة)	٩٨٥،٠٠٠	٧٨٤،٩٦٢	٢٠٠،٠٣٨	٠
٤-الضرائب الدخلية عن سنوات سابقة	٥٠٠	٤٠٠	١٠٠	٠	٤- الهيئة القومية للبريد (رسوم وعمولات)	٥٠،٠٠٠	٧٠،٠٠٠	٠	٢٠،٠٠٠
٥- الرسوم	٥،٥٢٥،٤٩١	٤،٦١٠،٣٢٠	٩١٥،١٧١	٠					
٦- أخرى	١،٢١٤،٠٨٤	١،١٨٩،٨٣٠	٢٤،٢٥٣	٠					
جملة ما يؤول للخزانة	١١٩،٨٣٦،٠٣٤	١٣١،٢٦٠،٣٠٠	٩٣٩،٥٢٤	١٢،٣٦٣،٧٩٠	جملة ما تدفعه الخزانة	١٢١،٦٥٦،٣٧١	١٢٩،٥٤٣،٣١٢	٧٤٨،٠٣٨	٨،٦٣٤،٩٧٩
صافى العلاقة (زيادة ما تدفعه عن ما يؤول)	١،٨٢٠،٣٣٧	٠	٠	١،٨٢٠،٣٣٧-	صافى العلاقة (زيادة ما يؤول عن ما تدفعه)	٠	١،٧١٦،٩٨٨	١،٧١٦،٩٨٨-	٠
الأجمالى	١٢١،٦٥٦،٣٧١	١٣١،٢٦٠،٣٠٠	٩٣٩،٥٢٤	١٠،٥٤٣،٤٥٣	الأجمالى	١٢١،٦٥٦،٣٧١	١٣١،٢٦٠،٣٠٠	٩٦٨،٩٥٠-	٨،٦٣٤،٩٧٩

٩،٦٠٣،٩٢٩-

٩،٦٠٣،٩٢٩-

جدول رقم (٤١)

مايؤول من الهيئات الإقتصادية للموازنة العامة للدولة

مقارنة بين مشروع العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ وموازنة ٢٠١٢/٢٠١١

(بالالف جنيه)

البيـــــــــــــــان	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	ربط ٢٠١٢/٢٠١١	التغير
اولا: ما يؤول من الهيئات الإقتصادية للموازنة العامة للدولة			
١ - فائض الحكومة من :			٠
الهيئة العامة للبترول	٢٥،٩٨٦،٠٠٠	٣٧،٧٧٠،٠٠٠	- ١١،٧٨٤،٠٠٠
هيئة قناة السويس	١٨،٦٣٦،٢٣٥	١٦،٩٥٠،٧٧٠	١،٦٨٥،٤٦٥
باقى الهيئات الاقتصادية	٢،٩٠٧،٦٣٦	١،٩١٩،٠٠٠	٩٨٨،٦٣٦
إجمالى فائض الحكومة	٤٧،٥٢٩،٨٧١	٥٦،٦٣٩،٧٧٠	- ٩،١٠٩،٨٩٩
٢ - ضرائب الدخل من :			٠
الهيئة العامة للبترول	٢٣،٠٦٠،٠٠٠	٢٨،٨١٥،٠٠٠	- ٥،٧٥٥،٠٠٠
الهيئة العامة للبترول (الشريك الاجنبي)	٢٢،٧٥٦،٠٠٠	٢١،٧٧١،٠٠٠	٩٨٥،٠٠٠
هيئة قناة السويس	١٤،٠٩٥،٣٢٣	١٢،٨٠٥،٤٨٠	١،٢٨٩،٨٤٣
باقى الهيئات الاقتصادية	٨٤٥،٨٥٩	٥٨٢،٢٥٠	٢٦٣،٦٠٩
إجمالى الضرائب الدخلية	٦٠،٧٥٧،١٨٢	٦٣،٩٧٣،٧٣٠	- ٣،٢١٦،٥٤٨
٣ - الاتاوات من :			٠
الهيئة العامة للبترول	٢،٩٣٣،١٥٧	٣،١٥٥،٠٠٠	- ٢٢١،٨٤٣
هيئة قناة السويس	١،٨٧٥،٧٥٠	١،٦٩١،٢٥٠	١٨٤،٥٠٠
إجمالى الإتاوات	٤،٨٠٨،٩٠٧	٤،٨٤٦،٢٥٠	- ٣٧،٣٤٣
٤ - ضرائب الدخل عن سنوات سابقة	٥٠٠	٤٠٠	١٠٠
٥ - الرسوم :			٠
ضرائب ورسوم سلعية	٤،٧٥٧،١٨١	٣،٩٠٠،٠١٥	٨٥٧،١٦٦
مغادرة الموانى	٣،٣١٠	٨،٣٠٥	- ٤،٩٩٥
رسوم مغادرة البلاد طبقاً لقانون ٥٣ لسنة ١٩٨٠	٨٠،٠٠٠	٨٠،٠٠٠	٠
رسوم سوميد (هيئة البترول)	٣٠٠،٠٠٠	٢٣٦،٠٠٠	٦٤،٠٠٠
رسم دمغة نوعى (هيئة البترول)	٣٨٥،٠٠٠	٣٨٦،٠٠٠	- ١،٠٠٠
إجمالى الرسوم	٥،٥٢٥،٤٩١	٤،٦١٠،٣٢٠	٩١٥،١٧١
٦ - أخرى :			٠
المحول من هيئة الاوقاف الى وزارة الاوقاف	٦١٩،٠٠٠	٥٦٣،٠٠٠	٥٦،٠٠٠
المحول من هيئة مشروعات التعمير الى وزارة الزراعة (المراقبات)	١٣،٠٠٠	٦،٠٠٠	٧،٠٠٠
الفوائد المعاد اقراضها التى تؤول للخزانة	٧٨،٠٢٣	٩٠،٩٥٠	- ١٢،٩٢٧
الاقساط المعاد اقراضها التى تؤول للخزانة	٢٣٩،٧٣٩	٢٨٠،١٩٩	- ٤٠،٤٦٠
المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى	٦٢،٠٠٠	٥٥،٠٠٠	٧،٠٠٠
المخصص لقطاع الخدمات الرئاسية	٦٢،٠٠٠	٥٥،٠٠٠	٧،٠٠٠
إعانات للغير (للمحافظات السياحية)	٢٢،٠٠٠	٢١،٠٠٠	١،٠٠٠
تكاليف خدمات المصالح	١١٨،٣٢٢	١١٨،٦٨١	- ٣٦٠
إجمالى أخرى	١،٢١٤،٠٨٤	١،١٨٩،٨٣٠	٢٤،٢٥٣
إجمالى ما يؤول إلى الجهاز الإدارى للدولة	١١٩،٨٣٦،٠٣٤	١٣١،٢٦٠،٣٠٠	- ١١،٤٢٤،٢٦٦

جدول رقم (٤٢)

ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الإقتصادية مقارنة بين مشروع العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ وموازنة ٢٠١٢/٢٠١١

(بالالف جنيه)

البيـــــــــــــــان	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	ربط ٢٠١٢/٢٠١١	التغير
١ - الدعم (الاعانات) الى :			
الهيئة العامة للبترول	٧٠،٠٠٠،٠٠٠	٩٥،٥٣٥،٠٠٠	- ٢٥،٥٣٥،٠٠٠
هيئة السلع التموينية	٢٦،٦٠٠،٠٠٠	١٨،٨٨٤،٠٠٠	٧،٧١٦،٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التامين الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى	١١،٩٠٠،٠٠٠	٦،٢٠٤،٠٠٠	٥،٦٩٦،٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التامين الاجتماعى للعاملين بقطاع الاعمال العام والخاص .	٧،٥٣٠،٠٠٠	٣،٥٠٠،٠٠٠	٤،٠٣٠،٠٠٠
باقى الهيئات الإقتصادية	٢،٦٠٣،٣٧١	٣،١٢٥،٣٥٠	- ٥٢١،٩٧٩
إجمالى الدعم (الإعانات)	**١١٨،٦٣٣،٣٧١**	**١٢٧،٢٤٨،٣٥٠**	- ٨،٦١٤،٩٧٩
٢ - المساهمات :	١،٩٨٨،٠٠٠	١،٤٤٠،٠٠٠	٥٤٨،٠٠٠
٣ - اتحاد الاذاعه والتليفزيون (خدمات مؤداة لأجهزة الدولة) :	٩٨٥،٠٠٠	٧٨٤،٩٦٢	٢٠٠،٠٣٨
٤ - الهيئة القومية للبريد :			
عمولة على المحصل والمنصرف لحساب المصالح الحكومية	٤٠،٠٠٠	٥٥،٥٠٠	- ١٥،٥٠٠
رسوم تخليص مراسلات القوات المسلحة	١،٠٠٠	١،٠٠٠	٠
عمولة على ارصدة الشيكات	١،٠٠٠	٣،٥٠٠	- ٢،٥٠٠
عمولة على مبيعات وطوابع واوراق الدمغة	٨،٠٠٠	١٠،٠٠٠	- ٢،٠٠٠
إجمالى الهيئة القومية للبريد	٥٠،٠٠٠	٧٠،٠٠٠	- ٢٠،٠٠٠
إجمالى ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الإقتصادية	١٢١،٦٥٦،٣٧١	١٢٩،٥٤٣،٣١٢	- ٧،٨٨٦،٩٤١

الخاتمة :

السيد المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

لقد حرصت فى عرضى المتقدم لمشروع الموازنة العامة للدولة المعروض على حضراتكم ، أن أؤكد على أن تنفيذ السياسات المالية إنما يسير بخطى متوازنة تحرص كل الحرص على الأبعاد الاجتماعية كسياسة متصلة ومستمرة لحكومتنا ، كما يسير فى ذات الوقت بخطى متقدمة نحو تحقيق الأبعاد الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة مرتكزة على محاور الانتاج والاستثمار وتهيئة المناخ الملائم لتنشيط اقتصادنا القومى .

كذلك فقد حرصت فى بيانى عن مشروع الموازنة العامة للدولة أن تكون المصارحة والمكاشفة والشفافية والواقعية هى نقاط الارتكاز التى تتحاور الحكومة من خلالها ، وهو ما يظهر جليا من خلال :

* تقدير اعتمادات الاستخدامات فى الموازنة العامة فى إطار إنفاق فعال ومرشِد دون إسراف أو تقتير بما فى ذلك الاعتمادات الاستثمارية وحرصا على الالتزام بالحدود المخصصة دون تجاوزات .

* تقدير الموارد العامة المستهدفة فى إطار المقدرة التكليفية للمجتمع الضريبى وبمراعاة توجه الدولة نحو تنفيذ منظومة متكاملة تأخذ فى حساباتها أهمية إعادة هيكلة بعض جوانب النظام الضريبى لإكسابها الفاعلية فى الأداء وتحقيق العدالة الضريبية .

* تنفيذ سياسة مالية نشطة من خلال أدارة تدفقات المالية العامة لخزانة الدولة بأسلوب علمى سليم تحرص فيه على السيطرة على الدين العام وتقليل أعباء خدمته ، وفى إطار تخطيط يوازن بين توفير التمويل اللازم من مدخرات حقيقية ومن سياسات الضبط المالى اللازم لتخفيض هذا الدين وربطه بالناتج المحلى الاجمالى .

* إن حقوق الدولة وملكيتها لمؤسساتها لابد وأن يحقق نتائج مثمرة وأن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة ، انما ينبغى أن يكون لصالح الخزانة العامة ، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون اغفال لما يناط بالبعض منها من أداء فى الدور الاجتماعى للدولة .

ولا يفوتنى أن أشير فى هذا المجال إلى أهمية التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالاً لحكم المادة (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة وذلك تحقيقاً للانضباط المطلوب فى الأداء الاقتصادى واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصرى والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية ، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة .

ويقينى أن التوجهات نحو الإصلاح والتنمية إنما تزداد عمقا فى إطار التشاور والتحاور البناء ، وسيساعد ذلك على تحقيق رفعة هذا الوطن وتحقيق الخير لأبناء مصر العزيزة على قلوبنا جميعاً .

والله ولى التوفيق .